

البنك المركزي العراقي
المديرية العامة للإحصاء والأبحاث
قسم بحوث السوق المالية

التقرير السنوي
للاستقرار المالي في العراق
لعام 2014

المحتويات

رقم الصفحة	اسم الموضوع	
1	المقدمة	1
10 - 2	ملخص التقرير السنوي	2
25 - 11	اولا : تطور المؤشرات الاقتصادية للاستقرار المالي في العراق لعام 2014	3
30 - 26	ثانيا : البنية التحتية للجهاز المصرفي في العراق لعام 2014	4
31	ثالثا : نشاطات مكتب الابلاغ عن غسل الاموال في البنك المركزي العراقي لعام 2014	5
36 - 32	رابعا : نشاطات قسم المدفوعات في البنك المركزي العراقي لعام 2014	6
38 - 37	خامسا : ادارة المخاطر في البنك المركزي العراقي لعام 2014	7
39	سادسا : مركز الدراسات المصرفية	8
42 - 40	سابعا : التطور التقني في المصارف العراقية	9
61 - 43	ثامنا : المؤسسات الساندة للجهاز المصرفي العراقي	10
62	قائمة الجداول	
	جدول (1) التوزيع القطاعي للانتماء النقدي لعام 2014	1
	جدول (2) التوزيع القطاعي للانتماء التعهدي لعام 2014	2
	جدول (3) كفاية رأس المال للمصارف كافة لعام 2014	3
	جدول (4) نسبة السيولة لعام 2014	4
	جدول (5) النظام المصرفي الشامل	5
	جدول (6) عدد الخدمات والعمولات المصرفية للمصارف كافة العاملة في العراق كما في 2014/12/31	6

المقدمة

يعتبر الاستقرار المالي من وجهة نظر البنك المركزي بانه الحالة التي تمكن القطاع المالي بشكل عام والمصرفي بشكل خاص للعمل على مواجهة المخاطر او أية تأثيرات سلبية على الواقع الحالي والمستقبلي لنمو الاقتصاد الوطني وتطويره، اذ ان استقرار القطاع المالي والمصرفي يمكن ان يتعرض للمخاطر نتيجة وجود عوامل ضعف كامنة في هذا القطاع، او نتيجة عدم قدرته على تحمل الصدمات السلبية في البيئة الاقتصادية والمالية الدولية او المحلية، او نتيجة نمو مخاطر القطاعات المقترضة من هذا القطاع الى جانب مخاطر السياسات الاقتصادية والمالية وعليه فإن الاضرار بجهود الاستقرار المالي سيؤدي بالضرورة الى الحاق الازى بجهود الاستقرار الاقتصادي بشكل عام وعلى الاستقرار النقدي بشكل خاص الذي يمثل جوهر عمل البنك المركزي العراقي وهدفا اساسيا من اهدافه المنصوص عليها في احكام قانونه رقم (56) لسنة 2004.

لقد قام البنك المركزي العراقي بالمساهمة الفاعلة في تقوية اداء القطاع المصرفي بالاستناد الى افضل الممارسات الدولية لتوسيع انشطته وتطوير خدماته، مما عزز من استقرار القطاع المالي في العراق باعتباره يمثل اكبر مكونات القطاع المالي واكثرها عرضة للمخاطر بسبب طبيعة عمل المصارف في تحمل مخاطر الوساطة المالية وفي تنفيذ عمليات التسوية للمدفوعات، وركز البنك المركزي العراقي على سياسة التواصل المستمر مع وحدات الجهاز المصرفي وخلق الشروط الكفيلة بأيجاد بيئة مصرفية داعمة للاستقرار النقدي، وايجاد نظام مدفوعات وطني فعال ومتطور، اضافة الى الواجبات والمهام والصلاحيات التي يتمتع بها البنك المركزي وقدرته الدائمة على التدخل في مؤسسات الجهاز عبر ما يمتلكه من ادوات نقدية ورقابية .

استمراراً لنهج البنك المركزي العراقي في توفير قاعدة معلوماتية واسعة ودقيقة لكافة نواحي الاقتصاد الوطني، ولكون استقرار القطاع المالي يأتي في اولويات عمل البنك المركزي واهدافه، جاء هذا التقرير ليلقي الضوء على التطورات التي شهدتها القطاع المالي في العراق وزيادة متانته وقدرته على استيعاب الصدمات السلبية الداخلية والخارجية التي قد يتعرض لها هذا القطاع ، والتي قد تهدد استقراره وتطوره والاستعداد للتصدي لها.

ملخص التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق لعام 2014

يقوم البنك المركزي العراقي بالدور التنظيمي والاشرافي والرقابي على المصارف والمؤسسات المالية الوسيطة للحفاظ على نظام مالي يقوم على اساس التنافس في السوق ، وتحقيق الاستقرار في الاسعار المحلية واثاحة فرص العمل والابقاء على معدلات تضخم منخفضة وتأمين نظاما فعالا وسلسا للمدفوعات ، اضافة الى قيامه بجمع وتبويب الاحصاءات لمتابعة التطورات في الجهاز المصرفي والاقتصاد العراقي للاغراض التحليلية والاحترازية وكمستشار مالي للدولة، فضلا عن دعم وتنسيق جهود مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب ، وان هذه الفعاليات تهدف الى تعزيز التنمية المستدامة وتحقيق الرخاء في العراق.

وعلى هذا الاساس استعرض التقرير اهم التطورات الحاصلة في القطاع المالي واستقراره في العراق خلال عام 2014 من خلال هدفين رئيسيين:

الاول: استمرار الرقابة الاشرافية على المصارف والشركات المالية غير المصرفية بهدف التشخيص المبكر لنقاط الضعف في الاداء والمخاطر ومعالجة المخالفات والمشاكل التي تواجهها.

الثاني: توفير منظومة علاجية تسعى الى احتواء الازمات بمختلف انواعها والاسراع في اتخاذ الاجراءات الهادفة لمنع انتشارها على الساحتين المالية والمصرفية. ويعمل البنك المركزي العراقي وفق البيئة التشريعية المتمثلة بالقوانين والانظمة التالية كواحدة من متطلبات ذلك الاستقرار:

- 1 - قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004
- 2 - قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004
- 3 - قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006
- 4 - قانون مكافحة غسل الاموال رقم (93) لسنة 2004
- 5 - قانون سوق العراق للاوراق المالية رقم (74) لسنة 2004
- 6 - قانون الشركات رقم (21) المعدل لسنة 1997
- 7 - قانون الشركات العامة رقم (22) لسنة 1997
- 8- قانون التجارة رقم (30) لسنة 1984
- 9- الانظمة والتعليمات واللوائح التي تصدر بموجب القوانين اعلاه.

ونبين ادناه اهم مؤشرات الاستقرار المالي للمصارف والمؤسسات الساندة للجهاز المصرفي والعاملة في العراق والدوائر المعنية في البنك المركزي العراقي:

- سجل رصيد الموجودات للمصارف كافة (226.6) ترليون دينار لعام 2014 مرتقعا بنسبة (8.5%) مقارنة بعام 2013، واستمر رصيد الموجودات للمصارف الحكومية محافظا على صدارته بنسبة (90.3%) من اجمالي الموجودات للمصارف كافة، اذ تبلغ الاهمية النسبية للمصارف الخاصة (9.7%) في عام 2014، وارتفع رصيد الموجودات الحكومية الى (204.6) ترليون دينار بزيادة مقدارها (16.9) ترليون دينار وبنسبة ارتفاع (9.0%) مقارنة بعام 2013، اضافة الى ارتفاع رصيد الموجودات للمصارف الخاصة الى (22.0) ترليون دينار وبنسبة ارتفاع (4.3%) مقارنة بعام 2013.

- بلغ اجمالي رصيد الودائع في الجهاز المصرفي العراقي (67.8) ترليون دينار وبشكل نسبة (29.9%) من اجمالي المطلوبات ويعود ذلك الى جهود البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي والمالي وخلق الثقة لدى الجمهور بالمصارف العاملة، فضلا عن ارتفاع هامش اسعار الفائدة على الودائع، وزيادة عدد فروع المصارف بشكل ملموس ومستمر الى (1024) فرعاً مصرفياً لتبلغ الكثافة المصرفية لكل فرع مصرف (29) ألف نسمة، الا انها مازالت نسبة منخفضة قياساً بالدول الاخرى حيث بلغت (6) فروع لكل عشرة الاف نسمة في البلدان المتقدمة وقد يكون فرع مصرف واحد لكل (10) الاف نسمة في بعض البلدان ومنها لبنان.

- يؤثر النمو في رؤوس اموال المصارف تأثيراً ايجابياً في تعزيز الاستقرار المصرفي لكونه يزيد من الرافعة المالية ويعزز قدرتها على مواجهة المخاطر، فقد نمت رؤوس اموال المصارف في العراق من (7.7) ترليون دينار في عام 2013 الى (9.1) ترليون دينار في عام 2014، الا ان هذا الارتفاع يعد ضئيلاً امام متطلبات المشاريع التنموية الكبيرة، حيث لم تصل رؤوس اموال مصرف الرافدين الى (400) مليار دينار، ومصرف الرشيد الى (300) مليار دينار، والاختصاصية الى (200) مليار دينار تنفيذاً لقرار اللجنة الاقتصادية في كتابها المرقم 341 والمؤرخ في 2008/3/31، حيث مازال رأس مال مصرف الرافدين (126) مليار دينار ومصرف الرشيد (50) مليار دينار والمصارف الاختصاصية (325) مليار دينار، بينما باشر (24) مصرفاً خاصاً بزيادة رؤوس اموالها ليصل الحد الأدنى الى (250) مليار دينار، لعدم قدرة البعض منها تنفيذ تعميم البنك المركزي العراقي بخصوص زيادة رؤوس اموالها في غضون ثلاث سنوات اعتباراً من 2010/6/30.

عدد السكان في العراق (35.10) مليون نسمة /المصدر وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء

- تبلغ نسبة رؤوس أموال الشركات المصرفية (المصارف الخاصة) والقيمة السوقية لاسهمها المتداولة في سوق العراق للأوراق المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي (1.9%) * (1.8%) وهي نسبة ضئيلة متدنية ولم تبلغ الحد الأعلى لنسبة الاستثمار البالغة (20%) من رؤوس أموال المصارف واحتياطياتها السليمة، التي حددها البنك المركزي العراقي استناداً لأحكام المادة (33) من قانون المصارف و تدل هذه المؤشرات على ضعف العمق المالي للجهاز المصرفي العراقي.
 - بلغ رصيد الاحتياطي القانوني للمصارف العاملة في العراق في نهاية عام 2014 (10.5) ترليون دينار، مقارنة بعام 2013 البالغ رصيدها (9.6) ترليون دينار، أي بزيادة مقدارها (0.9) ترليون دينار.
 - حقق الائتمان النقدي المقدم من قبل المصارف عام 2014 زيادة نسبتها (14.4%) ليبلغ (34.1) ترليون دينار بعد أن كان (29.8) ترليون دينار عام 2013 ، موزعة بنسبة (35.7%) لقطاع الخدمات، و (26.4%) لقطاع البناء والتشييد، و (13.9%) لقطاع تجارة الجملة والمفرد، و (6.3%) لقطاع النقل والتخزين والمواصلات، و (6%) لقطاع الزراعة والصيد، و (5.8%) لقطاع الصناعات التحويلية، و (3.1%) لقطاع التمويل والتأمين، و (2.7%) لقطاع الكهرباء والماء والغاز، و (0.1%) لقطاع العالم الخارجي ، ومع ذلك فإن هذه النسب تعتبر ضئيلة التأثير على تمويل النمو الاقتصادي المطلوب إزاء مشاريع التنمية الكبيرة التي يحتاجها العراق في الحاضر والمستقبل القريب.
 - لازالت نسبة الائتمان النقدي الممنوح من المصارف الخاصة لا تتعد (21.1%) من إجمالي الائتمان النقدي الممنوح من المصارف كافة بالرغم من أن رؤوس أموالها تشكل (83.5%) من إجمالي رؤوس أموال المصارف كافة.
 - وعلى العكس من ذلك فإن الائتمان النقدي الممنوح من المصارف الحكومية يمثل (72%) من إجمالي الائتمان النقدي الممنوح من المصارف كافة، على الرغم من أن رؤوس أموال هذه المصارف تشكل نسبة (16.5%) من إجمالي رؤوس أموال المصارف كافة .
 - وهذا يعني أن المصارف الحكومية مازالت تمارس سياسة تتسم بالمجازفة في منحها الائتمان قياساً برؤوس أموالها واحتياطياتها المتواضعة.
 - أن تردد المصارف الخاصة في منح الائتمان بما يتناسب مع حاجة القطاعات الاقتصادية يعود في الغالب إلى مايلي :
- 1- ضعف التصنيف الائتماني للمقترضين وهم الفئة التي يغلب عليها طابع المخاطر المعنوية .Moral Risk

* التقرير السنوي لسوق العراق للأوراق المالية لعام 2014 (ص70 ، ص71) والصادر من سوق العراق للأوراق المالية.

- 2- ضعف الضمانات المقدمة لقاء منح الائتمان (Collaterals) وهو أمر ناجم عن تأثير التوقعات التضخمية أو ما يسمى بمخاطر السوق .
- 3- أن أغلب المصارف وخاصة الخاصة منها لا تتمتع بملاءة مالية عالية تمكنها من توسيع نشاطها الائتماني في ضوء تركيبة الودائع لديها والتي يغلب عليها قصر الاجل، حيث لم يتجاوز اجمالي رؤوس الاموال للمصارف كافة (9.1) ترليون دينار وفي الوقت الذي يستقطب فيه مصرف الرافدين أكبر رصيد من الودائع ، الا ان نسبة كفاية رأس المال لهذا المصرف هي اقل من (12%) حيث يبلغ رصيد الودائع للمصارف الحكومية (58.6) ترليون دينار منها (30) ترليون دينار لمصرف الرافدين و(16.7) ترليون دينار لمصرف الرشيد والباقي (11.9) ترليون دينار للمصارف (الزراعي ، الصناعي ، العقاري ، العراق ، والمصرف العراقي للتجارة) . في حين حظيت المصارف الخاصة بـ (9.2) ترليون دينار من اجمالي رصيد الودائع ، وتبلغ نسبة كفاية رأس المال لديها أكبر من ضعف النسبة المعيارية البالغة (12%).
- 4- ان المصارف الخاصة قاطبةً ما تزال مترددة وبشكل واضح في توسيع نشاطها الائتماني، وتفضل التوجه نحو تقديم الائتمان التعهدي بشكل اكبر من الائتمان النقدي ،الذي بلغ (12.8%) من مجموع الائتمان النقدي والتعهدي للمصارف كافة ، في حين بلغ الائتمان النقدي الممنوح من قبلها (8.5%)، بينما بلغت نسبة الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف الحكومية (31.6%) من مجموع الائتمان النقدي والتعهدي للمصارف كافة، في حين بلغت نسبة الائتمان التعهدي للمصارف الحكومية (47.1%) .
- بلغ رصيد الديون متعثرة التسديد (2,361.1) مليار دينار ، (77.3%) منها للمصارف الحكومية البالغة (1,825.3) مليار دينار ونسبة (22.7%) للمصارف الخاصة وبمبلغ (535.8) مليار دينار .
- وفيما يخص نسبة كفاية رأس المال، يلاحظ أن كفاية رأس المال لدى المصارف الحكومية وبشكل خاص مصرف الرافدين أقل من النسبة القانونية البالغة (12%) في حين بلغت لدى غالبية المصارف الخاصة أكثر من (60%) وذلك لتحفظ الاخيرة عن منح الائتمان الذي نتج عنه سيولة عالية تفوق النسبة المعيارية البالغة (30%) ويشير ذلك الى وجود موارد مالية معطلة لاتتوفر لها فرص الائتمان والاستثمار الامن والسليم . وبناءا عليه تعد المصارف الحكومية في منحها الائتمان على وفق النسب العالية المشار اليها في اعلاه مؤسسات مصرفية مجازفة ومتعرضة للمخاطر المعنوية.
- بلغ اجمالي رصيد الاستثمارات في ادوات الاستثمار المحلية لدى المصارف كافة لعام 2014 (5.5) ترليون دينار منها (70.9%) للمصارف الحكومية و(29.1%) للمصارف الخاصة وهي مبالغ متواضعة مقارنة بما تملكه هذه المصارف من موارد كبيرة غير مستثمرة.
- بلغ رصيد الاستثمارات الاجنبية للمصارف كافة للعام نفسه (1.6) ترليون دينار، شكلت نسبة (75%) منه للمصارف الحكومية و(25%) للمصارف الخاصة .

وبذلك سجل مجموع (الاستثمارات العراقية + الاستثمارات الاجنبية) (7.1) ترليون دينار بما يمثل (2.7%) من الناتج المحلي الاجمالي البالغ (260.6) ترليون دينار، وتمثل نسبة ضئيلة اذا ما تم مقارنتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية للبلاد .

- كان البنك المركزي يأمل من خلال المشاركات الاجنبية قيام المصارف التي حصلت فيها مشاركة باستخدام تقنيات وانظمة الصيرفة الحديثة ومنها اصدار بطاقات الائتمان والصرافات الالية ونقاط البيع، وتطوير وسائل الدفع الاخرى ولكن نشاط المصارف المشاركة لازال محدود جداً في هذا المجال ولا يرقى الى مستوى الطموح، كما ان مشاركتها في رؤوس اموال المصارف العراقية لازالت بسيطة، ولا توازي جهود وتطلعات البنك المركزي العراقي المرجوه من هذه المشاركات لغرض تطوير القطاع المصرفي العراقي.

- ان دخول المصارف الاجنبية مع المصارف العراقية العاملة الان جاء لتلبية حاجة البلد من المؤسسات المصرفية لتغطية كل انحاء العراق بعد ان اظهرت دراسة اعدت في هذه المديرية ان الكثافة المصرفية في عام 2007 بلغت مصرف واحد لكل (75000) نسمة وتحسنت في عام 2013 لتبلغ مصرف واحد لكل (32000) نسمة اي بنسبة تحسن قاربت الى (50%) بسبب زيادة عدد الفروع المصرفية التي قامت بفتحها المصارف كافة بضمنها المصارف التي حصلت فيها المشاركة الاجنبية علماً بان الكثافة المعيارية هي (فرعاً مصرفياً واحداً) لكل 10000 مواطن .

- وفي خطوة للحاق بالتطورات التقنية العالمية اقدمت المصارف الخاصة بعد عام 2003 بضمنها المصارف المشاركة على ادخال النظم المصرفية الاحترافية في عملها مثل نظام (BANKS) ، ونظام (ORIENT) كذلك نظام سويفت ، ووسترن يونين لضمان سرية التحويل وتجنب القرصنة العالمية ، اضافة الى ذلك اشترك المصارف في نظام موحد هو نظام المقاصة الالكترونية (ACH) لتسوية الصكوك بمايخدم قطاع الاعمال اضافة الى الصراف الآلي ونقاط البيع .

- ومما يذكر بهذا الصدد الى ان انظمة الدفع والتسوية ترتبط بشكل وثيق بالوظيفتين الرئيسيتين للسلطات النقدية المتمثلة في:

- تحقيق الاستقرار المالي (الرقابة المصرفية)

- تحقيق الاستقرار النقدي (السياسة النقدية)

وبذلك تكون السياسة النقدية معنية بكفاءة وسلامة هذه الانظمة اضافة الى دورها كمستخدم لنظام الدفع لتسوية عمليات السوق المفتوحة او عمليات بيع او شراء السندات الحكومية وحالات الخزينة او اي عمليات دفع اخرى.

يمتلك العراق واحداً من اكثر أنظمة الدفع الإلكتروني المتطورة في العالم وهو النظام المسؤول عن تبادل المدفوعات الكترونياً بين المصارف باستخدام شبكة امنية وفعالة، والبنك المركزي العراقي هو الجهة المسيطرة والمدير التشغيلي له بإعتباره مالكا للنظام ويدير حسابات التسوية للمشاركين ليضمن سلامة وكفاءة انظمة الدفع وعمليات التقاص ويحرص البنك المركزي العراقي على الحد من استخدام النقد في البلاد، ويتكون نظام المدفوعات العراقي من :-

- **نظام التسوية الاجمالية الانية (RTGS) :** نظام يتم فيه تبادل المدفوعات الكترونيا بين المصارف من خلال شبكة امنة وكفوءة ويضمن تسوية فعلية ونهائية لأوامر الدفع المتبادلة بين المشاركين وبصورة مستمرة خلال يوم العمل، وان فعاليات النظام توفر الاستعاضة عن التنفيذ اليدوي للعمليات وانهى بذلك المخاطر الناشئة عن التسوية اليدوية بين المصارف وبما ان البنك المركزي العراقي هو المالك للنظام وعليه فانه يأخذ على عاتقه تنصيب البرامج للمشاركين في موقعهم وكذلك فان النظام يمكن هذا البنك من مراقبة حسابات المصارف .

- **نظام مقاصة الصكوك الالكترونية (ACH):** هو نظام يمكن المصارف المشاركة وفروعها من تبادل اوامر الدفع فيما بينهم بطريقة آلية وتتم المعالجة وارسال صافي التسوية النهائية الى نظام التسوية الاجمالية الآنية وكذلك يتم من خلال النظام تبادل الصكوك الالكترونية المرمزة بالحبرالممغنط ويتم الاحتفاظ بنسخة الصك الاصلية في الفرع المودع وارسال صورة الصك وبياناته الى الفرع المسحوب عليه.

ولدراسة واقع النظام المصرفي المستخدم في المصارف العراقية الحكومية والخاصة وفروع المصارف الاجنبية العاملة في العراق، أجرى قسم بحوث السوق المالية في المديرية العامة للإحصاء والابحاث استبيان خلال عام 2013 وتبين من نتائجه مايلي:

_ تمتلك اغلب المصارف الخاصة العراقية والاجنبية نظام مصرفي شامل بأستثناء مصرفي (الاتحاد العراقي , بارسيان) اي بنسبة (96.2%) من المجموع الكلي للمصارف الحكومية والمصارف الخاصة والاجنبية.

- اما بالنسبة الى المصارف الحكومية فأن مصرف الرافدين ليس لديه (اجهزة الصراف الآلي , بطاقات الائتمان وبطاقات الدفع المسبق) , ولكنه تعاقد مع شركة B-PLAN لتزويدهم بنظام مصرفي شامل منذ عام 2007 وتوقف العمل به في عام 2010 بسبب تعرض المصرف للحادث الارهابي اضافة الى معوقات فنية ظهرت خلال التنفيذ وقدمت الشركة حلاً بديلة ولم يتم التنفيذ لحد الان وهناك عدة مخاطبات مع وزارة المالية حول الموضوع ، بأستثناء مصرف (العراقي للتجارة) الذي ارتفع عدد اجهزة الصراف الآلي له الى (72) جهازاً وبنسبة (10.77%) لعام 2014 مقارنة مع عام 2013 والبالغ (65) جهازاً، وقام مصرف الرافدين باستخدام البطاقة الذكية لصرف رواتب المتقاعدين ورواتب شبكة الحماية وبعض الوزارات من خلال نقاط البيع في فروع المصرف في المحافظات البالغة (495) نقطة بيع، وبلغ عدد البطاقات (كي كارد) التي اصدرها الى العملاء (2,228,184) بطاقة، اما بقية المصارف الحكومية المتخصصة لم تستخدم النظام المصرفي الشامل، حيث لم يباشر المصرف الزراعي التعاوني العمل في النظام الشامل وبالتالي لم يصدر بطاقات ائتمان وليس لديه صراف آلي لكونه مصرف تخصصي يمارس نشاطه في مجال الاقراض الزراعي، اما المصرف العقاري فأنه لا يعتمد على اي نظام مصرفي او اجهزة الصراف الآلي او بطاقة ائتمان في عمله لكون نشاطه في مجال الاقراض العقاري فقط.

نستنتج من ذلك بأن المصارف الحكومية بالرغم من انها تحتل المرتبة الاولى في القطاع المصرفي العراقي من حيث الموجودات والودائع الا انها لم تستخدم هذه التقنيات الحديثة بشكل فعال مقارنة مع المصرف العراقي للتجارة حيث استخدم نظام مصرفي شامل وينشر (30) جهازا للصراف الآلي في بغداد و(42) جهاز في المحافظات وصدر (33,275) بطاقة مدينة و(427) بطاقة ائتمانية.

_ تمتلك المصارف الخاصة العراقية (27) نظام مصرفي شامل حيث تبلغ عدد الانظمة الفعالة (15) نظاماً فعالاً. اما باقي المصارف البالغ عددها (13) مصرفاً بعضها قطع عدد خطوات للسعي في استخدام النظام المصرفي الشامل , والبعض الاخر فلهذه انظمة لكنها غير فعالة علماً ان عدد الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف العراقية كافة تتراوح بين (6 - 35) خدمة , وبلغت ايراداتها (642,856,955) الف دينار كما في نهاية 2014/12/31 , باستثناء المصارف (الرافدين والرشد والعراقي للتجارة).

_ بلغ عدد اجهزة الصراف الآلي لدى المصارف العراقية (485) جهاز موزعة الى (330) جهاز في بغداد و(155) في المحافظات, حيث يمتلك مصرف الوركاء (186) جهاز, يليه مصرف العراقي للتجارة بعدد (72) يليه مصرف بغداد بعدد (43) جهاز, ومن ثم مصرف الشرق الاوسط بعدد (42) جهاز, ويليه مصرف الخليج التجاري بعدد (28) جهاز, ويليه مصرف البلاد الاسلامي بعدد (20) جهاز, اما ما تبقى من المصارف فتتراوح عدد الاجهزة (5-15) جهاز للصراف الآلي.

_ اما فيما يخص فروع المصارف الاجنبية العاملة في العراق البالغ عددها (16) فرعاً لديها نظام مصرفي شامل (باستثناء مصرف باريسيان) , وتصدر بطاقات مدينه وائتمانية يبلغ عددها (5268 - 3549) بطاقة على التوالي وان عدد المصارف الحكومية والخاصة المحلية وفروع المصارف الاجنبية العاملة في العراق المستخدمة للنظام المصرفي الآلي ليبلغ عددها (43) مصرفاً من مجموع (53) مصرفاً لعام 2014.

_ ان هذه الانظمة ساعدت في تطوير العمل المصرفي من جوانب عدة , منها السرعة في تقديم الخدمات , والدقة في اعداد البيانات المالية , وسهولة الرقابة الداخلية , الرقابة الشاملة التي يقوم بها البنك المركزي العراقي , بما فيها عمليات مراقبة الاموال المشبوهة ومكافحة عمليات تمويل الارهاب.

في مجال توفير التمويل اللازم للقطاعات الاقتصادية اعتمد الاقتصاد العراقي على عائدات النفط , ونتيجة للتذبذب المستمر في هذه العائدات وانحسار عوائد السياحة بسبب الاحداث التي شهدتها العراق مابعد عام 2003, بدأ العراق بتبني سياسات مالية ونقدية استهدفت ليس التكيف مع مستويات اقل من العوائد, بل السعي الى ترشيد الانفاق الاستهلاكي ورفع كفاءة استخدام الموارد, وتشجيع القطاع الخاص واعطائه دوراً اكبر في النشاط الاقتصادي, ووضع الخطط والبرامج لزيادة عدد المؤسسات المالية وتطوير اعمالها والعمل على تطوير اسس وقواعد وقوانين السوق المالية ومنها سوق العراق للاوراق المالية وایجاد قانون لسوق رأس المال لدوره في خلق فرص العمل, وتقديم الخدمات المالية المختلفة من خلال السوق المالية العراقية والتي تعتبر حديثة النشأة مقارنة بالاسواق المالية الدولية.

وقد اولى العراق خلال السنوات الاخيرة اهتماما متزايداً لتطوير وتنمية السوق المالية من خلال تهيئة واصلاح البيئة القانونية، وتحرير حركة رأس المال ، والبدء بتطبيق مبدأ الافصاح والشفافية، انطلاقاً من الدور الذي تلعبه هذه السوق في حشد المدخرات وتوجيهها لمجالات الاستثمار المتاحة ، وتوفير التمويل والخدمات المختلفة التي تساعد في تطوير السوق المالية خاصة والاقتصاد الوطني عامة ، وتضم السوق المالية التشكيلات التالية :

- 1 - المصارف وفروعها
- 2 - شركات التأمين العراقية الحكومية والخاصة
- 3 - صندوق توفير البريد
- 4 - هيئة الاوراق المالية
- 5 - سوق العراق للاوراق المالية
- 6 - شركات الصرافة
- 7 - شركات التحويل المالي
- 8 - شركات الاستثمار المالي
- 9- صندوق التقاعد
- 10- شركات تقديم القروض الصغيرة والمتوسطة
- الشركة العراقية للكفالات المصرفية
- الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة
- 11- مركز الايداع العراقي
- 12- الشركة العالمية للبطاقة الذكية
- 13- شركة اموال لخدمات الصيرفة الالكترونية
- 14- وهناك مؤسسات اقل حجماً وتشمل صندوق الزكاة وصندوق رعاية القاصرين والشركة العراقية لنقل العملة.
- 15- وهناك مؤسسات سائدة اخرى للجهاز المصرفي منها:
 - رابطة المصارف الخاصة في العراق.
 - مركز التدريب المصرفي في مصرف الخليج التجاري.

وفي مجال تطبيق قانون مكافحة غسل الاموال رقم (93) لسنة 2004 قام البنك المركزي العراقي ومن خلال مكتب الابلاغ عن غسل الاموال بتوجيه الكتب والتعاميم للمصارف والشركات المالية وحثهما على الالتزام بالتعليمات كافة الصادرة من هذا البنك وعلى وفق قانونه المرقم (56) لسنة 2004 وتقديم كشوفات تحليلية نصف شهرية خاصة بأعمال الحوالات.

يهتم البنك المركزي العراقي بموضوع مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب اهتماما بالغاً انسجاماً مع ما توليه البنوك المركزية والسلطات الرقابية الدولية بما فيها الامم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والشرطة الدولية (الانتربول) ، وتدعمها مجموعة العمل المالي الدولية (FATF) ، اضافة الى جهود الدول الصناعية الكبرى في العالم لتطبيق القرارات والمعايير والاجراءات الدولية لمواجهة ظاهرة غسل الاموال، ضماناً لفاعلية تدابير المكافحة ، وإبعاد خطر هذه الاموال عن المصارف المحلية ولتجنب العقوبات الدولية المتخذة بحق الدول غير المتعاونة مع المجتمع الدولي في مكافحة هذه الظاهرة الخطيرة، من خلال تقيد سلطاتها الرقابية ومصارفها بكل القرارات والمعايير الدولية ، واعتماد سياسات مصرفية تصب في تحقيق هذا الهدف بايجاد نظم رقابية داخلية فعالة ، واختيار الزبائن الجيدين ، وتبادل المعلومات والتقارير وتنمية الجهود المشتركة مع الجهات ذات العلاقة .

أولاً: تطور المؤشرات الاقتصادية للاستقرار المالي

لعام 2014

استناداً الى واجبات ومهام وصلاحيات البنك المركزي العراقي بموجب القانون رقم (56) لسنة 2004 ... نستعرض فيما يلي اهم تطورات القطاع المالي ودور البنك المركزي العراقي في تعزيز الاستقرار المالي من خلال :

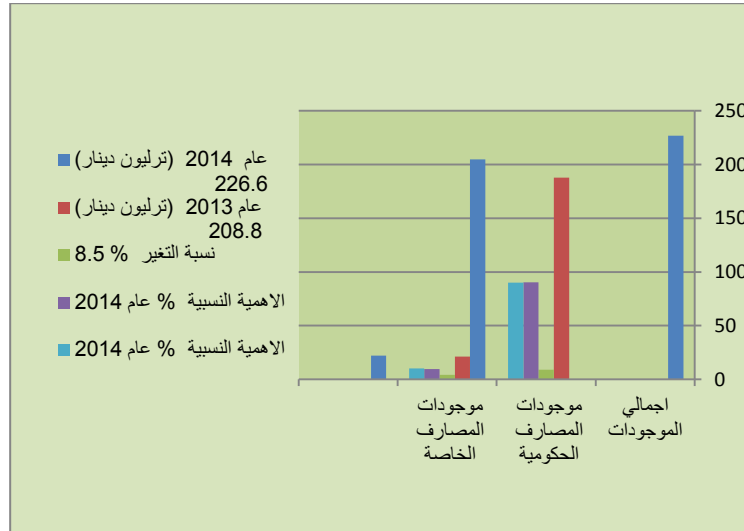
- 1- استمرار الرقابة الاشرافية على المصارف والشركات المالية غير المصرفية بشكل منتظم بهدف التشخيص المبكر لنقاط الضعف في ادائها والمخاطر التي تتعرض لها وفي اداء النظام المالي.
 - 2- العمل على توفير منظومة علاجية تسعى الى احتواء الازمات بمختلف انواعها والاسراع لمنع انتشارها على الصعيدين المالي والمصرفي.
- الى جانب الدور التنظيمي والاشرفي الذي يقوم به البنك المركزي العراقي فانه يقوم بدور آخر في الحفاظ على الاستقرار المالي من خلال مساهمته في استقرار الأسعار وفي توفير نظام فعال وسلس للمدفوعات. ويقوم بجمع وتبويب الأحصاءات لمتابعة التطورات في الجهاز المصرفي والاقتصاد العراقي للأغراض التحليلية والاحترازية.
- وتعزيزاً لما جاء في اعلاه ، قامت المديرية العامة للأحصاء والابحاث بدراسة اهم المؤشرات المصرفية للوقوف على وضع الاستقرار للنظام المالي للمصارف العراقية العاملة وتأثيره على الاستقرار الاقتصادي.

1-الموجودات

سجل اجمالي الموجودات في نهاية عام 2014 (226.6) ترليون دينار وبنسبة ارتفاع (8.5%) مقارنة مع رصيدها في نهاية عام 2013 البالغ (208.8) ترليون دينار .

استمر رصيد الموجودات للمصارف الحكومية محافظاً على صدارته بنسبة (90.3%) من اجمالي الموجودات للمصارف كافة ، اذ بلغت الاهمية النسبية للمصارف الخاصة (9.7%) في عام 2014، وارتفع رصيد الموجودات الحكومية الى (204.6) ترليون دينار بزيادة مقدارها (16.9) ترليون دينار وبنسبة ارتفاع (9%) مقارنة بعام 2013 البالغ رصيدها (187.7) ترليون دينار ، اضافة الى ارتفاع رصيد الموجودات للمصارف الخاصة الى (22) ترليون دينار وبنسبة ارتفاع (4.3%) مقارنة بعام 2013 البالغ رصيدها (21.1) ترليون دينار كما مبين في الجدول رقم (1) كما يأتي.

جدول (1)					
اجمالي الموجودات* للمصارف العاملة في العراق كافة لعامي 2014 و 2013					
الاهمية النسبية %		نسبة التغير %	عام 2013 (ترليون دينار)	عام 2014 (ترليون دينار)	التفاصيل
عام 2013	عام 2014				
		8.5	208.8	226.6	اجمالي الموجودات
89.9	90.3	9	187.7	204.6	موجودات المصارف الحكومية
10.1	9.7	4.3	21.1	22	موجودات المصارف الخاصة



المصدر/ البنك المركزي العراقي / المديرية العامة للإحصاء والابحاث/ قسم الاحصاءات النقدية والمالية (بيانات عام 2014 و 2013)

2- الودائع

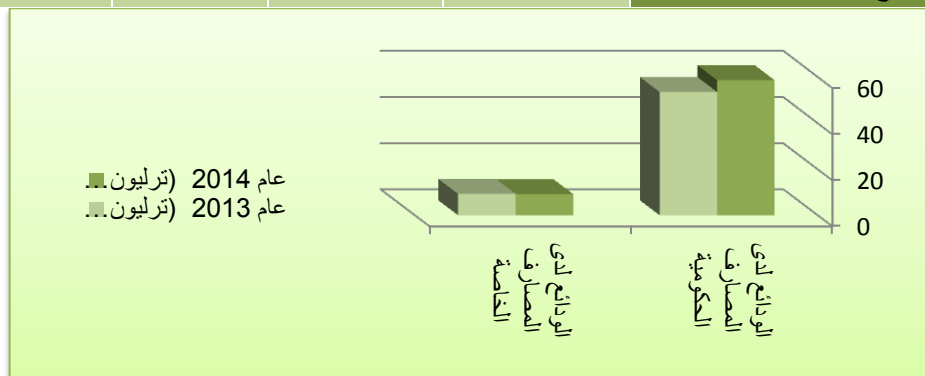
تعتبر الودائع اهم مصدر لتمويل المصارف حيث بلغ رصيدها (67.8) ترليون دينار ونسبة (29.9%) من اجمالي المطلوبات لعام 2014، مقابل (62.8) ترليون دينار في عام 2013 اي بزيادة (4.9) ترليون دينار ونسبة (7.9%).

نستنتج مما تقدم، بان هناك تحسناً في الوضع الاقتصادي للبلاد حيث الاستقرار النقدي وثقة الجمهور بالمصارف العاملة وإرتفاع معدل اسعار الفائدة الادخارية والثابتة بأنواعها بالعملة العراقية والاجنبية خلال عام 2014 مقارنة مع عام 2013 ، فضلاً عن ارتفاع عدد فروع المصارف ليصل الى (1024) فرعاً في مختلف محافظات العراق ، وبزيادة مقدارها (22) فرعاً مصرفياً عن عام 2013 البالغ (1002) ، بالرغم من انخفاض الكتلة النقدية الى (66.2) ترليون في نهاية عام 2014 مقارنة بكمية الكتلة النقدية البالغة (73.3) ترليون دينار في نهاية عام 2013 ، فضلاً عن انخفاض مبيعات البنك المركزي من الدولار لمختلف الاغراض الاقتصادية المحلية والخارجية الى (51.7) مليار دولار اي بأخفاض مقداره (1.5) مليار دولار مقارنة بعام 2013 ، كما استحوذت ودائع القطاع الحكومي على ما نسبته (59.2%) من اجمالي الودائع في حين بلغت نسبة الودائع للقطاع الخاص (40.8%) لعام 2014 كما مبين في جدول رقم (2) ادناه:

بلغ رصيد الودائع لدى المصارف الحكومية (58.6) ترليون دينار نهاية عام 2014 ونسبة ارتفاع (9.5%) عن رصيدها نهاية عام 2013 والبالغ (53.5) ترليون دينار، فيما بلغ رصيد الودائع لدى المصارف الخاصة (9.2) ترليون دينار في نهاية عام 2014 منخفضاً بنسبة (1.1%) عن رصيدها لعام 2013 والبالغ (9.3) ترليون دينار كما موضح في جدول (2).

جدول (2) اجمالي الودائع لدى المصارف العاملة في العراق لعامي 2013 و 2014

التفاصيل	عام 2014 (ترليون دينار)	عام 2013 (ترليون دينار)	النسبة % الاهمية نسبة التغير عام 2013
الودائع لدى المصارف الحكومية	58.6	53.5	86.4
الودائع لدى المصارف الخاصة	9.2	9.3	13.6
المجموع	67.8	62.8	100



وبالرغم من انخفاض نسبة كفاية رأس المال لدى مصرفي الرافدين والرشيد حيث بلغت (3% - 10%) على الترتيب، وارتفاع هذه النسبة لدى المصارف الخاصة ما بين (24% - 760%)، إلا أن النسبة العالية لرصيد الودائع لدى المصارف الحكومية تدل على مدى ثقة الجمهور بهذه المصارف نظراً لأنها مضمونة (100%) من جانب الحكومة ، ولكون الجمهور قد تعامل قرابة النصف قرن مع المصارف الحكومية ، فقد تأسس مصرف الرافدين عام 1941.

وشكلت الودائع الخاصة (لدى المصارف الحكومية والخاصة) نسبة (8.1%) من الناتج المحلي الإجمالي نهاية عام 2014 والتي تبلغ (21.1) ترليون دينار، مما يدل على استمرار ضعف العمق المالي الذي لايساعد في بناء قطاع مالي قوي ومتمين.

هناك عوامل ساعدت على رفع رصيد الودائع ومنها الوضع الأمني في البلد من جانب وانخفاض معدل التضخم الأساس في نهاية عام 2014 من جانب آخر.

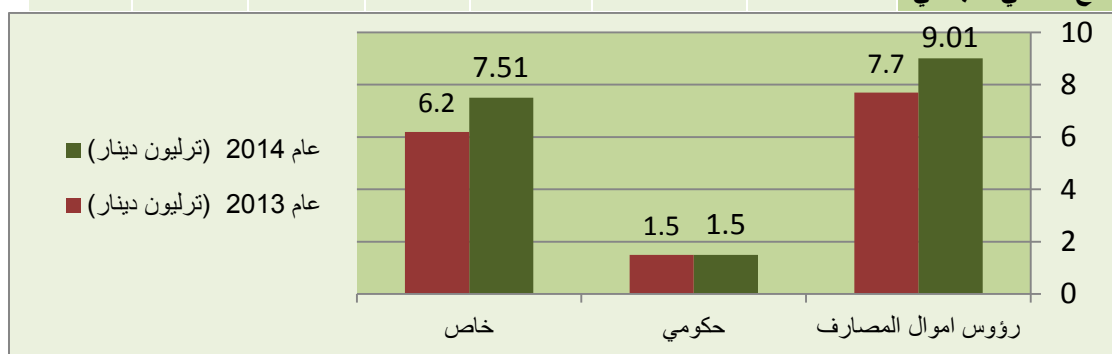
3- رؤوس الاموال والاحتياطيات

بلغ إجمالي رؤوس الاموال للمصارف المجازة العاملة في نهاية عام 2014 (9.1) ترليون دينار منها (1.5) ترليون دينار للمصارف الحكومية وبأهمية نسبية (16.5%) في حين بلغت هذه النسبة في المصارف الخاصة (83.5%) برؤوس اموال قدرها (7.6) ترليون دينار، مقارنة مع (7.7) ترليون دينار لإجمالي رؤوس اموال للمصارف العاملة في العراق كافة في نهاية عام 2013 كما في جدول رقم (3)، وكانت نسبة التغير لرؤوس الاموال لعام 2014 (18.2%) مقارنة بعام 2013، إذ ارتفعت لفترة المقارنة بمقدار (1.4) ترليون دينار، وذلك لاستجابة المصارف لتعميم البنك المركزي بشأن زيادة رؤوس اموالها ليصل الحد الأدنى الى (250) مليار دينار في غضون ثلاث سنوات اعتباراً من 2010/6/30 وعلى وفق التوجيهات الصادرة عن البنك المركزي العراقي بهذا الخصوص لتمثل هذه الزيادة الركيزة الاولى من ركائز معيار بازل (2).

وقد بلغ عدد المصارف التي باشرت بزيادة رؤوس اموالها المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية (24) مصرفاً من ضمنها (9) مصارف تجاوزت رؤوس اموالها الـ (250) مليار دينار، بينما وصل (15) مصرفاً الى الحد الأدنى لرؤوس الاموال البالغ (250) مليار دينار، اعتباراً من عام 2010 لغاية 31 / 12 / 2014 ، فيما بقي (30) مصرفاً على حجم رؤوس اموالها كما في عام 2013.

جدول (3) رؤوس اموال المصارف لعامي 2014 و 2013

نسبة رؤوس الاموال الى الناتج المحلي الاجمالي %	نسبة التغير %	الاهمية النسبية %		عام 2013 (ترليون دينار)	عام 2014 (ترليون دينار)	التفاصيل
		عام 2013	عام 2014			
عام 2013	عام 2014					
2.8	3.5	100	100	7.7	9.1	رؤوس اموال المصارف
0.5	0.6	19.5	16.5	1.5	1.5	حكومي
2.3	2.9	80.5	83.5	6.2	7.6	خاص
				271.1	260.6	الناتج المحلي الاجمالي



وتحقق هذا النمو في رؤوس اموال المصارف العاملة نتيجة لعوامل عدة وهي:-

- 1- زيادة عدد المصارف الجديدة المجازة من قبل البنك المركزي العراقي خلال عام 2014 الى اربعة مصارف جديدة.
- 2- رغبة المصارف في توسيع اعمالها للحصول على اعلى تصنيف ائتماني ممكن.
- 3- تحقيق المصارف ارباح انعكست ايجابيا على حقوق مساهميها.
- 4- خلق وحدات مصرفية كبيرة قادرة على المنافسة في ظل اقتصاد السوق وتقديم خدمات مصرفية كبيرة ومتميزة وتمويل المشاريع الاقتصادية الكبيرة.
- 5- تمكين المصارف من التوسع في كل من عمليات الائتمان والاستثمار، التي ترتبط بحجم رأسمالها استنادا الى احكام المادتين 30 و 33 من قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 النافذ.
- 6- تمكين المصارف العراقية من زيادة احتياطي التوسعات للمصارف الذي تستخدمه لفتح المزيد من الفروع والمكاتب المصرفية ، لتحسين الكثافة المصرفية وتقديم المزيد من الخدمات للمناطق المحرومة منها، وادخال التقنيات الحديثة في اعمالها، حيث يرتبط زيادة الاحتياطي بمقدار رأس المال والارباح المتحققة.
- 7- زيادة قدرة المصارف العراقية في اقامة العلاقات المصرفية المتكافئة مع المصارف العربية والاجنبية، حيث ان اغلب العقود المبرمة مع غالبية المصارف الاجنبية تمثل عقود اذعان يتقاضى بموجبها المصرف الاجنبي عمولات كبيرة لقاء تثبيت الاعتمادات ، او منح المصارف العراقية خطوط ائتمانية قصيرة الاجل ومحدودة.

المصدر/ البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والابحاث / قسم الاحصاءات النقدية والمالية

بيانات احصائية لعامي 2014 و 2013

8- تحسين سمعة السوق المالية في العراق من خلال منح المصارف ذات رؤوس الاموال الكبيرة تقييم افضل وفق نظام (Camels) ، ومنحها صلاحية شراء كمية اكبر من الدولار المباع في نافذة بيع وشراء العملة الاجنبية لتلبية متطلباتها وزبائنهم منسوبا الى راسمالها لكون فقرة رأس المال احد المكونات الرئيسية لهذا النظام.

الا ان نسبة اجمالي رؤوس اموال (المصارف الخاصة) والقيمة السوقية لاسهمها المتداولة في سوق العراق للاوراق المالية الى الناتج المحلي الاجمالي تبلغ (1.9%) * ، (1.8%) * على الترتيب وان هذه النسبة مازالت متدنية ولم تبلغ الحد الاعلى لنسبة الاستثمار البالغة (20%) من رؤوس اموال المصارف واحتياطياتها السليمة، التي حددها البنك المركزي العراقي استنادا لاحكام المادة (33) من قانون المصارف و تدل هذه المؤشرات على ضعف العمق المالي للجهاز المصرفي العراقي.

بلغت نسبة رؤوس اموال المصارف المساهمة (المصارف الخاصة الى الناتج المحلي الاجمالي) (2.9%) وهي نسبة ضئيلة، في حين تبلغ هذه النسبة للمصارف الحكومية (0.6%) وهي الأكثر ضآلة مقارنة بنسبة المصارف الخاصة ، اي بنسبة اجمالية لنسبة رؤوس الاموال للمصارف كافة (3.5%) من الناتج المحلي الاجمالي لعام 2014 ، ويسعى البنك المركزي العراقي حثيثا لرفع هذه النسبة وتطوير مساهمة الجهاز المصرفي في مكونات الناتج المحلي الاجمالي.

يعتبر هذا النمو في رؤوس اموال المصارف من المؤشرات الايجابية في تعزيز الاستقرار المصرفي، لكونه يزيد من الرافعة المالية و يعزز قدرتها على مواجهة المخاطر، ويضمن سلامة ومثانة المصارف ويشكل حماية اكبر للمودعين، ومع ذلك يعد هذا الارتفاع في رؤوس اموال المصارف ضئيلا امام متطلبات التنمية الاقتصادية في العراق، نظرا لارتباط الحدود العليا للاقراض والاستثمار براسمال المصرف واحتياطياته السليمة ، حيث ان المشاريع التنموية الكبيرة تحتاج الى قروض وتسهيلات نقدية كبيرة لتدخل بقوة في السوق العراقية ولتساهم بشكل فعال في تطوير الاقتصاد العراقي.

بالرغم من كون رؤوس اموال المصارف الخاصة تشكل نسبة (83.5%) من اجمالي رؤوس الاموال للمصارف كافة الا ان نسبة الائتمان النقدي الممنوح من هذه المصارف لم يتعد (28%) ، بينما بلغت هذه النسبة للمصارف الحكومية (72%) في حين تبلغ نسبة رؤوس اموالها الى اجمالي رؤوس اموال المصارف كافة (16.5%)، الامر الذي جعل رؤوس اموال المصارف الحكومية لا تتناسب مع موجوداتها من الاستثمارات المرجحة بالمخاطر (اي تدني نسبة كفاية رأس المال من حيث قسمة رأس المال الاساسي والمساند على الاستثمارات المرجحة بالمخاطر فيرتفع المقام وينخفض البسط)

* التقرير السنوي لسوق العراق للاوراق المالية لعام 2014 (ص70 ، ص71).

مما يجعل كفاية رأس المال او ما يسمى بنسبة الملاءة أقل ما يمكن و خارج النسبة المعتمدة وفق معيار بازل 1 التي لا تقل عن (8%) و (12%) وفقا لأحكام المادة (16) من قانون المصارف العراقي رقم (94) لسنة 2004.

ويتوقع تحسن نسبة كفاية رأس المال لمصرفي الرافدين والرشيد في ضوء قرار الامانة العامة لمجلس الوزراء المتخذ بالجلسة الاعتيادية العشرين المنعقدة بتاريخ 15 / 5 / 2012 والمبلغ بكتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء العدد ش. ز / 10 / 1 / 5 / 17153 في 17/5/2012 والمتضمن زيادة رأسمال مصرف الرافدين الى (400) مليار دينار وزيادة رأسمال مصرف الرشيد الى (300) مليار دينار .حيث زاد راس مال مصرف الرافدين من (125) مليار دينار نهاية عام 2013 الى (126) مليار دينار في نهاية عام 2014، وذلك لأندماج مصرف العراق مع مصرف الرافدين، وزيادة راس مال مصرف الرشيد من (2) مليار دينار في نهاية عام 2013 الى (50) مليار دينار في نهاية عام 2014.

وفي ادناه معادلة احتساب نسبة كفاية رأس المال الشهرية المقررة من قبل مجلس ادارة البنك المركزي العراقي في عام 1994.

رأس المال الاساس + رأس المال المساند

$$\text{معادلة احتساب نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{صافي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطرة} + \text{صافي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطرة خارج الميزانية}}{\text{داخل الميزانية}} \times 100$$

4- الاحتياطي القانوني *

بلغ الاحتياطي القانوني للمصارف العاملة في العراق نهاية عام 2014 (10.5) ترليون دينار مقارنة بعام 2013 البالغ رصيدها (9.6) ترليون دينار، وذلك تلبية لتعميم البنك المركزي العراقي الخاص بتنفيذ السياسة النقدية التي ينتهجها ، وتحفيز المصارف للتوجه نحو السوق لغرض توسيع نطاق الائتمان بما يخدم اهداف التنمية الاقتصادية ، الذي قرر فيه ان يكون الاحتياطي القانوني الالزامي بنسبة (15%) على كافة الودائع المصرفية سواء كانت هذه الودائع حكومية او ودائع القطاع الخاص منذ شهر تموز 2014 كما في الجدول (4).

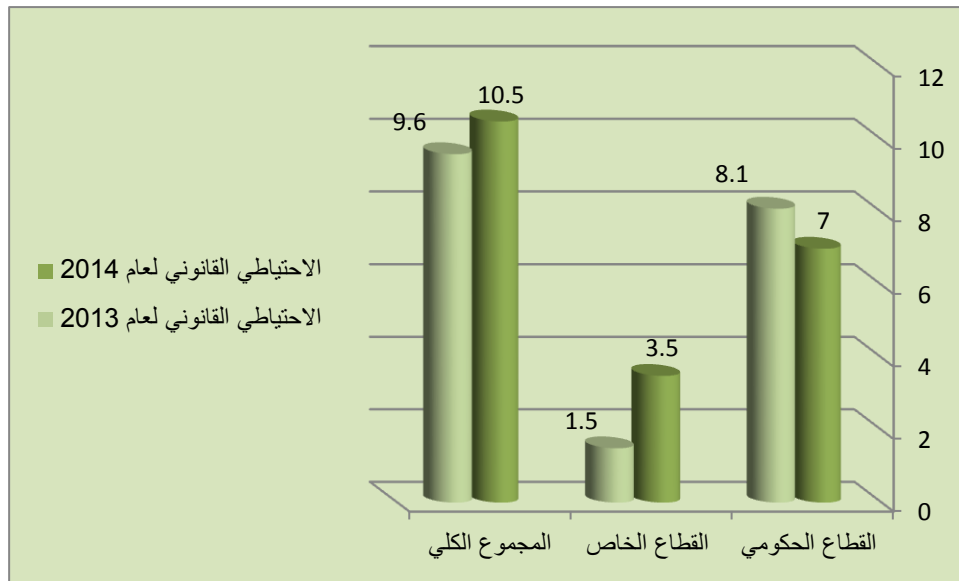
* المصدر / البنك المركزي العراقي المديرية العامة لادارة الدين والعمليات المالية.

جدول (4)

الاحتياطي القانوني لعامي 2014 و 2013

(ترليون دينار)

تفاصيل	الاحتياطي القانوني لعام 2014	الاحتياطي القانوني لعام 2013	نسبة التغير
ودائع القطاع الحكومي	7	8.1	-13.6
ودائع القطاع الخاص	3.5	1.5	133.3
المجموع الكلي	10.5	9.6	9.4



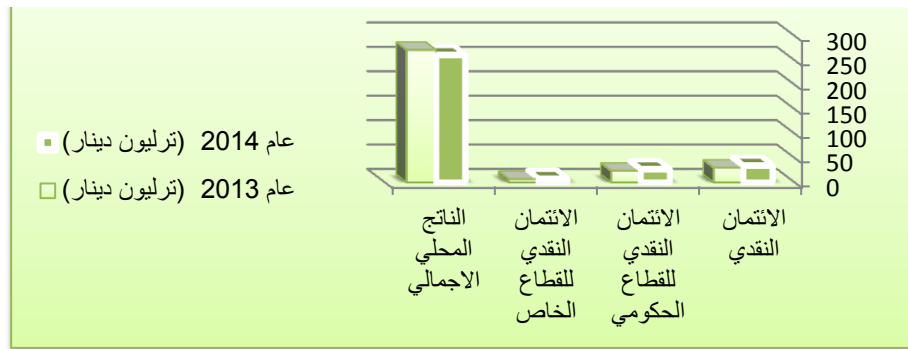
5- الائتمان

بلغ اجمالي رصيد الائتمان النقدي المقدم في نهاية عام 2014 (34.1) ترليون دينار وبنسبة زيادة مقدارها (14.4%) مقابل (29.8) ترليون دينار في نهاية عام 2013، وشكلت نسبة الائتمان النقدي الى الناتج المحلي الاجمالي (13.1%) منها (10.3%) للمصارف الحكومية و (2.8%) للمصارف الخاصة، وهي نسبة ضئيلة التأثير في النمو الاقتصادي امام حاجة المشاريع التنموية الكبيرة في البلاد كما مبين في جدول رقم (5)، والتجأت المصارف الى منح خطابات الضمان والاعتمادات المستندية (الائتمان التعهدي) الذي بلغ (50.9) ترليون دينار كما في 2014/12/41 والمبين في الجدول (6).

جدول (5)

الائتمان النقدي للمصارف العاملة في العراق كافة لعامي 2014 و 2013

التفاصيل	عام 2014 (ترليون دينار)	عام 2013 (ترليون دينار)	نسبة التغير %	الاهمية النسبية %	الائتمان النقدي/ الناتج المحلي الاجمالي %
الائتمان النقدي	34.1	29.8	14.4	100	13.1
الائتمان النقدي للمصارف الحكومية	26.9	23.4	14.9	78.9	10.3
الائتمان النقدي للمصارف الخاصة	7.2	6.4	10.3	21.1	2.8
الناتج المحلي الاجمالي	260.6	271.1			



جدول (6)

الائتمان التعهدي للمصارف العاملة في العراق كافة لعامي 2014 و 2013

التفاصيل	عام 2014 (ترليون دينار)	عام 2013 (ترليون دينار)	نسبة التغير %	الاهمية النسبية
الائتمان التعهدي	50.9	53.7	-5.2	100
الائتمان التعهدي للمصارف الحكومية	40	42.6	-6.1	78.6
الائتمان التعهدي للمصارف الخاصة	10.9	11.1	-1.8	21.4

تشير البيانات المتوفرة لدى البنك المركزي العراقي الى أن تردد المصارف في منح الائتمان يعود في الغالب الى الاتي:

- ضعف التصنيف الائتماني للمقترضين وهم الفئة التي يغلب عليها طابع المخاطر المعنوية Moral Risk
- ضعف أو صعوبة تقييم الضمانات المناسبة والكافية لقاء منح الائتمان (Collaterals) وهو أمر ناجم عن تأثير التوقعات التضخمية أو ما يسمى بمخاطر السوق .
- أن أغلب المصارف وخاصة الخاصة لا تتمتع بملاءة عالية تمكنها من توسيع نشاطها الائتماني في ضوء تركيبة الودائع لديها التي يغلب عليها الطابع قصير الاجل ، حيث بلغ اجمالي رؤوس الاموال

(9.1) ترليون دينار للمصارف كافة، وأن نسبة كفاية رأس المال لمصرف الرافدين أقل من (12%) وهو المصرف الذي يستقطب أكبر رصيد للودائع، أذ يبلغ اجمالي الودائع للمصارف الحكومية (58.6) ترليون دينار منها (30) ترليون دينار لمصرف الرافدين و(16.7) ترليون دينار لمصرف الرشيد والباقي (11.9) ترليون دينار للمصارف (الزراعي، الصناعي، العقاري، ومصرف العراقي للتجارة). في حين حظيت المصارف الخاصة بحوالي (9.2) ترليون دينار من اجمالي رصيد الودائع. وتجدر الإشارة الى ان نسبة كفاية رأس المال للمصارف كافة أكبر من ضعف النسبة المعيارية البالغة (12%)، باستثناء مصرف الرافدين والتي كانت (3%) ومصرف الرشيد التي تراوحت بين (10%-17%).

- تركيز اغلب المصارف على نشاط بيع وشراء العملة الاجنبية على حساب نشاط منح الائتمان.

جدول (7)

* التوزيع القطاعي للائتمان النقدي من قبل المصارف التجارية (الحكومية والخاصة) لعامي 2013-2014

(مليار دينار)

2013			2014				
المجموع الكلي	المصارف الخاصة	المصارف الحكومية	الاهمية النسبية % للمجموع الكلي 2014	المجموع الكلي	المصارف الخاصة	المصارف الحكومية	القطاعات
1,808.50	61.10	1,747.40	5.7	1,940	75.5	1,864.50	الزراعة والصيد
5.90		5.90	0.00	0.01	0.00	0.01	التعدين
1,641.70	573.10	1,068.60	6	2,039.4	590.2	1,441.20	الصناعة التحويلية
118.30	117.10	1.20	2.7	912.1	139.8	772.30	الماء, الكهرباء, الغاز
4,846.30	2,939.10	1,907.20	14	4,771.8	3,501.4	1,270.40	التجارة, المطاعم و الفنادق
2,422.40	175.80	2,246.60	6.3	2,155.60	219.90	1,935.70	النقل, التخزين والمواصلات
674.60	94.60	580.00	3.1	1,058.8	213.4	845.40	التمويل والتأمين
10,448.70	1,318.10	9,130.60	35.7	12,194.6	1,095.5	11,135.10	خدمات المجتمع
214.80	103.00	111.80	0.1	27.60	26.60	1.00	العالم الخارجي
7,771.00	1,183.20	6,587.80	26.4	9,023.20	1,410.90	7,612.30	التشييد والبناء
29,952.20	6,565.10	23,387.10	100.00	34,123.1	7,245.2	26,877.91	المجموع الكلي

المصدر/ المديرية العامة للإحصاء والابحاث / قسم الاحصاءات النقدية والمالية (بيانات عام 2014، 2013)

- حقق الائتمان النقدي المقدم من قبل المصارف عام 2014 زيادة نسبتها (14%) ليبلغ (34.1) ترليون دينار (بضمنه الائتمان الممول مركزيا)، بعد ان كان بحدود (29.9) ترليون دينار عام 2013، موزعة بنسبة (35.7%) لقطاع خدمات المجتمع و (26.4%) لقطاع التشييد والبناء، و (13.9%) لقطاع تجارة الجملة والمفرد و (6.3%) لقطاع النقل والتخزين والمواصلات، و (6%) لقطاع الصناعة التحويلية و (5.8%) لقطاع الزراعة والصيد و (3.1%) لقطاع التمويل والتأمين و (2.7%) لقطاع الماء والكهرباء والغاز، و (0.1%) لقطاع العالم الخارجي، ومع ذلك فإن هذه النسبة تعتبر ضئيلة التأثير على تمويل النمو الاقتصادي المطلوب ازاء مشاريع التنمية الكبيرة التي يحتاجها العراق في الحاضر والمستقبل القريب.

6- الديون المتعثرة التسديد

ما زالت الديون المتعثرة البالغة قرابة * (2,361.1) مليار دينار تشكل عبئا على الاستقرار المالي لعام 2014، حيث بلغت نسبة التعثرات الائتمانية للمصارف الحكومية (77.3%) وبالبالغة (1,825.3) مليار دينار ، في حين بلغت هذه النسبة لدى المصارف الخاصة (22.7%) وبالبالغة (535.8) مليار دينار مقارنة بعام 2013 والبالغ (1994.5) مليار دينار منها (79.3%) نسبة التعثرات لدى المصارف الحكومية وبالبالغة (1582) مليار دينار ، و (20.7%) نسبة التعثرات لدى المصارف الخاصة وبالبالغة (412.5) مليار دينار.

أن ارتفاع نسبة الديون المتعثرة لدى غالبية المصارف يعود سببه الى ضعف الوضع الامني في العراق، وانخفاض القدرة المالية للمقترضين ، وهبوط قيمة الضمانات ، وهجرة الكثير من المقترضين خارج العراق، وهذا ما دعى المصارف الى منح أئتمانات قليلة جدا والبعض منها توقف عن منح الائتمان في السنوات الاخيرة ، والتوجه نحو الاستثمارات الامنة وخاصة لدى البنك المركزي العراقي واعتمدت في تقديم المزيد من الائتمان الامن بما فيها فتح الاعتمادات المستندية واصدار خطابات الضمان بقيمة (50.9) ترليون دينار لتمويل ودعم أنشطة التجارة الخارجية .

ومن الجدير بالذكر، قيام البنك المركزي العراقي بتخفيض أسعار الفائدة (Policy Rate) الى (6%) منذ عام 2010 كأداة من ادوات السياسة النقدية لحث المصارف على التوجه الى السوق ، فضلا عن قرارات البنك المركزي العراقي السابقة بالغاء خطة الائتمان والسماح للمصارف بتقديم القروض المشتركة بهدف زيادة التعاون فيما بينها ، وعدم تجاوزها للنسب القانونية المحددة ، وتكثيف الرقابة على القروض الكبيرة الحجم ووضع التخصيصات المالية المناسبة لمواجهة مخاطر القروض الرديئة، ومنح اجازة لشركة الكفالات المصرفية والتي تقوم بضمان القروض المقدمة من المصارف الخاصة ولغاية (250000) (مائتان وخمسون الف) دولار او ما يعادلها بالدينار العراقي .

*المصدر/ البنك المركزي العراقي/ المديرية العامة للإحصاء والابحاث / قسم الاحصاءات النقدية والمالية (بيانات)

لعامي 2014 و 2013)

على الرغم من ارتفاع نسبة الائتمان النقدي المقدم الى (8.9%) نهاية عام 2014 مقارنة بعام 2013 ، الا انه لم يكن مؤثراً في ارتفاع مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي و بالمستوى المطلوب ، وذلك لكون المصارف ما زالت تواجه العاملين الاساسيين كما في ادناه:-

أ. رفع نسبة رؤوس الاموال للمصارف وما ترتب عليه من انخفاض في اسعار اسهمها في سوق العراق للاوراق المالية خلال فترة محدودة ، بسبب زيادة المعروض من الاسهم قياساً بالطلب الفعلي عليها.

ب . زيادة نسبة التحوطات لرأس المال وبشكل خاص التحوط الخاص بالديون المشكوك في تحصيلها حسب اللائحة التنظيمية الصادرة استناداً الى قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 والتي تقدر بـ (50%) من مجموع الائتمان الرديء و (100%) من مجموع الائتمان الخاسر .

1- مازال متوسط الانتشار بين سعري الفائدة المقبوضة والمدفوعة من قبل المصارف التجارية والاختصاصية يتجاوز النسب المعيارية البالغة (3%)، اذ بلغ (6.3%) و (8.4%) بالنسبة للدينار العراقي والعملة الاجنبية من قبل المصارف التجارية، و (6.8%) و (8.5%) للمصارف الاختصاصية.

2- أنخفض المتوسط العام لمعدلات أسعار الفائدة على الودائع الادخارية والودائع الثابتة لمدة (سنة أشهر، سنة، سنتين) لدى المصارف التجارية بالدينار العراقي الى (4.6%، 5.4%، 6.3%، 7.1%) سنوياً، وينسب (1.5%، 6.9%، 7.35%، 9.0%) على الترتيب، كما أنخفض على الودائع الادخارية والودائع الثابتة لمدة (سنة أشهر ، أكثر من سنة) بالعملة الاجنبية الى (2.6%، 2.9%، 4%) سنوياً، وينسب (10.3%، 3.3%، 2.4%) على الترتيب لعام 2014 مقارنة بعام 2013، بينما حافظ المتوسط العام لمعدلات أسعار الفائدة على الودائع الثابتة لمدة (سنة) لعام 2014 بالعملة الاجنبية على مستواه كما في عام 2013 والبالغ (3.6%) سنوياً.

3- أرتفع المتوسط العام لمعدلات أسعار الفائدة على الودائع الثابتة لمدة (أكثر من سنتين) لدى المصارف التجارية لعام 2014 بالدينار العراقي الى (7.4%) سنوياً وينسب (10.45%) مقارنة بعام 2013.

4- أنخفض المتوسط العام لمعدلات أسعار الفائدة لدى المصارف التجارية على (الحساب المكشوف) و(خصم الكمبيالة) لعام 2014 بالدينار العراقي الى (13.8%، 13.8%) سنوياً وينسب (4.8%، 5.5%) على الترتيب مقارنة بعام 2013. كما أنخفض المتوسط العام لمعدلات أسعار الفائدة للائتمان النقدي الممنوح لعام 2014 بالدينار العراقي (القصير الاجل، المتوسط الاجل، الطويل الاجل) وعلى الائتمان النقدي الممنوح بأنواعه بالعملة الاجنبية الى (12.5%، 13.1%، 13.3%) و (12.2%، 11.9%، 12.1%، 11.7%) سنوياً على الترتيب وينسب (6.4%، 7.4%، 1.5%) و (5.4%، 7%، 8.3%، 8.6%) مقارنة بعام 2013.

5- حافظ المتوسط العام لمعدلات أسعار الفائدة على الودائع الادخارية والثابتة بأنواعها بالدينار العراقي وبالعملة الاجنبية لعام 2014 لدى المصارف الاختصاصية على المستويات ذاتها كما في عام 2013 والبالغة (3.7%، 4.5%، 5.2%، 6%) و (1%، 1%، 1.5%) سنوياً على الترتيب.

6- حافظ المتوسط العام لمعدلات أسعار الفائدة لدى المصارف الاختصاصية على (الحساب المكشوف) بالدينار العراقي والائتمان النقدي الممنوح (الطويل الاجل) لعام 2014 بالعملة الاجنبية على المستوى ذاته كما في عام 2013 والبالغ (13%، 10%) سنوياً على الترتيب.

7- ارتفع المتوسط العام لمعدلات أسعار الفائدة لدى المصارف الاختصاصية على (خصم الكمبيالة) بالدينار العراقي والائتمان النقدي الممنوح (قصير الاجل، طويل الاجل) بالعملة الاجنبية الى (13%، 9%، 10%) سنوياً وينسب (8.3%، 12.5%، 11.1%) على الترتيب مقارنة بعام 2013.

8- أنخفض المتوسط العام لمعدلات أسعار الفائدة لدى المصارف الاختصاصية على الائتمان النقدي الممنوح (القصير الاجل، المتوسط الاجل، الطويل الاجل) بالدينار العراقي الى (10%، 12%، 13%) سنوياً وينسب (5.7%، 4.8%، 2.3%) على الترتيب مقارنة بعام 2013 .

جدول (8)				
أسعار الفائدة السنوية على الودائع الادخارية والثابتة بالدينار العراقي والعملة الأجنبية للمصارف التجارية لعام 2014 مقارنة بعام 2013				
ت	أسعار الفائدة	2014	2013 %	نسبة التغير %
اولا	الودائع	دينار عراقي		
1	الإدخارية (التوفير)	4.6	5.2	-11.5
	الودائع الثابتة بأنواعها			
2	(لمدة ستة أشهر)	5.4	5.8	-6.9
3	سنة	6.3	6.8	-7.35
4	لمدة سنتين	7.1	7.8	-9.0
5	لمدة أكثر من سنتين	7.4	6.7	10.45
		دولار أمريكي		
1	الإدخارية (التوفير)	2.6	2.9	-10.3
2	الثابتة (لمدة ستة أشهر)	2.9	3	-3.3
3	لمدة سنة	3.6	3.6	-
4	لمدة أكثر من سنة	4	4.1	-2.4
ثانيا	التسهيلات المصرفية والائتمان النقدي	دينار عراقي		
1	الحساب المكشوف	13.8	14.5	-4.8
2	خصم الكمبيالات	13.8	14.6	-5.5
3	قصير الأجل	13.1	14	-6.4
4	متوسط الأجل	12.5	13.5	-7.4
5	طويل الأجل	13.3	13.5	-1.5
		دولار أمريكي		
1	قصير الأجل لمدة ستة أشهر	12.2	12.9	-5.4
2	متوسط الأجل لمدة سنة	11.9	12.8	-7
3	طويل الأجل لمدة أكثر من سنة	12.1	13.2	-8.3
4	طويل الأجل لأكثر من سنتين	11.7	12.8	-8.6

جدول (9)				
أسعار الفائدة السنوية على الودائع الإيداعية والثابتة والائتمان النقدي بالدينار العراقي والعملة الأجنبية للمصارف الإختصاصية لعام 2014 مقارنة بعام 2013				
ت	أسعار الفائدة	%2014	%2013	نسبة التغير %
اولا	الودائع	دينار عراقي		
1	الإيداعية (التوفير)	3.7	3.7	-
	الودائع الثابتة بأنواعها			
2	(لمدة ستة أشهر)	4.5	4.5	-
3	سنة	5.2	5	- 4
4	لمدة سنتين	6.0	5.8	-3.4
		دولار أمريكي		
1	الإيداعية (التوفير)	1.0	1.2	-16.7
2	الثابتة (لمدة ستة أشهر)	1.0	1.2	-16.7
3	لمدة سنة	1.5	1.7	-11.8
ثانيا	التسهيلات المصرفية والائتمان النقدي	دينار عراقي		
1	الحساب المكشوف	13.0	12.2	6.6
2	خصم الكمبيالات	12.6	11.3	11.5
3	قصير الأجل	9.8	10	-2
4	متوسط الأجل	11.7	11.9	-1.7
5	طويل الأجل	12.5	12.5	0
		دولار أمريكي		
1	قصير الأجل لمدة ستة أشهر	7.8	7.6	2.6
2	متوسط الأجل لمدة سنة	9.1	8.6	5.8
3	طويل الأجل لمدة أكثر من سنة	10.1	9.5	-6.3

تقيس نسبة كفاية رأس المال مدى كفاية رأس المال المحتفظ به من قبل المصارف لمواجهة المخاطر التي قد تتعرض لها.

بلغت نسبة كفاية رأس المال لدى المصارف الحكومية نهاية عام 2014 وبشكل خاص مصرف الرافدين (3%) وهي أقل من الحد الأدنى المقرر استنادا لاحكام المادة (16) من قانون المصارف النافذ والبالغ (12%) بسبب التشوه الواضح في ميزانيته والمتمثل بضألة رأس ماله ، ووجود الديون الموروثة، وخسائر الحرب ، وفروقات استبدال العملة العراقية القديمة بالعملة العراقية الجديدة عام 2004، وفروقات اعادة تقييم الموجودات والمطلوبات ، في حين كانت لدى المصارف الخاصة أكثر من (30%) وذلك لتحفظ الاخيرة على منح الائتمان من ناحية، واستمرار المصارف برفع رؤوس اموالها تلبية منها لقرار البنك المركزي العراقي الصادر في عام 2012 ليصل الحد الأدنى (250) مليار دينار في غضون ثلاث سنوات اضافة الى تحقيقها ارباح ، اضافة الى اتجاه اغلب المصارف الى منح الائتمان التعهدي (خطابات الضمان والاعتمادات المستندية) بنسبة (59.9%) من اجمالي التعهدي والنقدي ، بينما بلغت هذه النسبة للائتمان النقدي (40.1%)، مما انعكس ايجابيا على نسبة كفاية رؤوس اموالها والذي نتج عن سيولة عالية تفوق النسبة المعيارية البالغة (30%) وقاربت (54%) في نهاية عام 2014، كما موضح في الجدولين (5 و 6).

مما يشير الى وجود موارد مالية معطلة لا تتوفر لها فرص الاستثمار الآمن ، والائتمان السليم، بينما تعد المصارف الحكومية في منحها الائتمان على وفق النسب العالية المشار اليها في اعلاه بأنها مؤسسات مصرفية مجازفة ومتعرضة للمخاطر المعنوية، وبهذا الصدد فأن البنك المركزي ومن خلال رقابته على الجهاز المصرفي يركز على الادارة السليمة للسيولة التي تأخذ بعين الاعتبار الموائمة بين اجال مصادر التمويل واستخداماتها ، وعدم الاعتماد على مصادر تمويل متذبذبة وقصيرة الاجل ، لتمويل موجودات طويلة الاجل مع ضرورة ان تتوفر لدى المصرف سياسات معتمدة واجراءات واضحة لادارة سيولته وقيامه بأجراء اختبارات الاوضاع الضاغطة (Stress Testing) من خلال افتراض سيناريوهات معينة تتعلق بارتفاع مفاجيء في التزامات المصرف واختبار قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته.

9- الاستثمارات

بلغ رصيد الاستثمارات للمصارف التجارية لعام 2014 (7.1) ترليون دينار، توزعت ما بين ادوات الاستثمار العراقية بمبلغ (5.5) ترليون دينار و(1.6) ترليون دينار للاستثمارات الاجنبية، والتي ساهمت بمجملها بنسبة (2.7%) من الناتج المحلي الاجمالي وهي نسبة ضئيلة في مساهمة المصارف في التنمية الاقتصادية للبلاد.

هذا وشكلت الاستثمارات العراقية (3.9) ترليون دينار للمصارف الحكومية و(1.6) ترليون دينار للمصارف الخاصة، في حين بلغت الاستثمارات الاجنبية (1.6) ترليون دينار ، منها (1.2) ترليون دينار للمصارف الحكومية وقرابة (0.4) ترليون دينار للمصارف الخاصة.

10- الكثافة المصرفية*

يتكون الجهاز المصرفي في العراق حتى نهاية عام 2014، من (57) مصرفاً وفرعاً اجنبياً منها (6) مصارف حكومية و (51) مصرفاً اهلياً بضمنها (18) فرعاً لمصارف اجنبية، اضافة الى مكتب تمثيل واحد لبنك الاسكان، وبهذا فأن عدد فروع المصارف يبلغ (1204) فرعاً ومكتباً، علماً إن هناك (7) مشاركات من مصارف اجنبية تراوحت نسبة المشاركة بين (49% . 81%) من رأس المال، وتوزعت فروع المصارف بنسبة (40%) في بغداد و(60%) في المحافظات الوسطى والجنوبية والشمالية، الا ان الكثافة المصرفية مازالت بحدود (29.9) الف نسمة لكل فرع مصرفي، في حين تبلغ مثل هذه النسبة (6) مصارف لكل (10) آلاف نسمة في البلدان المتقدمة، وقد يكون مصرف لكل (10) آلاف نسمة في بلد مثل لبنان.

11- المشاركة الاجنبية في رؤوس اموال المصارف العراقية

أ- جازت الفقرة (6) من قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 للشخص الاجنبي امتلاك اسهم في مصرف عراقي محلي قائم او جديد ويخضع للمتطلبات المحددة في هذا القانون ولوائحه التنظيمية المعمول بها، وفي ضوء ذلك اعتمد البنك المركزي العراقي بعد صدور القانون اعلاه ضمن سياسته النقدية سياسة السماح للمصارف الاجنبية لفتح فروع لها في العراق، او المشاركة في رؤوس اموال المصارف العراقية القائمة، او انشاء كيانات مصرفية كاملة تابعة للشركات الام في بلدانها، وذلك وفقاً للمتطلبات الموضوعية لانتقال الاقتصاد العراقي من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق بهدف تحقيق اهداف السياسة النقدية من جانب، وضمان توفير الاستقرار الاقتصادي وتطوير القطاع المصرفي من جانب اخر.

* عدد السكان في العراق (35.10) مليون نسمة /المصدر وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء.

ب- ميز قانون المصارف ضمن الفقرة (1) من احكام المادة (22) بين حالتى المشاركة وهى الحيازة غير المؤهلة والتي اجازت للشخص الطبيعي والمعنوي غير المصرفي اقتناء أسهم مصرف آخر او المشاركة في رأس المال او تأسيسه وعلى ان لا تتجاوز نسبة هذه المشاركة (9.9%) من رأسمال المصرف، اما اذا كان مصرفاً فقد اطلقت التعليمات الصادرة من اللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء واتاحت نسبة المشاركة وبدون حدود للمصارف الاجنبية لتأسيس كيان مصرفي تابع لها تملك نسبة (95%) كحد اقصى من رأس مالها وتطرح (5%) لغرض اكتتاب الجمهور، بشرط ان يكون المصرف مجازاً رسمياً ومضى ثلاث سنوات على تأسيسه، وحقق ارباح لا تقل على (5%)، وحصل على موافقة الجهة الرقابية في بلده على هذه المشاركة ، وملتزم بقانون مكافحة غسل الاموال.

ج - اما الحيازة المؤهلة كما جاء في احكام المادة (1) من القانون اعلاه فتعرف بأنها :- اي حيازة مباشرة او غير مباشرة من قبل شخص اجنبي معنوي يعمل بشكل منفرد او مع مجموعة وبشكل متظافر مع شخص او اشخاص اخرين في مشروع تمثل (10%) او اكثر من رأس المال او حقوق التصويت او تتيج ممارسة نفوذه على ادارة المشروع الذي تقع عليه الحيازة ، حيث اجازت الفقرة (8) من المادة (4) من قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 (الحق للاجانب امتلاك مصارف او اسهم في المصارف فقط اذا كانوا مصرفاً خاضعاً لرقابة موحدة من قبل سلطة رقابية في بلد الام) وتتبع في ذلك الاجراءات المحددة في الفقرات (1-6) من المادة (22) من قانون المصارف النافذ.

د- نظم البنك المركزي العراقي آلية عمل لهذه المصارف بعد تطبيق القانون رقم 94 لسنة 2004 وسمح بدخول المصارف الخاصة مع المصارف الاجنبية بعملية المشاركة بهدف قيام المصارف الاجنبية بتطوير المصارف العراقية المشاركة في رأسمالها من خلال ادخال التقنيات الحديثة والبرامجيات المتقدمة لاحداث نقلة كبيرة في اداء النظام من جانب وتحسين اداء المصارف وزيادة رافعتها المالية من جانب اخر ، وبناء على ما تقدم فقد اتاحت التعليمات الصادرة من اللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء والمستندة الى احكام قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 مشاركة المصارف الاجنبية والافراد في رؤوس اموال المصارف العراقية او انشاء كيان او فتح فرع مصرف او مكتب تمثيل وبناء عليه حصلت (7) مشاركات ابتدأت منذ عام 2005 . وبذلك فأُن خطوة البنك تعد بأنها اول مبادرة وطنية لتشجيع الاستثمار الاجنبي في العراق حتى قبل صدور قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 ، حيث تعود اولى المشاركات الى عام 2005 ، وتشير الوقائع العملية الى دخول سبعة مصارف خاصة بمشاركة مع مصارف اجنبية هي مصرف (التجاري العراقي ، دار السلام ، الائتمان العراقي ، الاهلي العراقي ، بغداد ، المنصور ، التعاون الاقليمي)، وكانت ابرز المصارف الاجنبية المشاركة هي ((HSBC) ، المصرف الوطني الكويتي ، مصرف قطر الوطني ، ومؤسسة التمويل الدولية ، وكابيتال بنك الاردني، بنك الخليج المتحد البحراني و بنك قطر الوطني والمصرف الزراعي الايراني وشركة العراق القابضة (الكويتية الجنسية)) كما موضح في الجدول (10).

جدول (10)

اسماء المصارف العراقية الخاصة ورؤوس اموالها والجهات الاجنبية المشاركة

رؤوس الاموال لعام 2014 (مليار دينار)	تاريخ المشاركة	نسبة المشاركة الاجنبية	اسم المشاركة الاجنبية	اسم المصرف العراقي	ت
250.000	2005	%54.7	البنك الاهلي المتحد البحريني ومؤسسة التمويل الدولية	التجاري العراقي	1
150.000		%52.2	H.S.B.C	دار السلام	2
250.000	2006	%91	البنك الوطني الكويتي ومؤسسة التمويل الدولية	الاثتمان العراقي	3
250.000	2005	%71.75	كابيتال بنك الاردني	الاهلي العراقي	4
250.000	2005	%51.313	بنك الخليج المتحد البحراني. بنك برقان -الكويت	بغداد	5
250.000	2005	%50.7	من ضمن مؤسسيها بنك قطر الوطني	المنصور للاستثمار	6
144.481	2007	%97.6	من ضمن مؤسسي المصرف الزراعي الايراني/ اقتصاد نوين الايراني	التعاون الاقليمي	7
1,544.48					المجموع

ثانياً: البنية التحتية للجهاز المصرفي في العراق

ان من ابرز المهام التي يضطلع بتنفيذها البنك المركزي العراقي هي المحافظة على متانة وسلامة الجهاز المصرفي من خلال المهام الموكلة الى المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والأئتمان حيث تهدف الرقابة المصرفية الى حماية أموال المودعين وحقوق المساهمين، وضمان مساهمة فعالة وإيجابية للمصارف بتمويل القطاعات الانتاجية والخدمية، ودعم النمو في الاقتصاد الوطني ، ومكافحة عمليات غسل الاموال و تمويل الارهاب ، وفي سبيل تحقيق ذلك الهدف ، واصلت الاقسام التابعة لتلك المديرية خلال عام 2014 جهودها التفتيشية والرقابية للمصارف المجازة وشركات التحويل المالي وشركات التوسط ببيع وشراء العملات الاجنبية وشركات الاستثمار وغيرها من المؤسسات المالية الاخرى غير المصرفية الساندة للقطاع المصرفي، وكما موضح في ادناه:

الرقابة على المصارف

تتضمن الرقابة على الجهاز المصرفي في العراق مستويات رئيسة هي :

- 1 - رقابة السلطة الرقابية على المصارف المتمثلة بالبنك المركزي العراقي.
- 2 - الرقابة الداخلية للمصرف من خلال انظمة ولجان الضبط والرقابة بما فيها اللجان المرتبطة بمجلس الادارة ومراقب الامتثال.

3 - المدقق الخارجي وعلاقته بالبنك الذي يتم تعيينه استنادا لأحكام المادة (46) من قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 ، ويتم اختياره بموافقة هذا البنك ولمدة خمس سنوات بعد ان يتم ترشيحه في اجتماع الهيئة العامة للمصرف، ونظمت المادة المذكورة والمواد اللاحقة بها 47 و 48 واجباته بشكل مفصل.

ادوات الرقابة المصرفية التي يستخدمها البنك المركزي

- 1 -**تراخيص:** ينفرد البنك المركزي بسلطة ترخيص واجازة المصارف وفروعها داخل وخارج العراق ويخضع الترخيص والاجازة لمدى حاجة السوق المصرفي العراقي والاقتصاد العراقي لمصارف جديدة. كما يتحقق البنك المركزي من تحقيق المصرف او الفرع لمعايير الترخيص الصادرة منه التي تهدف الى ضمان وجود مصارف تتمتع بالكفاءة والملاءة المصرفية وبالتالي تعزيز القطاع المصرفي العراقي.
- 2 -**الرقابة المكتبية:** يقوم البنك المركزي بمراقبة ومتابعة الاوضاع المالية للمصارف من خلال تحليل بيانات المصرف واحتساب اهم النسب والمؤشرات المالية لبيان المركز المالي للمصارف والشركات المالية غير المصرفية ومعرفة مدى التزام المصارف بالقوانين والانظمة والتعليمات.
- 3 -**الرقابة الميدانية:** وتتم من خلال القيام بزيارات ميدانية للمصارف اعتيادية مخططة او استثنائية للتأكد من التزامها بالقوانين والانظمة والتعليمات النافذة ووفق خطة تفتيش مقرر مسبقا من قبل البنك المركزي العراقي ، وكان البنك المركزي العراقي يستخدم نظام CAMELS* لتقييم المصارف، والمنشور في موقع البنك المركزي العراقي الذي يوضح نتائج التقييم لعامي 2009 وعام 2010 ، ويعمل حالياً على اختيار نظاما حديثا بديلا عن النظام المذكور انفا بعد ان كلف احدى شركات التدقيق الدولية للقيام بهذه المهمة.

يقوم البنك المركزي العراقي وبشكل مستمر بالتحقق من صحة أعمال وأداء المؤسسات المصرفية والمالية الخاضعة لرقابته والتأكد من سلامة مراكزها المالية في حدود القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة والتعليمات المصرفية وصولاً لمتطلبات الأمان المصرفي والاستقرار النقدي والمالي، انطلاقاً من إستراتيجية البنك المركزي العراقي الرامية إلى إتباع رقابة مصرفية فعالة مواكبة لأفضل المعايير والممارسات الدولية ، واستكمالاً للجهود التي يبذلها في إرساء القواعد السليمة للعمل المصرفي والمالي، ويعمل البنك المركزي وفق البيئة التشريعية والقوانين الصادرة ذات العلاقة بمهامه وواجباته والمنشورة على الموقع الرسمي للبنك المركزي العراقي وهي:

- 1 - قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004: صدر قانون البنك المركزي العراقي في 6 آذار/ مارس ، 2004 وكان من بين أهدافه تحقيق المحافظة على استقرار الأسعار، كذلك فإن البنك المركزي يدعم النمو المطرد للاقتصاد العراقي.
- 2 - قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004: لقد صدر قانون المصارف في 19 ايلول 2003 ويضمن القانون الإطار القانوني لنظام مصرفي يتماشى مع المعايير الدولية ، ويسعى إلى تعزيز الثقة في النظام المصرفي.
- 3 - قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 المعدل.
- 4 - قانون مكافحة غسل الاموال رقم (93) لسنة 2004: بموجب الفقرة (و) من المادة (7) من قانون مكافحة غسل الاموال التي نصت الى الآتي "يعد البنك المركزي قائمة بالأفراد والمؤسسات التي يجب على المؤسسات المالية إبلاغ تقارير عن معاملاتهم المالية إلى الجهاز المعني التابع للحكومة العراقية عند اكتشاف تلك المعاملات، ويبلغ تلك القائمة إلى المؤسسات المالية. وتشمل تلك القائمة على سبيل المثال لا الحصر القائمة الموحدة الجديدة للأفراد والكيانات التي تنتمي إلى تنظيم الطالبان والقاعدة أو ترتبط به حسبما تضعها وتقوم بتحديثها أولاً بأول لجنة القرار 1267.
- 5 - قانون سوق العراق للاوراق المالية رقم (74) لسنة 2004.
- 6 - قانون الشركات رقم (21) المعدل لسنة 1997.
- 7 - قانون الشركات العامة رقم (22) لسنة 1997.
- 8 - قانون التجارة رقم (30) لسنة 1984 المعدل.
- 9 - قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية (78) لسنة 2012.
- 10 - الانظمة والتعليمات واللوائح التي تصدر بموجب القوانين اعلاه.

- CAMELS* ويسمى ايضا مؤشرات الحيلة الجزئية التي تعتمد على ستة مؤشرات تجميعية اساسية لتحليل وضع المؤسسات المالية Capital adequacy كفاية رأس المال، Asset quality جودة الموجودات، Management quality سلامة الإدارة، Earnings الربحية والأيرادات، Liquidity السيولة، Sensitivity to Market Risk الحساسية لمخاطر السوق.

واستنادا لما جاء في اعلاه قام البنك المركزي العراقي ومن خلال المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان بالاعمال التالية المناطة بالتدقيق المكتبي للمصارف الحكومية والخاصة والشركات المالية غير المصرفية ابتداء 2014/1/1 لغاية 2014/12/31 ، تدقيق الموازنات الشهرية، وجداول كفاية رأس المال وجداول كشوفات احتساب الاحتياطي القانوني واحتساب نسب السيولة لموازنات للمصارف الحكومية والخاصة، وتدقيق موازين المراجعة لشركات الاستثمار المالي.

وفيما يتعلق بالتفتيش الميداني للمصارف والشركات قام البنك المركزي العراقي ومن خلال المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان بالاعمال التالية المناطة ابتداء 2014/1/1 لغاية 2014/12/31 بتدقيق اعمال فرع واحد من فروع المصارف الحكومية و (25) فرعا لفروع المصارف الخاصة وميزان مراجعة لشركات التحويل المالي وتم اجراء الكشف الموقعي لفروع المصارف وشركات التوسط في بيع وشراء العملات الاجنبية ،وتدقيق اعمال شركات توسط لبيع وشراء العملات الاجنبية، وتدقيق فرعا مصرفيا وشركة من خلال التفتيش الاستثنائي.

ولغرض زيادة الكثافة المصرفية في العراق قام البنك المركزي العراقي ومن خلال المديرية العامة لمراقبة المصارف بمنح اجازة ممارسة الاعمال المصرفية والموافقة على فتح عدد من الفروع والمكاتب للمصارف المحلية والاجنبية والشركات غير المصرفية داخل وخارج العراق اضافة الى عدد من شركات التحويل المالي وكما موضح ادناه:

- منح اجازتين لممارسة الاعمال المصرفية للمصارف المحلية واجازة واحدة لفرع مصرف اجنبي.
- منح (10) موافقات على فتح فروع المصارف المحلية و (4) موافقات لفتح فروع المصارف الاجنبية.
- منح موافقتين لفتح فرعين لشركات التحويل المالي. و (875) اجازة لشركات التوسط بيع وشراء العملات الاجنبية.
- ولتوفير قاعدة بيانات سليمة تتضمن المعلومات الائتمانية قامت هذه المديرية من خلال الادارات العامة للمصارف بتحديث وتعديل واطاعة وتابعة كفلاء والغاء التسهيلات.
- اصدار التعاميم الخاصة بغلق حسابات الزبائن وزبائن المصرف المقترضين المتوقفين عن الدفع و تعاميم خاصة بأعادة فتح الحساب.
- تحديث نشرة توافيق المخولين العاملين في المصارف.
- اجابة استفسارات لمجلس الوزراء بشأن منظمات المجتمع المدني واطلاق الارصدة العائدة لها.
- اعطاء (21) رقما رمزيا لعدد من فروع المصارف.
- وفي مجال مكافحة غسل الاموال تم وضع اشارة حجز اموال (افراد وشركات) ووضعهم في القائمة السوداء ومن خلال الكتب التي وردت الى المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان.

- تدقيق الموازنات الختامية للمصارف وشركات الاستثمار والتحويل المالي.
- قامت هذه المديرية بالاستعلام عن المعلومات الخاصة العائدة الى (8221) زبونا.
- ولغرض التأكد من صحة صدور شهادات تسجيل المنظمات غير الحكومية ، قام البنك المركزي بأجراء (4) مخاطبات للامانة العامة لمجلس الوزراء/ دائرة المنظمات غير الحكومية.
- تأييد الكشف موقعي لعدد من شركات التوسط لبيع وشراء العملات الاجنبية ومنح الموافقة بصلاحية العمل بها مستقبلاً.
- استعلام البنك المركزي العراقي عن مؤسسي الشركات والمصارف من وزارة الداخلية/ وكالة الاستخبارات والتحقيقات الجنائية ومكتب غسل الاموال في البنك المركزي العراقي.
- اجراء الخطابات للمصارف لتأييد صحة صدور خطابات الضمان.
- اجراء خطابات الى وزارة التربية والتعليم العالي لتأييد صحة صدور شهادة التخرج للموظفين الجدد في شركات الصرافة.
- اطلاق (328) ودیعة للشركات المجازة.
- تم تدقيق (3112) كشف للحسابات اليومية والحسابات الختامية لشركات التوسط.

الاجراءات المتخذة من قبل البنك المركزي العراقي لتطوير اعمال المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان

بهدف مواكبة المستجدات والتطورات الحاصلة في القطاع المصرفي الدولي قام البنك المركزي العراقي بتطوير عمل المديرية العامة لمراقبة الصيرفة منذ اواسط عام 2003 لغاية 2014 من خلال الاجراءات الاتية:-

- 1- تم التعاقد مع شركة ارنست خلال عام 2014 لغرض تقييم المصارف العاملة في العراق حسب نظام (camels) وقام البنك المركزي بالتعاون مع الشركة بأنجاز تقييم عمل (21) مصرف والمتبقي ولايزال العمل جاري لتقييمهم.
- 2- تم اعداد آلية عمل موحدة للمفتشين لغرض تدقيق ومتابعة اداء وحدات غسل الاموال في المصارف ومدى فعاليتها في رصد الحالات المشبوهة.
- 3- تم اعداد آلية عمل موحدة للمفتشين لغرض تدقيق اعمال شركات الصرافة ومدى التزامها بالقوانين والتعليمات الصادرة.
- 4- تم اعداد آلية عمل موحدة لغرض تدقيق معاملات الحوالات الخارجية المنفذة من قبل المصارف لخطورة هذه المعاملات.
- 5- دراسة الدعم التدريجي لتمويل الاعتمادات المستندية على حساب الحوالات الخارجية لأهمية الاعتماد المستندي.

6- اصدرالبنك المركزي تعليمات الصكوك المرجوعة على ان لا يتم العمل بها الا بعد تشغيل النظام.

7- سيتم اعتماد نظام Extensible Business Reporting Language XBRL فقد تم طرح العروض للمناقصة ، وهو نظام يربط المصارف مع البنك المركزي لغرض ورود البيانات منها مباشرة اليه ، لغرض تكوين قاعدة بيانات ويُمكن هذا النظام البنك المركزي من الحصول على بيانات المصارف بدرجة عالية من السرعة والدقة والأمان دون الحاجة لاستخدام الورق أو الديسكات أو أية وسائل أخرى لنقل البيانات، مما يوفر الكثير من الوقت والجهد ويزيد من كفاءة وفعالية تحليل بيانات المصارف وبالتالي يعزز من عملية الرقابة المكتبية عليها وتمكين المدققين في التدقيق وابداء الرأي وبيان ملاحظاتهم مبكرا لتوفر مؤشرات الانذار المبكر وتمكن متخذي القرار من الاطلاع وأخذ القرارات المناسبة.

8- تم تطبيق المعايير الدولية في اعداد الموازنات الفصلية وتعميمها على المصارف منذ عام 2010 والعمل جاري بموجبها.

9- لقاء المحاضرات على المصارف لتدريبهم وتأهيلهم لأنجاز الاعمال المصرفية.

المؤشرات الرقابية القانونية والمعيارية المستخدمة في مراقبة المصارف

لغرض الوقوف على سلامة ومتانة الوضع المالي للمصارف العاملة في العراق دأب البنك المركزي ومن خلال هذه المديرية على استخدام نسب قانونية ومعيارية ابرزها:

1 - الحد الأدنى لرأس المال (250) مليار دينار للمصارف المحلية و(70) مليون دولار ومايعادلها بالدينار العراقي اي بنسبة (30%) من رأس مال المصارف المحلية كرأس مال تشغيلي لفروع المصارف الاجنبية استنادا الى احكام المادة (14) من قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004.

2 - الحد الأدنى لكفاية رأس المال (12%) المحددة في احكام المادة (16) من قانون المصارف المشار اليه اعلاه ، اضافة الى المؤشرات التالية:

- نسبة اجمالي الاستثمار الى رأس المال والاحتياطي البالغة (20%) المحددة وفقا لاحكام المادة (33) من قانون المصارف النافذ.

- نسبة اجمالي الائتمان الممنوح الى رأس المال والاحتياطيات السليمة (800%).

نسبة اجمالي التركزات الائتمانية الى رأس المال السليم والاحتياطيات البالغة (400%) (اربعة اضعاف رأس المال) وفق المادة (30) من قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 المتعلقة بالتركيزات الائتمانية لكبار المقترضين.

- نسبة الاحتياطي النقدي القانوني البالغة (15%) على كافة الودائع المصرفية سواء كانت هذه الودائع حكومية او ودائع القطاع الخاص ويحتفظ بها كاملة لدى البنك المركزي والذي طبق في شهر تموز 2014 .

- نسبة الائتمان الممكن للمصرف تقديمه لزبون واحد المحدد بنسبة (10%) من راسماله واحتياطياته وفقا للفقرة ب من المادة (31) من قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004..

- نسبة الائتمان الذي يمكن للمصرف تقديمه للزبون وشركائه واقاربه من الدرجة الاولى والبالغة (15%) من رأس المال والاحتياطي وفقا للمادة (31) من قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004.

$$\text{نسبة السيولة التي لا تقل عن (30\%)} = \frac{\text{الموجودات السائلة}}{\text{المطلوبات السائلة}} \times 100$$

وفقا للمادة رقم(21) من التعليمات رقم (4) لسنة 2010 لتسهيل تنفيذ قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004

- نسبة مخصص الديون المتأخرة التسديد حسب التصنيف الائتماني وفقا للمادة رقم (11) من التعليمات رقم (4) لسنة 2010 لتسهيل تنفيذ قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004.

- يتم احتساب نسبة هبوط قيمة الاستثمارات مابين (2% الى 5%) من مبلغ الاستثمارات استنادا الى المادة (2/8) من نظام الاستثمار المالي رقم (6) لسنة 2011 المعدل.

فضلا عن قيام هذه المديرية بالمتابعة الدورية للسجلات والبيانات التي ترسلها المصارف الى البنك المركزي العراقي لمعرفة مدى محافظة المصارف على حقوق المودعين لديها ودراسة اساليب الرقابة واجراءات المراجعة الداخلية المتبعة في المصارف وفروعها .

العقوبات الادارية والمالية بحق المصارف المخالفة

استنادا لاحكام المادة (62) من قانون البنك المركزي العراقي والمادة (56) من قانون المصارف النافذين ، وقانون غسل الاموال ومكافحة الارهاب رقم (93) لسنة 2004 ،يراعي البنك المركزي من خلال هذه المديرية عند فرض العقوبات مبدأين :

الاول - توفر السند القانوني

الثاني - اعتماد مبدأ التدرج في فرض العقوبات وكما وردت في احكام المادة (56) من قانون المصارف النافذة.

ثالثاً: نشاطات مكتب الإبلاغ عن غسل الاموال في البنك المركزي العراقي لعام 2014

يولي البنك المركزي العراقي موضوع مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب اهتمام بالغ انسجاماً مع ما توليه البنوك المركزية والسلطات الرقابية الدولية بما فيها الامم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والشرطة الدولية (الانترپول)، وتدعمها مجموعة العمل المالي الدولية (FATF)، اضافة الى جهود الدول الصناعية الكبرى في العالم لتطبيق القرارات والمعايير والاجراءات الدولية لمواجهة ظاهرة غسل الاموال، ضماناً لفاعلية تدابير المكافحة، وابعاد خطر هذه الاموال عن المصارف المحلية ولتجنب العقوبات الدولية المتخذة بحق الدول غير المتعاونة مع المجتمع الدولي في مكافحة هذه الظاهرة الخطيرة، من خلال تقيد سلطتها الرقابية ومصارفها بكل القرارات والمعايير الدولية، واعتماد سياسات مصرفية تصب في تحقيق هذا الهدف بايجاد نظم رقابية داخلية فعالة، واختيار الزبائن الجيدين، وتبادل المعلومات والتقارير وتنمية الجهود المشتركة مع الجهات ذات العلاقة.

قام البنك المركزي العراقي بتطوير عمل مكتب الإبلاغ عن غسل الاموال من اجل النهوض بواقع عملي للرقى الى مستوى الوحدات النظرية في البلدان العربية والمجاورة وذلك من خلال :

1- تنفيذ ومتابعة جميع الالتزامات والمتطلبات المتعلقة بتقييم جمهورية العراق بشأن مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب مع كافة الجهات سواء داخل العراق وخارجه والمعنية بذلك التقرير، .حيث بلغت عدد المخاطبات من قبل هذا المكتب مع الوحدات النظرية في الدول الاخرى (20) مخاطبة منها (8) مخاطبات مع الوحدة النظرية الاردنية ومخاطبتين مع الوحدة النظرية في لبنان و(8) مخاطبات مع الوحدة النظرية في الامارات العربية المتحدة ومخاطبة واحدة مع الوحدة النظرية في كل من قطر وسوريا، اضافة الى التنسيق مع المديرية العامة للعمليات المالية وادارة الدين العام بشأن اقتراح رغبة المكتب بأبرام مذكرات تفاهم في مجال مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب من خلال اللجان المشتركة بين العراق ومختلف الدول ، وتم مفاتحة (14) دولة بشأن هذا الموضوع.

2- اصدار (8) تعاميم الى كافة المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية المجازة في مختلف المتعلقة بمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب.

3- التنسيق مع المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان حول المعلومات المتعلقة بالمصارف المجازة وشركات التحويل المالي والصيرفة وشركات الاستثمار لغرض ادخالها في برنامج خاص على الحاسبة. واعداد قاعدة بيانات بأسماء المؤسسات المصرفية والمالية المجازة من قبل هذا البنك واسماء اعضاء مجالس الادارة والمؤسسين والمدراء المفوضين فيها والمعلومات الاخرى ذات العلاقة ، وتوثيق اسماء الشركات التجارية المسجلة لدى وزارة التجارة/دائره تسجيل الشركات واسماء المستوردين والمصدرين الواردة الى المكتب من وزارة التجارة والشركة العامة للمعارض العراقية.

4- متابعة المعاملات المشبوهة مع الجهات ذات الاختصاص (النزاهة، القضاء، جهاز الامن الوطني، مديرية مكافحة الجريمة الاقتصادية ، حيث بلغت المعاملات المشبوهة (26).

رابعاً: نشاطات قسم المدفوعات لعام 2014

يقوم البنك المركزي العراقي بالإشراف والرقابة على أنظمة الدفع والتسويات في العراق من خلال قسم نظام المدفوعات والمديريات العامة ومكتب الإبلاغ عن غسل الأموال ، في مراقبة الأموال مواكباً بذلك لافضل الممارسات الدولية بهذا الخصوص ، وسعيًا منه لضمان التدفق المالي والنقدي من خلال أنظمة الدفع والتسويات والتأكد من تحقق عنصري السلامة والكفاءة لها، ويهدف البنك المركزي العراقي من تطبيق وظيفة الإشراف والرقابة على أنظمة الدفع والتسويات الى التأكد من وجود نظم دفع وتسويات تتسم بالكفاءة والمصداقية والأمان الأمر الذي سيزيد من كفاءة وفاعلية تنفيذ السياسة النقدية وتحقيق الاستقرار المالي في العراق والحد من المخاطر النظامية المرافقة للبنى التحتية لأسواق المال، فضلا عن زيادة ثقة المستخدمين للنقد الإلكتروني ووسائل الدفع المختلفة من خلال تعزيز مجالات التطور التقني والمؤسسي لأنظمة الدفع والتسويات.

ويتولى البنك المركزي بهذا الصدد عملية صياغة السياسات ووضع المعايير والمراقبة الميدانية لأنظمة الدفع والتسويات والقيام بعمليات التقييم وتنفيذ اللوائح والتعليمات، وتنظيم أنظمة المدفوعات والتسويات والإشراف عليها (سواء كانت مملوكة أو تدار من قبل البنك المركزي أو من قبل أي طرف آخر) ، كما قام البنك المركزي بتبني مؤشرات قياس أداء واضحة ويعمل على تطوير التقارير النوعية الإحصائية حول أنظمة الدفع والتفصّل.

حقق البنك المركزي العراقي ومن خلال قسم المدفوعات العراقي خلال عام 2014 الانجازات التالية: **اولاً: مشروع الدفع بالتجزئة (IRPSI)**

1- إصدار نظام خدمات الدفع الإلكتروني للأموال رقم (3) لسنة 2014 الذي ينظم عمل مقدمي خدمات الدفع الإلكتروني ومنح التراخيص.

2- إقامة عدة اجتماعات مع ممثلي المصارف وشركات الهاتف النقال وعدد من المؤسسات المالية وشركة (BPS) المنفذة لمشروع نظام الدفع بالتجزئة ومستشار المشروع تم خلالها مناقشة المتطلبات الفنية والإدارية للاشتراك في النظام واستعراض التوقيعات الزمنية الخاصة بتنفيذ المشروع ودور البنك المركزي في اصدار التراخيص والتعليمات التنظيمية التي تنظم عمل مقدمي خدمة الدفع الإلكتروني في العراق

3- تم توقيع وثيقة الإداء الوظيفي (FSD) لنظام الدفع بالتجزئة خلال عام 2014 مع ممثلي شركة BPC المنفذة للمشروع.

4- حضور ورش عمل مع ممثلي الوكالة الامريكية للتنمية الدولية (USAID) لمناقشة مسودة دليل المستخدم للمشاركين وإعطاء محاضرات من قبل الوكالة الامريكية للتنمية الدولية (USAID) لموظفي قسم المدفوعات حول كيفية إختبار وقبول نظام الدفع بالتجزئة من قبل المستخدم ودليل المشاركين.

5- تم تنصيب الأجهزة والاتفاق مع ممثلي شركة (BPS) لوضع الخطوات المطلوبة لتدريب فريق عمل نظام خدمات الدفع بالتجزئة.

6- اكمال عملية الاختبار الأولي لتكامل نظام مشروع الدفع بالتجزئة (SIT) من حيث (البرمجيات والواجهات الرئيسية) بالتعاون مع الفرق المتخصصة في البنك المركزي نهاية عام 2014.

7- إقامة دورات تدريبية من قبل شركة (BPC) عن الخصائص الفنية وآلية عمل نظام الدفع بالتجزئة (IRPSI) عن اهم السياسات والإجراءات المتبعة لمكافحة غسل الأموال وطرق السيطرة ومنع الاحتيال في نظام الدفع بالتجزئة العراقي (IRPSI) في هذا القسم من قبل شركة (TEMENOS) المسؤولة عن البرمجيات الخاصة بغسل الأموال في مشروع البنية التحتية لنظام الدفع بالتجزئة لموظفي البنك المركزي ودورات تدريبية على (الشبكات والانظمة التشغيلية، ووظائف نظام الدفع بالتجزئة (الموزع الوطني والتبادل عن طريق الهاتف النقال) وآلية عمل نظام (smart vista).

ثانيا: المنجزات على مستوى الانظمة

1- نظام التسوية الاجمالية الانية (RTGS) :

- الاستمرار بفحص واختبار النسخة المحدثة للنظام (Upgrade) وتنفيذ انواع التحويلات من خلال الأنظمة لدى البنك المركزي العراقي والمصارف المشاركة لغرض معرفة نقاط القوة والضعف التي تظهر اثناء عملية الفحص والاختبار وعرضها على الشركة لغرض معالجتها.

- إكمال برنامج الربط بين نظام التسوية الإجمالية الانية (RTGS) والنظام الحسابي (ICBS) وتنصيب الأنظمة في جميع المصارف ومديريات البنك المركزي.

- مشاركة الكادر الوظيفي للبنك المركزي العراقي وممثلي بعض المصارف (الحكومية والخاصة) في ورشة للاطلاع على تجارب بعض الدول العربية في استخدام رقم الحساب المصرفي الدولي (IBAN).

- تدريب بعض فروع المصارف الاجنبية وهي (فرنسبنك والمهجر والشرق الاوسط وافريقيا) العاملة في العراق وموظفي البنك المركزي على نظام التسوية الاجمالية الانية (RTGS) الحالي ، إضافة الى مشاركين من وزارة المالية وهيئة التقاعد العامة ودائرة رعاية القاصرين ، واعادة تدريب (13) مصرفا من المصارف الحكومية والخاصة وعدد من مديريات البنك المركزي العراقي على نظام التسوية الاجمالية الانية (RTGS) المحدث لغرض تهيئتهم للاشتراك في هذا النظام.

- العمل على انشاء مشروع التدريبات الاقليمية لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية وذلك بربط البنوك المركزية في الدول العربية وعمل مقاصة وتسوية للمدفوعات العربية البينية.

- تنفيذ الاجور المترتبة على تحويلات المصارف الكترونيا عن طريق النظام بصورة يومية.

- تنفيذ اجور عن تحويلات فروع البنك المركزي يدويا وبعمليتي الدينار والدولار وبصورة يومية.

- بلغت اعداد التحويلات المالية بين المشاركين (المصارف الحكومية والخاصة ووزارة المالية) خلال العام 2014 (44779) تحويل بالدينار العراقي بمبلغ (199.961) ترليون دينار و (10814) تحويل بالدولار الامريكي بمبلغ (7.070) مليار دولار .
- اعداد الاحصائية الشهرية الخاصة بنظامي التسوية الاجمالية الانية (RTGS) والمقاصة الالكترونية (C_ACH) تضم الرسوم البيانية والتي تمثل اجمالي مبالغ التحويلات واوامر الدفع الدائنة (CT) الشهرية ومبالغ الصكوك الالكترونية للمصارف المشاركة وبعمليتي الدينار والدولار والمقارنة بالاعوام السابقة.

2- نظام المقاصة الآلية (C- ACH)

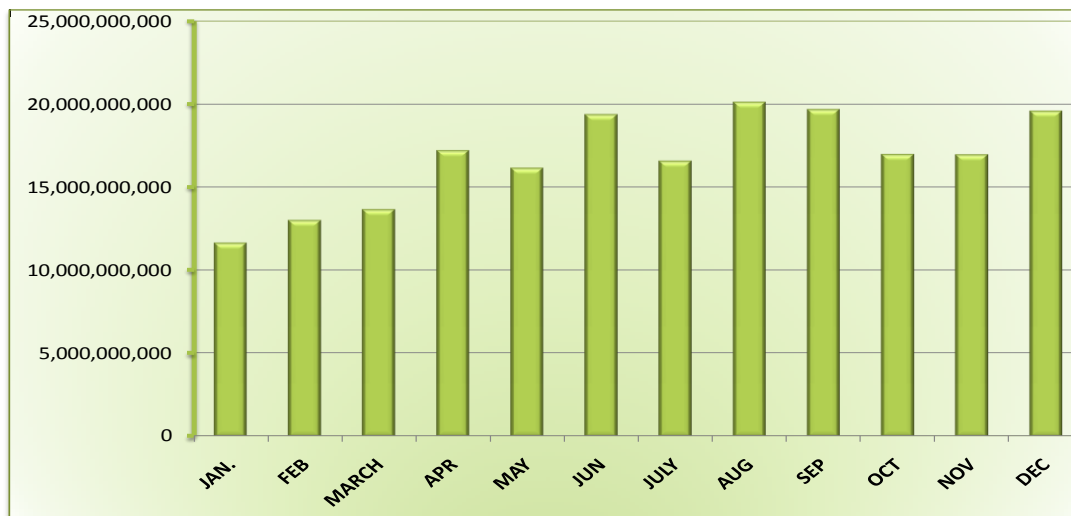
- تطبيق نظام المقاصة الإلكتروني واعتماده بديلاً عن غرفة المقاصة اليدوية لفروع المصارف الحكومية والخاصة كافة.
- اقامة ورشة عمل في رئاسة مجلس الوزراء (هيئة المستشارين) بخصوص تفعيل الجباية الالكترونية لمختلف دوائر الدولة الاساسية التي تتلقى الرسوم والجبايات والعمل على تنفيذ مشروع الجباية الإلكترونية من خلال ربط المؤسسات الحكومية ودوائر الجباية (الهيئة العامة للضرائب والمديرية العامة للجوازات ومديرية المرور العامة ، الخ) مع نظام المدفوعات العراقي لتحصيل المبالغ المستحقة للدوائر اعلاه عن طريق استخدام اوامر دفع واطئة القيمة من خلال نظام المقاصة الإلكترونية.
- تم اصدار منشور عام من قبل وزارة المالية الى الدوائر والمؤسسات الحكومية كافة باعتماد نظام المدفوعات لتحويل المبالغ المستحقة للوزارة وذلك لأتمتة التحويلات المالية من خلال قيام الوزارت والدوائر الحكومية بدفع مستحقات الوزارة عن طريق مقاصة الصكوك الالكتروني (C_ACH) بدلاً من استخدام الصكوك وتم تحديد الآلية ووضع التعليمات اللازمة للتنفيذ من قبل مصرفي الرافدين والرشد بهذا الخصوص.
- تم اصدار اعمام من قبل البنك المركزي العراقي الى المصارف كافة بخصوص توحيد المواصفات الامنية للصكوك المرمزة والمسحوبة على المصارف والتي تم اختيارها من قبل هذا البنك لغرض توفير حماية اكبر للصكوك المتبادلة عن طريق نظام المقاصة الالكتروني (C_ACH).
- اعادة تدريب المصارف الحكومية و (27) مصرفاً خاصاً ليصبح عدد المصارف المتدربة (32) مصرفاً والكادر الوظيفي للبنك المركزي العراقي وفرع البصرة على النظام المحدث للمقاصة الالكترونية لغرض تهيئتهم للاشتراك في النظام.
- تنفيذ الاجور الكترونياً عن طريق النظام شهرياً.
- اشتراك (239) فرعاً من فروع المصارف العاملة في العراق في نظام المقاصة الالكتروني (C_ACH).

- بلغت عدد تحويلات اوامر الدفع الدائنة (SVPO) (3995) تحويلًا بالدينار العراقي وبمبلغ (43.294) مليار دينار و(1161) تحويلًا بالدولار الامريكي وبمبلغ (7.558) مليون دولار.
- وبلغ عدد تحويلات الصكوك الإلكترونية CH (340964) صك بالدينار العراقي وبمبلغ (26.601) ترليون دينار و(2911) صك بالدولار الامريكي وبمبلغ (857.586) مليون دولار خلال عام 2014.

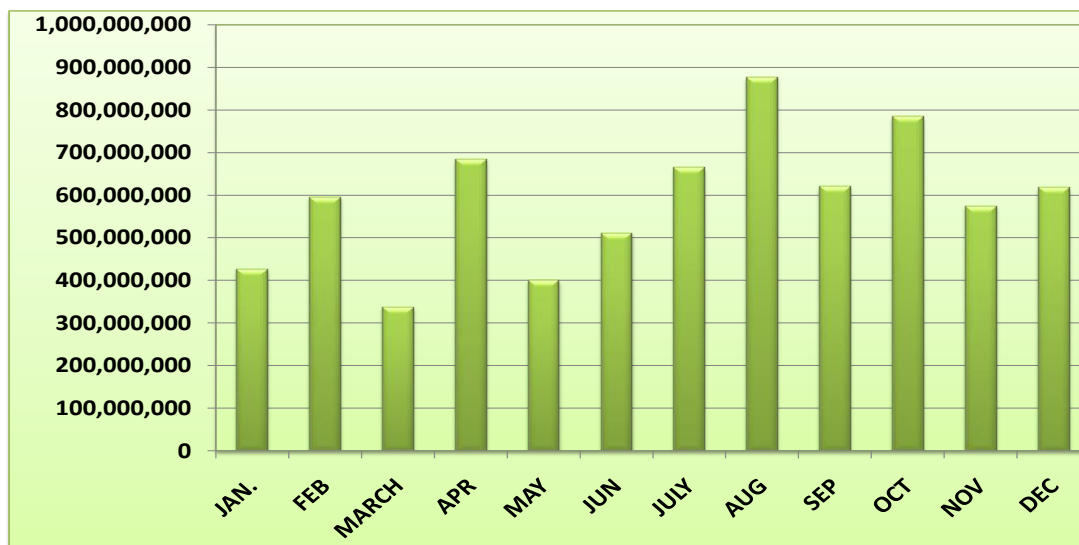
3- الدعم الفني

- تسلم الأجهزة والمعدات الرئيسة الخاصة بمشروع الدفع بالتجزئة وارسال المخصص الى موقع البنك المركزي العراقي /البصرة بعد تهيئة غرفة مركز المعلومات.
- تنصيب نسخة الفحص والأختبار والتطوير في موقع البنك المركزي العراقي من قبل الكادر الفني الخاص بالشركة بالتعاون مع الفنيين في البنك المركزي العراقي.
- تهيئة المستلزمات الضرورية كافة للنظام المحدث (upgrade) من حيث البرمجيات والأجهزة الرئيسة (servers) وإكمال كافة المتطلبات من (اختبار الأنظمة وتجهيز الحواسيب الرئيسة وترخيص قواعد البيانات (oracle) لجميع الأنظمة (CSD,ACH,RTGS) وتنصيب الأجهزة والمعدات الخاصة بالنظام .
- تنصيب نظام ايداع السندات الحكومية (GSRs) وصيانة نظام التسوية الاجمالية الانية (RTGS) المحدث في وزارة المالية.
- تهيئة الحاسبات في قاعة التدريب وتنصيب النسخ المحدث للأنظمة عليها لتمكين الفرق المتخصصة من اجراء الاختبار عليها.
- تزويد المصارف ببرنامج تنصيب انظمة المدفوعات المحدث.
- تنصيب وتحديث انظمة المدفوعات لحسابات المصارف والدوائر الحكومية ومديريات البنك كافة.
- عمل ارشفة لنظام ال (RTGS) للبيانات السابقة.
- إعادة تدريب الكادر الفني لدى (26) مصرفاً حكومياً واهلياً على تنصيب وصيانة نظامي التسوية الاجمالية (RTGS) مقاصة الصكوك الإلكترونية (C_ACH) الحالي والمحدث لغرض تهيئتهم للاشتراك بالنظام.
- تحديث التحويلات الإلكترونية الخاصة بالمصارف والبنك المركزي العراقي على الانظمة المحدث للمدفوعات.
- صيانة انظمة المدفوعات في حسابات البنك المركزي والمصارف والفروع التابعة العاملة في العراق.
- المتابعة مع فروع المصارف كافة لتزويد البنك المركزي العراقي باستمارات المستخدمين لكل فرع مشترك.

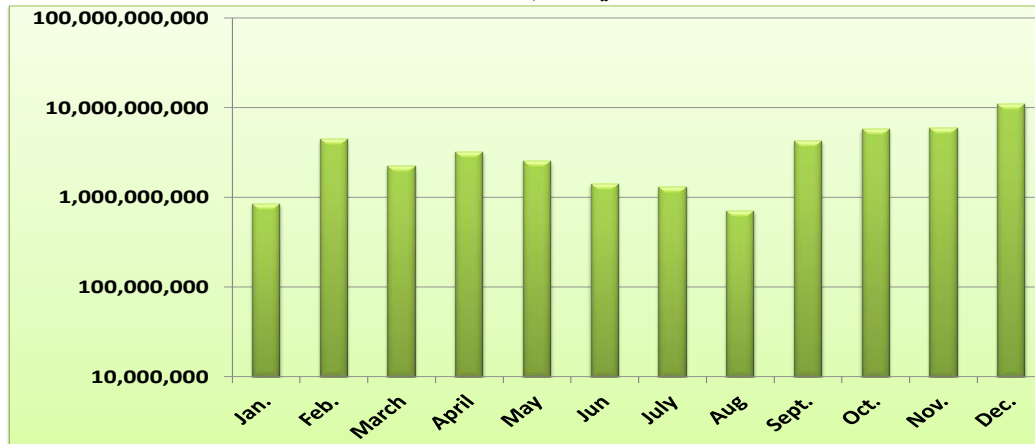
احصائية نظام RTGS بالدينار العراقي لعام ٢٠١٤



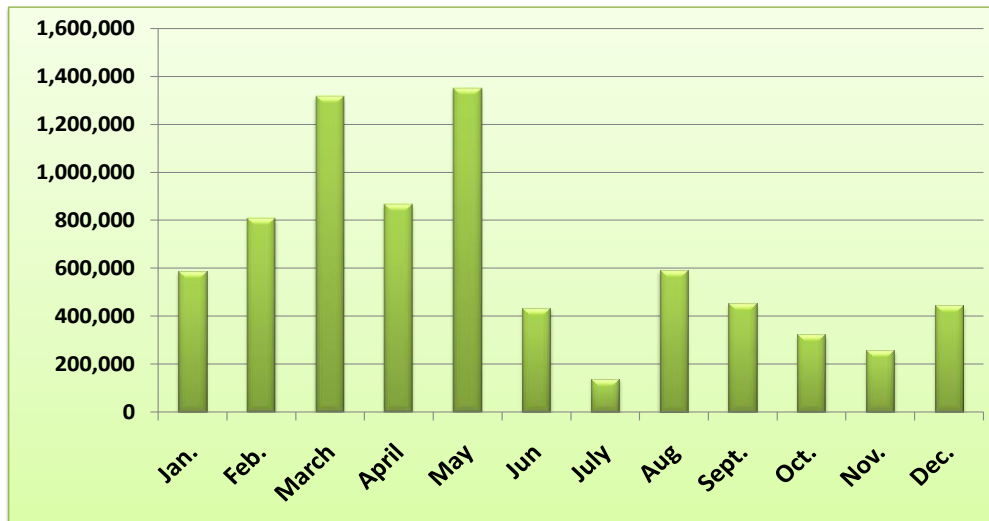
احصائية نظام RTGS بالدولار الامريكي لعام ٢٠١٤



تبادل اوامر الدفع الدائنة بالدينار العراقي لعام ٢٠١٤
في نظام C-ACH



تبادل اوامر الدفع الدائنة بالدولار الامريكي لعام ٢٠١٤
في نظام C-ACH



خامساً: إدارة المخاطر في البنك المركزي العراقي لعام 2014

لغرض تعزيز الاستقرار النقدي وتحقيق اهداف البنك المركزي العراقي من خلال ادارة سليمة للاحتياطيات وللمخاطر التي من الممكن ان تتعرض لها جميع عمليات البنك بشكل خاص ، والقطاع المالي والمصرفي بشكل عام، تم في بداية عام 2011 استحداث ادارة متخصصة للمخاطر في المديرية العامة للاستثمارات للمساعدة في تحقيق اهداف البنك وقد تم خلال نفس السنة اعداد برنامج عمل كامل لهذا القسم وفقاً لافضل الممارسات والمعايير الدولية .

وفي بداية عام 2012 بدء التنفيذ الفعلي لبرنامج ادارة المخاطر في المديرية العامة للاستثمارات وخلال هذا التنفيذ قام القسم بتطوير آليات جديدة عن طريق اعداد مجموعة من العمليات الحاسوبية لمراقبة اداء المحافظ الاستثمارية ، ومراقبة الانحراف عن الحدود والمعايير ، واجراء الاختبارات اللازمة للتوقع والتنبؤ بالمخاطر المحتملة باستحداث برنامج خاص على الاكسل لاختبارات الجهد (StressTesting) لاجراء التوقعات بمخاطر (اسعار الصرف ومخاطر السلع ومخاطر الائتمان) واستحداث طرق لقياس مخاطر اسعار الفائدة على موجودات البنك المركزي من السندات الحكومية وذلك باستخدام تحليل الفترة ، والفترة المعدل ، وقياس الانحراف عن الحدود والمعايير والاتفاقيات المصرفية ، وقياس الارتباط بين العملات عن طريق برنامج الاكسل.

اضافة الى ذلك قام القسم باصدار التقرير الاسبوعي للمخاطر تضمن اهم التطورات والمخاطر في الاسواق المالية العالمية وأثرها على موجودات البنك واستحداث نموذج لتقرير يومي يرد من قسم الاستثمار والودائع يوضح كافة التغيرات على المحافظ الاستثمارية وباقي الاحتياطيات. ولاكمال ما بدء به تم اعداد خطة عمل لعامي 2013 و 2014 تتضمن جدولاً بمواعيد تنفيذ برنامج ادارة المخاطر (علماً ان هذه الخطة قابلة للتغيير حسب مقتضيات العمل).

الخطط المستقبلية :

اولاً: تضمنت اكمال تنفيذ برنامج ادارة المخاطر على كافة مديريات البنك المركزي العراقي ومكنة العمل ، ونشر ثقافة ادارة المخاطر في هذا البنك.

ثانياً :اعداد التقرير الشهري الذي يوضح اداء الاحتياطيات الاجنبية والانحراف عن الحدود والمعايير.

وفيما يلي تفصيل ببند الخطة:

الخطط المستقبلية لعمل قسم ادارة المخاطر

رقم	اسم الفقرة	الاجراء المخطط	التاريخ المتوقع
1	دليل السياسات والاجراءات.	اعداد دليل السياسات والاجراءات	1-Jun-2014
		مراجعة برنامج ادارة المخاطر	1-Jun-2014
2	خطط الاحلال الوظيفي والبدلاء	خطة البدلاء في القسم	2-Mar-2014
3	قابلية البنك لتحمل المخاطر ومراقبة الحدود والمعايير	مراجعة كافة المعايير والحدود الموضوعية ضمن وثيقة المبادئ التوجيهية للاستثمار	
4	التقارير الاسبوعية	مفاتيح قسم تكنولوجيا المعلومات في البنك لدراسة جدوى الحصول على نظام متكامل لادارة نظام المعلومات الادارية يمكن القسم من استلام البيانات واصدار التقارير والاحصاءات الاسبوعية بشكل آلي.	31-Dec.2014
		الحصول على بيانات مؤشرات الاسواق العالمية من منظومة Bloomberg Thomson Reuters	31-Dec.2014
5	ادارة مخاطر السيولة	قيام القسم بتحليل وضع سيولة البنك من خلال اعداد جدول للسيولة حسب مبدأ الاستحقاق	28-Aug.2014
		توثيق خطة طوارئ للسيولة .	28-Aug.2014
		تضمن وضع السيولة لدى البنك والنقص او الزيادات المتوقعة ضمن التقرير الشهري .	28-Aug.2014
6	اطار عمل القسم لادارة المخاطر التشغيلية	تخصيص ملف لكل قسم يبين المخاطر التفصيلية الكامنة في العمليات اليومية للاقسام المختلفة والضوابط الرقابية المتوفرة	1-Jul-2014
		توثيق المخاطر التشغيلية وقياس المخاطر المتبقية Residual Risk	30-Sept-2014
		توثيق الية لقياس كل من اثر واحتمالية تحقق المخاطر مبنية على دراسة ممنهجة وموثقة واعتماد هذه الآلية من قبل مجلس الادارة.	30-Oct- 2014
7	مؤشرات الاداء الرئيسة لمخاطر التشغيل وقاعدة بيانات احداث المخاطر التشغيلية	استحداث حدود ومعايير لمؤشرات المخاطر الرئيسية	30-Nov-2014
		تضمن التقرير الشهري للبيانات الخاصة بأدارة المخاطر التشغيلية.	28-Aug.2014
		الحصول على توثيق بيانات احداث المخاطر التشغيلية من اطراف محايدة Actual Loss	28-Aug.2014
		الحصول على توثيق احداث مخاطر التشغيل التي كادت ان تحدث Near Miss	28-Aug.2014
8	أمن وحماية المعلومات	توفير جهاز لقسم ادارة المخاطر ليتم الاحتفاظ بكل الوثائق server الكترونيا.	30-Nov.2014
		تحميل كافة ملفات الاكسل الى جهاز الخادم بشكل يومي .	30-Nov.2014
		منح احد المسؤولين في القسم صلاحية الدخول الى كافة الملفات المحفوظة في جهاز الخادم (Serever)	30-Nov.2014
		وضع الحماية (اغلاق) على الحقول التي تتضمن معادلات ضمن ملفات (Ms Excel تحليلية)	29-May.2014
		وضع وقياس ومتابعة مؤشرات الاداء الرئيسة لقسم ادارة المخاطر	29-May.2014
9	مؤشرات الاداء الرئيسة		

سادسا:مركز الدراسات المصرفية

نبذة عن مركز الدراسات المصرفية ونشاطاته التدريبية

تأسس مركز الدراسات المصرفية استناداً الى القانون رقم (36) لسنة 1999، يكون مقره في بغداد ويرتبط بمحافظ البنك المركزي العراقي يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والاداري وتكون له موازنة مستقلة تمول ذاتياً، وله حق التقاضي امام المحاكم والجهات الاخرى، ويمثله مدير عام المركز او من يخوله.

ساهم البنك المركزي العراقي في نفقات تأسيسه بنسبة 40% والمصارف بنسبة 60% ويهدف المركز الى تحقيق الاتي :-

- 1- تدريب موظفي الجهاز المصرفي وتأهيلهم لتولي المسؤولية المصرفية.
 - 2- تطوير خبرات وكفاءات الموظفين في الجهاز المصرفي وتزويدهم بالعلوم المصرفية الحديثة وتطبيقاتها القانونية واطلاعهم على القواعد والاعراف المصرفية الدولية .
 - 3- تقديم الاستشارات المصرفية والمالية.
 - 4- اعداد البحوث والدراسات المصرفية واصدار المطبوعات والدوريات.
 - 5 - الاسهام في نشاطات المنظمات المهنية والجمعيات ذات العلاقة بالعمل المصرفي داخل وخارج العراق.
- في مجال تنشيط العلاقات الثنائية العربية والدولية، سعى مركز الدراسات المصرفية في البنك المركزي الى اقامة علاقات ثنائية مع تلك المؤسسات، وذلك لبناء القدرات والملاكات المصرفية العراقية ومنها:-
- 1- التنسيق مع مركز انقرة للتدريب والابحاث لإقامة دورات متخصصة في الصيرفة الاسلامية.
 - 2- الاشتراك في الشبكة العربية للتدريب المصرفي.
 - 3- التنسيق مع مكتب اصول الاستشارات والتدريب لإقامة دورات تدريبية في عمان_ الاردن.
 - 4- التنسيق والتعاون مع مركز الدراسات الفرنسي التابع للبنك الوطني الفرنسي من خلال المشاركة في برامجه التدريبية في فرنسا.
 - 5- التنسيق والتعاون مع مركز الدراسات السويسري لتوفير فرص التدريب في مجال الصيرفة.
- قام البنك المركزي العراقي ومن خلال مركز الدراسات المصرفية بالبرامج التدريبية المتعلقة بتطوير قدرات الجهاز المصرفي العراقي كما موضح في الجدول (12) خلال عام 2014 :-

جدول (12) يبين عدد الدورات لعام 2014

ت	اسم الدورة	عدد المشاركين من البنك المركزي	عدد المشاركين من المصارف الحكومية والخاصة	المجموع
1	دورة الاعتمادات المستندية والتحصيل المستندي	22	36	85
2	دورة حول ميزان المدفوعات ونظم سعر الصرف	6		6
3	دورة تزييف العملة الورقية	3	152	155
4	دورة اعرف زيونك	3	34	37
5	دورة استخدام النماذج الكمية في رسم السياسة النقدية	7		7
6	دورة تطوير المهارات الحياتية وسبل تنظيم وقت المرأة العراقية بين العمل والاسرة	25		25
7	دورة تقييم الاداء النوعي للمصارف العراقية الخاصة بالاعتماد على نماذج تمييز الانماط	6	10	16
8	دورة ادارة المخاطر في المؤسسات الاسلامية	10	11	21
9	محاضرة عن حقوق الانسان والشرعية	31		31
10	دورة نظام مقاصة الصكوك المحدثه		14	14
11	دورة نظام التسوية الاجمالية الانية	17	50	67
12	دورة نظام المقاصة الالية (ACH)	4	289	293
13	دورة نظام المقاصة الالية (RTGS)		13	13
14	اعداد المدربين على نظام (C-ACH)	3	53	56
15	ورشة العمل حول الاستثمار الاجنبي وحوافز جذبه الى العراقي	9	11	20
16	ورشة عمل بعنوان ميزان المدفوعات بوصفه اداة في التحليل الاقتصادي	43		43
17	ندوة تطوير نافذة بيع وشراء العملة الاجنبية وتحسين استخدام الموارد بالعمله الاجنبية	50		50
18	دورة السياسات والاجراءات المتبعة لمكافحة غسل الاموال وطرق السيطرة ومنع الاحتيال في نظام الدفع بالتجزئة IRPSI	15		15
19	دورة التقنيات الحديثة في اعداد وتحليل التدفقات النقدية	6	34	40
20	دورة تدريبية المستحقين تغيير عنوانهم الوظيفي	65		65
21	دورة تعريفية تثقيفية للموظفين الجدد	87		87
22	دورة تاهيلية للموظفين الجدد		22	22
23	محاضرة تعريفية بقانون البنك المركزي العراقي	84		84
	المجموع	496	729	1225

سابعاً: التطور التقني في المصارف العراقية

شهدت المصارف العراقية تطورات تقنية عديدة لغرض تطوير خدماتها، وتحقيق المنافسة فيما بينها، حيث اقتنت الكثير من الانظمة المصرفية الشاملة وطرحت ادوات صيرفة الكترونية لخدمة مايلطلبه الجمهور منها، ومن ابرز هذه التقنيات هي:

انواع الانظمة المصرفية المستخدمة في المصارف العراقية

تنفيذا لتوجيهات البنك المركزي العراقي، واستنادا لما جاء في احكام الفقرة (هـ) من المادة (27) من قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 التي جاء فيها "يجوز للمصارف تقديم خدمات المقاصة والتسوية والتحويل للنقد والاوراق المالية واوامر الدفع وادوات الدفع (بما فيها الصكوك ، وبطاقات الائتمان والخصم والمدفوعات الاخرى والصكوك السياحية والتحويلات المصرفية والتحويلات السلكية والمبالغ المدينة والدائنة المرخص بها سلفا) .

قامت المصارف العراقية بأعتماد الوسائل التقنية في انجاز اعمالها وتقديم خدماتها بالسرعة والكفاءة المطلوبة لتحقيق أفضل الخدمات لزيائنها وللحصول على تقييم افضل في نظام تقييم المصارف (camels).

تستخدم المصارف العراقية (الحكومية والخاصة) انظمة مصرفية شاملة في عملها وتختص في الصراف الآلي والبطاقة الالكترونية وكما موضح ادناه:-

اولاً: الانظمة المصرفية الشاملة المستخدمة في المصارف الحكومية التجارية والاختصاصية

1- مصرف الرافدين يستخدم نظام (Bank Master) : وفي عام 2007 تم التعاقد من قبل المصرف مع شركة (B-Plan) ، لتزويدهم بالنظام المصرفي الشامل BANK MASTER ، وتوقف العمل به في عام 2010 بسبب الحادث الارهابي الذي تعرض له المصرف، اضافة الى اسباب فنية ظهرت خلال التنفيذ وقدمت الشركة حلاً بديلة ولم يتم التنفيذ بالرغم من المخاطبات مع الوزارة حول الموضوع، ولايمتلك المصرف صرافات آلية بل هناك عدد من نقاط البيع (POS) منتشرة في فروعه لأغراض البطاقة الذكية (كي كارد)، حيث اصدر المصرف (2,228,184) بطاقة مدينة من نوع كي كارد.

2- مصرف الرشيد : اتفق المصرف مع الشركة العالمية للبطاقة الذكية على تجهيزه بالنظام المصرفي الشامل واحيل العقد الى دائرة المفتش العام للمصادقة عليه وانتظار النتائج، علما ان المصرف هو شريك مع مصرف الرافدين في اصدار بطاقة الكي كارد، ويمتلك (484) من نقاط البيع (pos) منتشرة في عموم العراق.

3- المصرف العراقي للتجارة (TBI): يمتلك المصرف العراقي للتجارة النظام المصرفي الشامل (EQUATION)، ويقدم النظام كافة الخدمات المصرفية الخاصة بعمل المصرف ماعدا البطاقات الائتمانية، وهو بصدد ربطها مع النظام، يملك المصرف (72) جهاز صراف آلي موزعة الى (30)

جهاز في بغداد و(42) جهاز في المحافظات اغلبها في المناطق الشمالية والجنوبية فضلا عن اصداره (33,702) بطاقة ائتمانية موزعة الى(33,275) بطاقة مدينة مدفوعة مسبقاً و(427) بطاقة دائنة.

4- لا تمتلك المصارف (العقاري والزراعي التعاوني والصناعي) نظام مصرفي شامل وليست لديها اجهزة صراف آلي، ولم تقوم بأصدار بطاقات ائتمان، لكونها مصارف متخصصة في مجال الاقراض.

ثانياً: الانظمة المصرفية الشاملة المستخدمة من قبل المصارف الخاصة

1- **نظام EQUATION** : يستخدم هذا النظام من قبل المصارف (التجاري العراقي والائتمان وبيروت والبلاد العربية والاعتماد اللبناني)، ويقدم هذا النظام كافة الخدمات المصرفية الخاصة بعمل المصرف وتمتلك هذه المصارف(21) جهاز صراف آلي موزعة الى (11) جهاز صراف آلي في بغداد الخاصة بمصرفي (التجاري والائتمان) و(15) جهاز صراف آلي في المحافظات، وصدر مصرف (بيروت والبلاد العربية) (905) بطاقة مدينة و (2905) بطاقة دائنة، اما بالنسبة للمصارف الاخرى فهي بصدد اصدار هذه البطاقات مستقبلاً، علماً ان عدد الخدمات التي تقدمها هذه المصارف تتراوح بين (19-31) خدمة وتبلغ اجمالي ايراداتها (58,076,401) الف دينار .

2- **نظام BANKS** : يستخدم من قبل المصارف (بغداد والمتحد ودار السلام والاستثمار العراقي والوركاء والخليج واشور والزراعي التركي و وقفلر والبركة التركي والبحر المتوسط)، وتمتلك هذه المصارف (267) جهاز صراف آلي موزعة في عموم محافظات العراق وصدرت اغلب هذه المصارف (44443) بطاقة مدينة و (2583) بطاقة ائتمانية موزعة في عموم محافظات العراق، علماً ان عدد الخدمات التي تقدمها هذه المصارف تتراوح بين (10-25) خدمة وتبلغ اجمالي ايراداتها (171,325,155) الف دينار .

3- **نظام CAPITAL** :- يستخدم هذا النظام مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار، ويقدم هذا النظام كافة الخدمات التي يعمل بها المصرف، ويمتلك (42) جهاز صراف آلي موزعة الى (18) جهاز في محافظة بغداد و (24) جهاز في محافظات العراق وصدر المصرف (1058) بطاقة ائتمان مدينة و(825) بطاقة دائنة علماً ان عدد الخدمات التي يقدمها هذه المصرف (27) خدمة وتبلغ اجمالي ايراداتها (35,664,099) الف دينار .

4- **نظام ICBS** : ويستخدم من قبل المصارف (الاهلي العراقي والاقتصاد والموصل والاتحاد العراقي واربيل والشرق الاوسط وافريقيا)، تمتلك اغلب هذه المصارف (24) جهاز صراف آلي منتشرة في عموم العراق وقام مصرف الاقتصاد بإصدار (373) بطاقة ائتمان مدينة، بينما اصدر مصرف الموصل (1778) بطاقة ائتمان دائنة، علماً ان عدد الخدمات التي تقدمها هذه المصارف (21) خدمة وتبلغ اجمالي ايراداتها (45,733,400) الف دينار .

- 5- **نظام ORION** : يستخدم من قبل المصارف (سومر والشمال وعبر العراق) ويمتلك مصرف الشمال (15) جهاز صراف آلي في المحافظات الشمالية والجنوبية في العراق، وقام باصدار (4436) بطاقة مدينة من نوع (CLASSIC DEBIT)، علماً ان عدد الخدمات التي تقدمها هذه المصارف تتراوح بين (8-19) خدمة وتبلغ اجمالي ايراداتها (107,141,875) الف دينار .
- 6- **نظام TEMENOS 24**: يستخدم من قبل المصارف (ايلاف واللبناني الفرنسي وبيبيلوس والوطني الاسلامي)، وتمتلك هذه المصارف (19) جهاز صراف آلي، وقامت هذه المصارف باصدار (1325) بطاقة ائتمانية مدينة علماً ان عدد الخدمات التي تقدمها هذه المصارف تتراوح بين (27-35) خدمة وتبلغ ايراداتها (28,289,960) الف دينار .
- 7- **نظام FOX PRO** : يستخدم من قبل مصرفي (المنصور وملي ايران) .
- 8- **نظام PHOENIX** : يستخدم من قبل المصارف (دجلة والفرات والتعاون الاسلامي وابو ظبي)، وتوجد لدى مصرفي (التعاون وابو ظبي) (12) جهاز صراف آلي في بغداد والمحافظات ، وقام مصرف ابو ظبي باصدار (63) بطاقة دائنة .
- 9- **نظام HEBS**: يستخدم وقواعد البيانات (ORACAL) من قبل مصرف الهدى ، ولايمتلك هذا المصرف اجهزة صراف آلي ولم يصدر اي بطاقات ائتمانية مدينة او مدفوعة مسبقاً .
- 10- **نظام ISUBA**: يستخدم هذا النظام من قبل مصرف أيش التركي ، ويمتلك (3) اجهزة صراف آلي في بغداد والمحافظات وقام باصدار (734) بطاقة ائتمانية مدينة .
- 11- **نظام FLEXY**: يستخدم من قبل مصرف البلاد الاسلامي ، ويمتلك المصرف (20) جهاز صراف آلي في بغداد والمحافظات وقام باصدار (1,100) بطاقة ائتمانية مدينة .
- 12- **نظام WINDOWS**: يستخدم مصرف انتركونتيننتال ، ويمتلك هذا المصرف نظام مصرفي شامل ويمتلك (5) اجهزة صراف آلي وقام بأصدار (835) بطاقة ائتمان مدينة و (848) بطاقة دائنة.
- 13- **نظام Imal**: يستخدم من قبل مصرفي (التنمية الدولي واسيا) ، وتتوفر لدى مصرف التنمية الدولي (14) جهاز صراف آلي موزعة الى (9) اجهزة في بغداد و (5) اجهزة في المحافظات وقام المصرف باصدار (207) بطاقة مدينة و (104) بطاقة ائتمانية دائنة و(121) بطاقة مدفوعة مسبقاً (بالدولار) .
- 14- مصرف باريسيان لايمتلك نظام مصرفي شامل ولكنه يتطلع الى شراء هذا النظام مستقبلاً ولايصدر بطاقات ائتمان دائنة او مدينة ، لكونه يقوم بمنح ائتمان نقدي لموظفي الدولة وائتمان تعهدي (اصدار خطابات ضمان واعتمادات مستندية) .
- 15- **نظام EBBS** : يستخدم من قبل مصرف ستاندرد شارترد .
- اما باقي المصارف الخاصة وهي (البصرة ، العراقي الاسلامي ، كردستان ، الاقليم التجاري) لايمتلك نظام مصرفي شامل

وللوقوف على استخدام التكنولوجيا في المصارف العراقية وفروع المصارف الاجنبية العاملة في العراق نبين بشكل مفصل هذه الاستخدامات للمصارف الحكومية والمصارف الخاصة حسب كل مصرف وفقا للجدول (11) :-

ان المصارف الحكومية بالرغم من انها تحتل المرتبة الاولى في القطاع المصرفي العراقي من حيث الموجودات والودائع الا انها لم تستخدم هذه التقنيات الحديثة بشكل فعال مقارنة مع المصرف العراقي للتجارة حيث استخدم نظام مصرفي شامل وينشر (30) جهازا للصراف الآلي في بغداد و (42) جهاز في المحافظات وصدر (33,275) بطاقة مدينة و(427) بطاقة ائتمانية .

تمتلك المصارف الخاصة العراقية (27) نظام مصرفي شامل حيث تبلغ عدد الانظمة الفعالة (14) نظاماً فعالاً. اما باقي المصارف البالغ عددها (13) مصرفا بعضها قطع عدد خطوات للسعي في استخدام النظام المصرفي الشامل , والبعض الاخر لديه انظمة لكنها غير فعالة علماً ان عدد الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف العراقية كافة تتراوح بين (8 - 35) خدمة , وبلغت ايراداته (569,608,859) الف دينار كما في نهاية 2014/12/31.

بلغ عدد اجهزة الصراف الآلي لدى المصارف العراقية (485)* جهاز موزعة الى (330) جهاز في بغداد و (155) في المحافظات , حيث يمتلك مصرف الوركاء (186) جهاز , يليه مصرف العراقي للتجارة بعدد (72) يليه مصرف بغداد بعدد (43) جهاز , ومن ثم مصرف الشرق الاوسط بعدد (42) جهاز , ويليه مصرف الخليج التجاري بعدد (28) جهاز , ويليه مصرف البلاد الاسلامي بعدد (20) جهاز , اما ما تبقى من المصارف فتتراوح عدد الاجهزة لديها (5-15) جهاز للصراف الآلي .

اما فيما يخص فروع المصارف الاجنبية العاملة في العراق البالغ عددها 16 فرعاً لديها نظام مصرفي شامل (بأستثناء مصرف بارسيان) , وتصدر بطاقات ائتمانية ومدينة يبلغ عددها (3549 , 5268) بطاقة على التوالي وان عدد المصارف (الحكومية والخاصة المحلية وفروع المصارف الاجنبية) العاملة في العراق والمستخدمه للنظام المصرفي الآلي بلغ (43) مصرفا من مجموع (53) مصرفا لعام 2014.

*يمتلك مصرف بغداد (52) منها (43) جهاز صراف آلي داخلية للخدمة و (9) اجهزة صرافات آلية احتياطية , وعدد الخدمات التي يقدمها النظام هي (13) خدمة .

**بأستثناء مصرف الوركاء الذي يمتلك (186) جهازا موزعا على محافظات العراق كافة .

ثامنا: المؤسسات الساندة

الجهاز المصرفي العراقي

اولى العراق خلال السنوات الاخيرة اهتماما متزايدا لتطوير وتنمية السوق المالية من خلال تهيئة واصلاح البيئة القانونية، وتحرير حركة رأس المال ، والبدء بتطبيق مبدأ الافصاح والشفافية، انطلاقا من الدور الذي تلعبه هذه السوق في حشد المدخرات وتوجيهها لمجالات الاستثمار المتاحة، وتوفير التمويل والخدمات المختلفة التي تساعد في تطوير السوق المالية خاصة والاقتصاد الوطني عامة، وتضم المؤسسات المالية الساندة للجهاز المصرفي العراقي التشكيلات الآتية :

1- المصارف وفروعها حيث يبلغ عدد المصارف العاملة في العراق حتى نهاية عام 2014 (57) مصرفاً لها (1204) فرعاً ومكتباً، بضمنها (6) مصارف حكومية بعد اندماج مصرف العراق مع مصرف الرافدين و (51) مصرفاً خاصاً عراقياً متضمنة (18) مصرف اسلامي عراقي و (15) فرعاً لمصارف اجنبية بضمنها فرعاً مصرفياً اسلامياً واحداً.

2- سوق العراق للاوراق المالية

ان تطور التداول في الاسهم يعكس الوضع الاقتصادي للبلد لما فيه تحقيق التنمية للقطاعات الاقتصادية المشاركة في السوق وتوفير السيولة ولأهمية ذلك أعطت الدول اهتماماً كبيراً لتطوير وتنمية السوق المالية من خلال تهيئة البيئة القانونية وتحرير حركة رأس المال والبدء بتطبيق مبدأ الافصاح والشفافية واستناداً لذلك صدر قانون سوق العراق للاوراق المالية رقم (74) لعام 2004 ووضع هيكلته واهدافه، وعقدت اول جلسة تداول في السوق بتاريخ 2004/6/24، وكان العمل يجري بأسلوب التداول اليدوي، وفي تاريخ 2009/4/19 عقدت اول جلسة تداول الكتروني في السوق و بهذا اصبح عدد الجلسات (5) جلسات اسبوعياً اعتباراً من 2009/11/1.

وفي شهر آب 2008 تأسس مركز الايداع العراقي وهو مركز مستقل مالياً وإدارياً عن ادارة سوق العراق للاوراق المالية، ويهدف الى اصدار شهادات الاسهم الكترونياً في نفس اليوم الذي تداولت فيه هذه الاسهم.

اولاً :- التطورات في تداول الاسهم في سوق العراق للاوراق المالية خلال عام 2014

بيّن التقرير السنوي لعام 2014 تطور نشاط القطاع المصرفي في سوق العراق للاوراق المالية مقارنة بنشاطه الوارد بالتقرير السنوي لعام 2013، ونشاط التداول غير العراقيين في السوق، مسلطاً الضوء على تطور مؤشرات السوق، وكان القطاع المصرفي في المرتبة الاولى من حيث المؤشرات للقطاعات الاقتصادية المشاركة في السوق حيث بلغ عدد الجلسات لعام 2014 (227) جلسة مقابل (231) جلسة تداول لعام 2013، كما موضح ادناه :-

1_ بلغ اجمالي عدد الاسهم المتداولة للقطاعات الاقتصادية المشاركة في سوق العراق للاوراق المالية (743.85) مليار سهم، احتل القطاع المصرفي المرتبة الاولى وبواقع (707.11) مليار سهم منخفضاً بنسبة (4.08 %) عن عام 2013 والبالغ (737.23) مليار سهم.

2- بلغت قيمة التداول للقطاعات الاقتصادية كافة (898.32) مليار دينار، شكلت قيمة التداول للقطاع المصرفي منها (763.58) مليار دينار لعام 2014 منخفضاً بنسبة (19.95 %) عن عام 2013 ، والبالغ (953.87) مليار دينار .

3- نفذ تداول الاسهم من خلال (104,566) عقداً لكافة القطاعات الاقتصادية ، بلغ عدد العقود للقطاع المصرفي (59,388) عقداً متصدراً المرتبة الاولى لعام 2014 عن بقية القطاعات المشاركة ومنخفضاً بنسبة (14.74%) عن عام 2013 والبالغ (69,653) عقداً .

4- ارتفع رأس المال للقطاع المصرفي المدرج في سوق العراق للأوراق المالية الى (4,984.86) مليار دينار وبنسبة (26.1%) لعام 2014 مقارنة مع عام 2013 والبالغ (3,952.3) مليار دينار، وباهمية نسبية بلغت (88.2%)، فيما انخفضت القيمة السوقية الى (4,801.03) مليار دينار بنسبة (8.2%) لعام 2014 مقارنة مع عام 2013 والبالغة (5,228.3) مليار دينار .

استجابت المصارف الخاصة الى تعليمات وتوجيهات البنك المركزي بشأن زيادة رؤوس اموالها وقد بلغ عدد المصارف التي باشرت بزيادة رؤوس اموالها المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية (14) مصرفاً وهي : (بغداد، سومر، الائتمان العراقي، الاستثمار العراقي، الاهلي العراقي، العراقي الاسلامي، اشور، المصرف التجاري، كردستان، الاتحاد العراقي، الشمال، بابل، الخليج، الشرق الاوسط) التي قامت بزيادة رؤوس اموالها خلال عام 2014 .

5- بلغت قيمة التداول لغير العراقيين (بيع) (82.5) مليار دينار لعام 2014 مقابل (شراء) الذي يبلغ (112.6) مليار دينار .

6- انخفض صافي الاستثمار الاجنبي (شراء الاسهم من قبل الاجانب - بيع الاسهم من قبل الاجانب) في السوق لعام 2014 الى (30.1) مليار دينار مقارنة مع عام 2013 البالغ (980.2) مليار دينار وذلك لانخفاض الاسهم من قبل الاجانب في عام 2014 مقارنة بعام 2013.

7 - سجل الرقم القياسي للاسعار لسوق العراق للأوراق المالية انخفاضاً بلغت نسبته (18.7%) ليغلق في نهاية عام 2014 [ب-(92) نقطة مقارنة مع الرقم القياسي للاسعار نهاية عام 2013 البالغ (113.15) نقطة.

يعود انخفاض مؤشرات التداول في سوق العراق الى الاسباب الآتية :

- تأثر مؤشر السوق وعدد الاسهم المتداولة وقيمتها بدرجات متفاوتة تبعاً لتغيرات الطلب والعرض وقرارات المستثمرين، وقرار البنك المركزي العراقي برفع الحد الأدنى لرأس المال الى (250) مليار دينار الامر الذي ادى الى زيادة العرض (رؤوس اموال الشركات المدرجة) بنسبة (22%) والذي يفسر اتساع عمق السوق في استيعاب حركة السيولة بين السوق الثانوية والاولية بالاضافة الى نشاط معدل دوران الاسهم المدرجة.

- اثر الافصاح الدوري للشركات المساهمة ايجابيا على الطلب وقيام المستثمرين بتغيير محافظهم الاستثمارية وفقا لهذه التغييرات مما عزز مكاسب في بعضها وتراجع في بعض الشركات التي لم تحقق الافصاح وفق السقف الزمني المحدد بـ (150) يوما من تاريخ انتهاء السنة المالية السابقة.
- اثر تغير مجالس ادارات لبعض الشركات المساهمة وانتخاب ادارات جديدة ووجود اخفاقات مالية لعدد من الشركات ومخالفتها لقواعد البنك المركزي الذي بدوره اثر على قرارات المستثمرين في اتجاه تعزيز او تقليص مساهماتهم وحصر الفرص الاستثمارية التي يتوقعونها.
- العدوان الارهابي والاجرامي لداعش على عدد من المحافظات ونواحي وقرى العراق.
- انخفاض اسعار النفط عالميا الى حدود (50) دولار للبرميل الواحد الذي اثر على اقتصادات الدول المصدرة والمنتجة للنفط.
- لم يؤثر ادراج اسهم (19) شركة مساهمة جديدة في اواخر عام 2014 على ارتفاع المؤشرات لعدم التداول بأسهمها اذ سيطلق تداولها خلال عام 2015 ، على عكس ادراج شركة اسيا سيل في عام 2013 وتداول (25%) من رأس مالها في بداية عام 2013 الذي رفع حجم التداول وعدد الاسهم المتداولة للعراقيين وغير العراقيين في السوق.

8- مؤشرات التداول في السوق الثانوي

بلغ عدد الشركات التي تداولت في السوق الثانوي (7) شركات ، وبلغ عدد الاسهم المتداولة (2,359.96) مليون سهم وبقيمة سوقية (2,855.93) مليون دينار، نفذت من خلال (372) صفقة وكان عدد الاسهم المباعة من قبل غير العراقيين (66.51) مليون سهم بلغت قيمتها (45.94) مليون دينار نفذت من خلال (68) صفقة بيع في عام 2014 مرتفعة على عدد الاسهم المباعة من قبل غير العراقيين (8.97) مليون سهم بلغت قيمتها (10.77) مليون دينار نفذت من خلال (19) صفقة (بيع) في عام 2013.

2- رابطة المصارف الخاصة في العراق.

اولاً :- لمحة تاريخية عن تأسيس الرابطة :-

❖ تأسست الرابطة بتاريخ 2004/5/5 مسجلة ضمن منظمات المجتمع المدني بمشاركة (19) مصرفاً خاصاً في ظل ظروف التحول الاقتصادي القائمة في العراق لتكون الجهة المعتمدة لتمثيلها امام السلطات الحكومية وباشرت الرابطة نشاطها في متابعة المستجدات التي تهدف لتطوير العمل المصرفي العراقي بشكل عام ومعالجة المؤثرات الخارجية على المصارف الخاصة من خلال تطوير العلاقة مع السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي العراقي بمد جسور التفاهم من خلال تبادل الاراء في الاجتماعات واللقاءات الجارية على مختلف المستويات والتي ادت الى بناء آلية للتفاهم والثقة، وكذلك مع الجهات الاخرى ذات العلاقة.

اهداف الرابطة

- 1- توثيق اواصر التعاون بين اعضائها والمحافظة على حقوقهم ومصالحهم المشتركة.
- 2- تمثيل (المصارف الخاصة) داخل وخارج العراق امام كافة الجهات المعنية وابرار كيانها وتحقيق انتشارها في محافظات واقضية العراق.
- 3- نشر الوعي والثقافة المصرفية بين موظفي المصرف من خلال الندوات والاجتماعات وورش العمل للارتقاء بعملهم بهدف تقديم الخدمات المصرفية للجمهور بأيسر السبل ، اضافة لزيادة الوعي لدى المواطنين لتشجيع التعامل مع المصارف.
- 4- ابداء الرأي والمشورة بشأن التشريعات والقوانين ذات الصلة بالاعمال المصرفية.
- 5- توثيق التعاون بين ممثلي المصارف العراقية والمصارف العربية والاجنبية وتطوير العلاقات المصرفية معها.
- 6- تطوير وتأهيل الموارد البشرية ونشر المعرفة وتحديث العمل المصرفي.
- 7- تبادل المعلومات والخبرات المصرفية مع المصارف العربية والاجنبية.
- 8- العمل على بناء قاعدة للتفاهم بين ادارات المصارف العراقية (الحكومية والخاصة) حفاظاً على المصلحة المشتركة وبما يحقق الانسجام في قواعد العمل المصرفي العراقي وتطوره.
- 9- التعاون مع المنظمات والهيئات العربية والاجنبية ذات الاهداف المشتركة وتبادل المعلومات والخبرات بهدف التعرف على المستجدات في الصناعة المصرفية وتطور اساليبها.
- 10- التعاون مع منظمات المجتمع المدني في كافة المجالات لخدمة قضايا الشعب العراقي.

الهيكل التنظيمي لرابطة المصارف الخاصة في العراق

• الهيئة العامة

يبلغ عدد المصارف الخاصة العراقية المشاركة في الرابطة (36) مصرفاً و(4) شركات كما في عام 2014، فضلاً عن فروع المصارف العربية والاجنبية (التجارية والاسلامية) العاملة في العراق والشركات الساندة ذات الصلة بالعمل المصرفي والمجازة من قبل البنك المركزي العراقي ودائرة تسجيل الشركات في وزارة التجارة.

• الهيئة الادارية

تدير الرابطة هيئة ادارية منتخبة تشرف على شؤونها ونشاطها وتتألف من تسعة اعضاء اصليين والاعضاء جميعاً يمثلون شخصياً المصارف التي ينتسبون اليها وهم:

اسماء الاعضاء الاصليين:

1. مصرف اشور / رئيساً	6. مصرف التنمية / عضو
2. مصرف الاتحاد العراقي / نائب الرئيس	7. مصرف سومر / عضو
3. مصرف الهدى / المسؤول المالي	8. مصرف الاستثمار / عضو
4. مصرف المتحد / عضو	9. مصرف الاهلي العراقي / عضو
5. مصرف عبر العراق / عضو	

بدأ تطبيق التأمين في العراق بموجب قانون تأمين شركات التأمين رقم (74) لعام 1937، وتطورات البيئة القانونية والتشريعية للتأمين وفق المستجدات والأحداث العالمية التي أثرت على الجوانب الاقتصادية والتجارية والاجتماعية للفرد والمجتمع على حد سواء، حيث تم إصدار قانون تنظيم إعادة التأمين رقم (10) لسنة 2005، الذي تم بموجبه تأسيس ((ديوان التأمين العراقي)) للإشراف ومراقبة أنشطة قطاع التأمين في العراق.

وبلغ عدد شركات التأمين العاملة في العراق (31) شركة من بينها ثلاث شركات حكومية كما في نهاية عام 2013، فيما بلغ اجمالي رؤوس أموال تلك الشركات (128,862) مليار دينار شكل نسبة (0.05%) من اجمالي الناتج المحلي ** لعام 2013، والبالغ (269,6) ترليون دينار، منها (0.01%) لشركة التأمين الحكومية و (0.04%) لشركة التأمين الخاصة.

وبلغ إجمالي إحتياطيات شركات التأمين الحكومية والخاصة (286,294) مليار دينار عام 2013، شكل نسبة (0.11%) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لعام 2013، منها مايقارب (0.10%) لشركات التأمين الحكومية ونحو (0.01%) لشركات التأمين الخاصة.

أما إجمالي الفائض المتحقق لشركات التأمين الحكومية والخاصة فقد سجل (31,261) مليار دينار عام 2013، شكل نسبة (0.012%) من أجمالي الناتج المحلي الإجمالي لعام 2013، منها (0.009%) لشركات التأمين الحكومية و (0.003%) لشركات التأمين الخاصة.

في حين بلغ إجمالي إيرادات العمليات التأمينية والاستثمار لشركات التأمين الحكومية والخاصة (304,436) مليار دينار عام 2013، شكل نسبة (0.11%) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لعام 2013، منها (0.09%) لشركات التأمين الحكومية و (0.03%) لشركات التأمين الخاصة.

4- صندوق توفير البريد الذي يقوم بقبول ودائع الجمهور وإعادة استثمارها في مختلف المجالات ، وله (350) فرعاً منتشرة على مختلف المحافظات ويعتبر كقناة لاستقطاب السيولة المتواجدة خارج الجهاز المصرفي.

5- شركات التوسط لبيع وشراء العملات الأجنبية (شركات الصرافة).

التي تم تأسيسها في فترة التسعينيات ويشرف عليها البنك المركزي العراقي، ويقتصر نشاطها على بيع وشراء العملة الأجنبية داخل العراق، ويبلغ الحد الأدنى لرأسمالها الجديد (500) مليون دينار مدفوع بالكامل وبلغ عددها حتى نهاية عام 2014 (1680) شركة موزعة الى (1120) في محافظة بغداد و(560) في المحافظات، وقد وافق البنك المركزي على منح اجازات جديدة .

*المصدر: إحصائية نشاط شركات التأمين العاملة في العراق لعامي (2012 و 2013).

** المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي - الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات

6- شركات التحويل المالي وتعتبر من المؤسسات المالية غير المصرفية وتستند في عملها الى التعليمات الصادرة من قبل البنك المركزي العراقي رقم (93) لسنة 2008، وبلغ عددها (33) شركة نهاية عام 2014 ولديها (148) فرعا موزعة الى (68) فرعا في بغداد و(21) فرعا في المحافظات الشمالية، و (30) في المحافظات الوسطى و (29) في المحافظات الجنوبية، ويبلغ الحد الادنى رأس مالها حاليا (45) مليار دينار، وتقوم بعملية تحويل واستلام الاموال من داخل العراق وخارجه عن طريق فتح حساب لها في المصارف العراقية.

7- شركات التوسط لبيع وشراء الاوراق المالية * يبلغ عدد الشركات الوسطة المجازة من قبل هيئة الاوراق المالية ومجلس المحافظين في سوق العراق للاوراق المالية حتى نهاية عام 2014 (47) شركة موزعة الى (28) شركة في بغداد ومنها (19) شركة خاصة وهي جميعا اعضاء في جمعية وسطاء الاوراق المالية ، ويبلغ مخولي التداول الالكتروني المرخص لهم باستخدم محطات التداول الالكتروني (96) مخول ، وقد وافق البنك المركزي على منح اجازات جديدة للشركات التي تم تأسيسها من قبل مسجل الشركات بعد عام 2003 استنادا لقرار مجلس ادارته المتخذ بالجلسة المنعقدة بتاريخ 2011/2/10، ومن اجل تطوير وتنظيم عمل شركات الوسطة المالية نظم سوق العراق للاوراق المالية (4) دورات تدريبية وتحويل مرشحي شركات الوسطة لممارسة التداول على نظام التداول، وتتمثل هذه الشركات الى تعليمات وقواعد هيئة الاوراق المالية ومجلس المحافظين في تنفيذ اوامر الشراء والبيع للمستثمرين والالتزام بتسوية المقاصة الآلية في نفس يوم جلسة التداول وتنظيم الكشوفات المالية وفتح حسابات المستثمرين وتشمل التعليمات الاتية:-

- تعليمات وقواعد التداول الالكتروني.
- شروط الاوامر الخاصة والمتقابلة.
- تعليمات السوق الثاني.
- تعليمات تداول غير العراقيين.
- اجراءات مركز الایداع.
- تعليمات الملاة المالية.
- تعليمات توقف وايفاف شركات الوسطة.
- تعليمات الافصاح.
- تعليمات غسل الاموال.
- تعليمات تقديم البيانات المالية الكترونيا.
- تعليمات وآلية فصل الحسابات.
-

*المصدر: التقرير السنوي ودليل الشركات لسوق العراق للاوراق المالية لعام 2014.

8- **شركات الاستثمار المالي** ويبلغ عددها (9) شركات وينظم اعمالها نظام شركات الاستثمار المالي رقم (6) لسنة 2011، ويبلغ الحد الأدنى لرأس مال الشركة (7) مليار دينار، ويمكنها القيام بكافة عمليات الاستثمار كبيع وشراء الاسهم والسندات وتأسيس الشركات المساهمة واستثمار اموالها في المصارف، وقد قام البنك المركزي العراقي باعادة النظر بهذه التعليمات لتطوير وتوسيع مجالات عمل هذه الشركات والحد من المعوقات التي تواجه اعمالها .

9- **صندوق التقاعد:** وهو من المؤسسات الكبيرة الحجم ، حيث تبلغ موجوداته بحدود (4.5) ترليون دينار ما يعادل (3.8) مليار دولار وتشمل رواتب الرعاية الاجتماعية والمتقاعدين .

10- وهناك مؤسسات اقل حجماً وتشمل صندوق الزكاة وصندوق رعاية القاصرين .

11- **شركات تقديم القروض الصغيرة والمتوسطة** وهي من احدث المؤسسات العاملة في السوق ، وحدد رأسمالها مابين (1) مليار دينار للشركة المحدودة و (2) مليار دينار للشركة المساهمة وتنظم اعمالها التعليمات رقم (3) لسنة 2010 الصادرة عن البنك المركزي العراقي والمنشورة في جريدة الوقائع العراقية رقم 4164 في 2010/9/20 وتوجد حالياً شركتين وهي (الشركة العراقية للقروض الصغيرة والمتوسطة والشركة العراقية للكفالات المصرفية) ، ، حيث تقوم بتوفير جزء من رأسمالها للاقراض من قبل المصارف الخاصة المساهمة فيها وذلك لتسهيل عملية تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة لخلق فرص عمل الذي يساهم في تخفيض نسبة البطالة وفيما يلي ملخصاً عن اهدافهما وفعاليتهما :-

الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة (ICF-SME)*

تأسست هذه الشركة بتاريخ 2009/5/18، وفق التعليمات رقم (3) لسنة 2010، التي اصدرها البنك المركزي العراقي، وبدأت العمل في حزيران من العام نفسه براسمال قدره (270) مليون دينار عراقي وتضم (8) مصارف عراقية خاصة مساهمة تسمى (الشبكة المصرفية) هي (مصرف الشمال، مصرف الشرق الاوسط، مصرف اشور، مصرف سومر، المصرف الاهلي العراقي، مصرف بغداد، مصرف الموصل، مصرف الخليج) بدعم مالي من الوكالة الامريكية للتنمية الدولية قدر ب (6) مليون دولار .

ساهمت المصارف الخاصة في تمثيل الشركة في (18) محافظة عراقية وقدمت قروضها الى كافة المناطق من خلال شبكة الفروع التي تمتلكها والبالغة (99) فرعاً مما وفر فرصة وصول برامج الشركة الى جميع محافظات العراق.

بدأت الشركة بإجراءات زيادة رأس المال بعد حصولها على موافقة المساهمين بمبلغ (5) مليون دولار ليصبح رأس المال (14) مليون دولار في عام 2014.

النتائج الرئيسية للمؤشرات

اظهرت نتائج المؤشرات الرئيسية للشركة لعام 2014 ارتفاعاً قياسيً بالنتائج المتحققة للسنوات السابقة.

بلغت قيمة محفظة القروض التجميعية المسجلة مبلغاً قدره (70) مليون دولار كما في 2014/12/31 وازدياداً قدرها (11.1%) ، مقارنة مع عام 2013، اما عدد القروض الاجمالية فقد بلغ (4,479) قرصاً اي بزيادة قدرها (14.3%) عن عام 2013، اما حجم المشاركة من قبل المصارف المساهمة فقد بلغ في نهاية عام 2014 مبلغاً قدره (17) مليون دولار اي بزيادة قدرها (1.8%) عن العام الماضي واعتمدت المصارف المساهمة في زيادة قروضها برفع نسبة المشاركة في القروض كما موضح في جدول (13).

جدول (13)

جدول يبين حجم المشاركة وحجم القروض والتمويل وعدد القروض لعامي 2013 و 2014				
السنوات	مبلغ المشاركة	مبلغ القروض	مبلغ التمويل	عدد القروض
2013	16.7	63	16.8	3,920
2014	17	70	16.8	4,479
نسبة الزيادة	1.8%	11.1%		14.3%

ثالثاً:- نشاط الشركة خلال عام 2014

استمرت الشركة بادارة المنح المستلمة وبالشكل الاتي:

- 1- توزيع منحة تجارة بمبلغ قدره (6) مليون دولار لتنمية اقتصاديات المحافظات حيث بلغ عدد القروض الممنوحة وفق هذا البرنامج (2,099) قرصاً وبلغ حجم القروض (50,978) مليون دينار وبنسبة تدوير (722%)، حيث تقاس هذه النسبة بحجم الاقراض الحالي مقسوماً على مبلغ المنحة.
- 2- ادارة منحة الماء المخصصة للمشاريع الزراعية حصرياً بمبلغ قدره (1) مليون دولار بواسطة (4) مصارف وهي (مصرف بغداد ، مصرف اشور ، مصرف الشمال ، مصرف الشرق الاوسط) ولعدد من المحافظات على اساس اقراض مشاريع زراعية او صناعة منتجات زراعية وحيوانية او خدمات زراعية موزعة الى (127) قرصاً وبتحويل بلغ مقداره (3,971) مليون دينار وبنسبة تدوير (338%).

3- ادارة منحة دعم المجاميع المحرومة بمبلغ مقداره (9) مليون دولار المخصصة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من المهجرين وساعد هذا البرنامج على توليد الدخل الذي يمكن هذه المجاميع من تمويل المشروع وتأهيله حيث اسهم هذا البرنامج في مساعدة (2,255) مقترض وبتنويل مقداره (28,545) مليون دينار وبنسبة تدوير (65%).

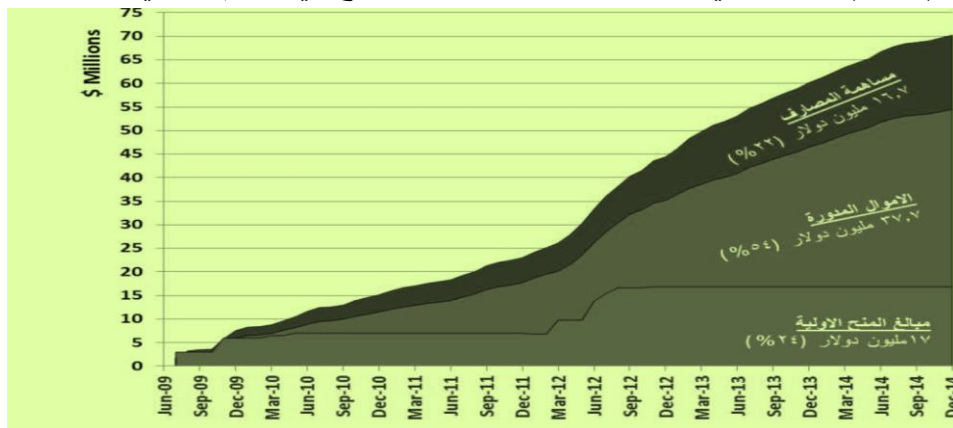
4- حيث بلغت قيمة قروض برامج الشركة لدعم وخدمة جميع فئات المجتمع من خلال تقديم قروض تساهم في انشاء مشاريع جديدة او اعادة تشغيل مشاريع متوقفة والتي شملت فئات المجتمع من المهجرين ، الاقليات ، الشباب) مبلغاً قدره (70) مليون دولار وبهذا وفرت فرص عمل مباشرة وغير مباشرة جديدة بلغت (9,050) فرصة عمل موضح في الجدول (14) :-

جدول (14)

يبين عدد القروض الممنوحة ومبالغها وفرص العمل المباشرة وغير المباشرة

الفئات	عدد القروض الممنوحة	مبلغ القروض الممنوحة \$	فرص عمل مباشرة	فرص عمل غير مباشرة	مجموع الكلي لفرص العمل
مهجرين	2,215	24,235,037	2,424	3,805	6,229
نساء معيلات	990	12,207,205	1,221	1,917	3,138
اقلية مسيحية	382	4,500,489	450	707	1,157
اقلية يزيدية	162	1,891,139	189	297	486
اخرى	365	23,269,646	2,327	3,653	5,980
المجموع	4,114	66,103,516	6,611	10,379	16,990

وكانت نتائج الاقتراض بعد (6) سنوات لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة للمحفظة الاستثمارية (محفظة القروض) لهذه الشركة لم تتجاوز (7) مليون دولار الامر الذي يفسر تدوير الاموال المستلمة خلال (6) سنوات ، حيث يمثل مبلغ المنحة المستلمة نسبة (24%) من المحفظة الاقتراضية ونسبة التدوير (54%) من المحفظة الكلية من حيث ان نسبة المشاركة الكلية من قبل المصارف المساهمة بلغت (22%) من اجمالي المحفظة الاقتراضية كما موضح في الرسم البياني.



التوزيع الجغرافي لشبكة اقراض الشركة

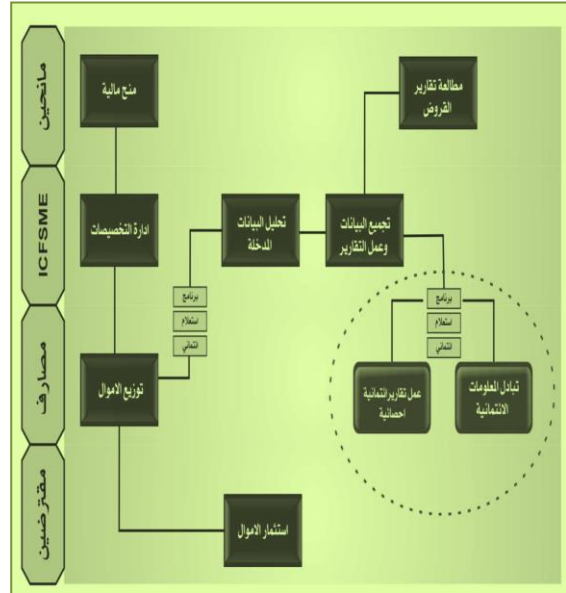
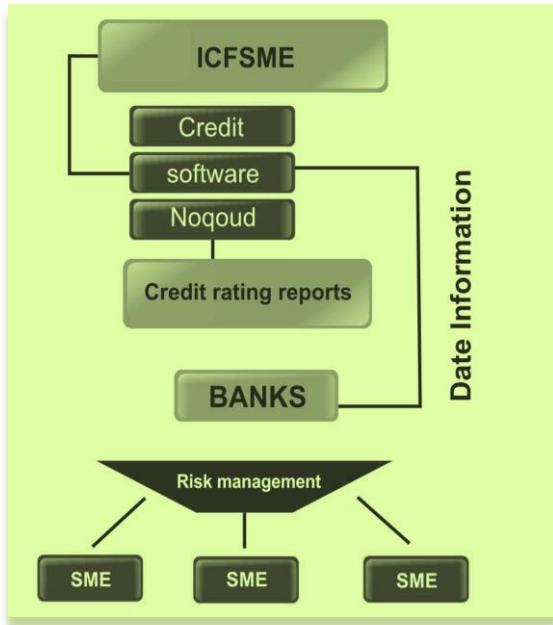
تقوم الشركة بتوزيع قروضها على (18) محافظة من خلال شبكة من (8) مصارف خاصة بفروعها البالغة (99) فرعا موزعة الى (34) فرع في بغداد و (31) فرع في المحافظات الشمالية و(34) فرع في المحافظات الجنوبية الذي ساهم في تحقيق طموح الشركة للتوسع مستقبلا . وترتكز (80%) من القروض الممنوحة في محافظات الشمال وشمال ووسط البلاد وذلك لتوفر الثقافة المصرفية في هذه المناطق .

جدول (15) يبين عدد ومبالغ القروض حسب المناطق الجغرافية في العراق		
التفاصيل	مبلغ القرض	عدد القروض
المحافظات الشمالية	16,914	1299
المحافظات الوسطى الشمالية	40,771	2646
المحافظات الوسطى الجنوبية	8,436	386
المحافظات الجنوبية	4,364	148
المجموع	70,485	4479

الرقابة المتبعة من قبل الشركة على التسهيلات الممنوحة

وبهدف حماية الاموال الممنوحة من قبل الشركة للزبائن اتبعت الشركة الاساليب المتبعة في عمليات غسل الاموال وتمويل الارهاب وما ترافقها من استخدام الاساليب الحديثة في عملية غسل الاموال والاستفادة من الثغرات في بعض القوانين والانظمة التي تتركز عليها بعض الدول ، الامر الذي يضع القطاع المصرفي في مواجهة التحديات الخطيرة ويستوجب على القطاع المصرفي والمالي زيادة اجراءات التحقق والتدقيق للحد من مخاطر العمليات المالية المشبوهة من خلال تفعيل دور مجموعات الامتثال في مؤسساتها وخاصة المجموعة المصرفية منها.

اتبعت الشركة خطوات هامة للرقابة على الائتمان وتصنيف الزبائن الراغبين في الحصول على التسهيلات الائتمانية ، لتحديد جدارة الزبون ومقدرته على السداد، ومن اهم تلك الخطوات : تأسيس الشركة لنظام وقاعدة بيانات ائتمانية (نظام نقود) ، وهو برنامج متخصص لمتابعة القروض الممنوحة على برنامج الشركة وتقييم عمليات الاقراض بشكل الكتروني بما يتفق مع تنفيذ سياسات واتفاقيات الشركة مع المصارف المساهمة وتقييم المخاطر الائتمانية المبينة على زبائن تم التعامل معهم سابقا عن طريق مصارف اخرى بشكل الكتروني عن طريق ادخال اسم او رقم هوية الاحوال المدنية للزبون ، وكما موضح بالشكل الاتي:



تطوير عمل الشركة

تسعى الشركة على تدريب وتطوير الكوادر الوسيطة لديها لتصل الى المستويات القيادية استنادا الى اهتمامها في متابعة عملها المهني المتمثل بمتابعة القرض وهو من الاولويات التي يجب على المصرف مراعاتها وتطبيقها وفي حالة تعثر القرض تبدأ عملية المتابعة على قدرة القائمين على هذا النشاط ومدى توفر الخبرة والحدس الائتماني الذي يعتمد على قيام المصارف بإعداد تحليل متكامل لمحفظتها الائتمانية شهريا وعند الحاجة للوقوف على الوضع العام لنشاطها الاقراضي ودراسة مؤشرات تعثر القرض من حيث:-

- 1- المقترضين الأكثر تعثرا وطبيعة عمل المقترض ، ظروف السوق ، القدرة الشخصية.
- 2- حجم ونسبة القروض المتعثرة لدى كل قطاع من القطاعات الاقتصادية.
- 3- الاهتمام بمركز الابحاث والدراسات الاقتصادية والمصرفية لتساعد في صياغة السياسات واتخاذ القرارات الائتمانية للمصرف.
- 4- انشاء المؤسسات للتقييم الائتماني (CREDIT BUREAN) مهتما بدراسة القدرة الائتمانية للمقترض بحيث يلزم طالب القرض بالحصول على تقييم هذه المؤسسات للقروض التي تزيد مبالغها عن حد معين.

الخطط المستقبلية للشركة

استمرت الشركة ومنذ تأسيسها على وضع الخطط المستقبلية التي تهدف الى توسيع نشاطها المالي وتقديم اكبر عدد من الخدمات لتحقيق الربح من جهة كونه مؤشر لنجاح اي مؤسسة وتحقيق الخدمات للمجتمع التي قامت من اجلها اضافة الى مساهمتها في النمو الاقتصادي من خلال تشغيل الايدي العاملة وتخفيض مستوى البطالة وتحسين المستوى المعاشي لبعض شرائح المجتمع المستهدفة واهم هذه الخطط والمشاريع المستقبلية:-

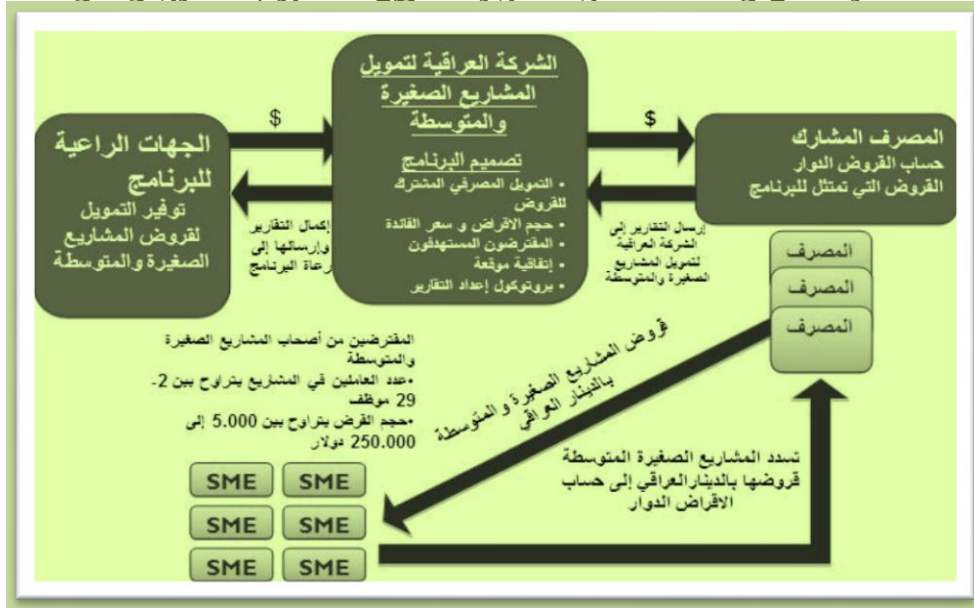
1- التوجه للحصول على تمويل حكومي ضمن منهاج الاصلاح الاقتصادي الذي يتبناه البرنامج الحكومي 2015- 2018 وفق اسس حديثة وتنوع مصادر الدخل ودعم القطاع الخاص وتنمية وتشجيع الاستثمارات في القطاعات المختلفة، وقدمت الشركة مقترحاً لتخصيص مليار دولار لاستخدامه في تمويل المشاريع عن طريق شبكة المصارف المساهمة الخاصة .

2- وضعت الشركة خطة لتأسيس صندوق مخصص للقروض المجمعة بين المصارف المساهمة في الشركة والمصرف العراقي للتجارة (TBI) ووضع آلية لعمل الصندوق وشكل المشاركة مع تشكيل لجان مشتركة لدراسة القروض من مشاريع استراتيجية وتحديد اسلوب المنح والتسديد والضمانات اللازمة للاقراض.

3- وضع دراسة لتحويل الشركة من محدودة الى مساهمة.

4- وضع خطة لزيادة راس المال وذلك من خلال تحويل الجزء المتبقي من المنح المستلمة وبمشاركة المصارف المساهمة بحصة مماثلة في هذه الزيادة.

مخطط لآلية عمل ونشاطات الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة



ب- الشركة العراقية للكفالات المصرفية / شركة مساهمة

تأسست الشركة العراقية للكفالات المصرفية كشركة مالية غير مصرفية ذات مسؤولية محدودة بموافقة البنك المركزي العراقي ، وفي عام 2009 أقرّت الهيئة العامة التحول الى شركة مساهمة من خلال زيادة راس المال ودخول مساهمين جدد استنادا الى موافقات البنك المركزي العراقي ودائرة سجل الشركات، وبموجب احكام قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997.

وتتمثل مهمة الشركة في ان تكون الجهة الرئيسة التي تقدم الكفالات لقروض المؤسسات المالية المصرفية الخاصة لتصل الى (75%) من القروض الممنوحة من قبل المصارف المشاركة والتي بحدود (5-250) الف دولار او مايعادلها بالدينار العراقي.

وكان نشاط الشركة العراقية للكفالات المصرفية لعام 2014

1- بلغ رأس مال الشركة (7.9) مليار دينار عراقي منذ عام 2010 لغاية 2014/12/31 ، الذي تم زيادته بعد ان كان (7) مليار دينار في العام 2009 ، وجاءت هذه الزيادة من خلال الارباح المتراكمة وعن طريق رسملة رأس المال ، وبلغ مخصص ضمان القروض (496,747) الف دينار منذ 2014/1/1 مضافا اليه (92,227) الف دينار ليصبح (588,974) الف دينار في نهاية 2014/12/31.

2- ارتفع عدد المصارف المشاركة في الشركة الى (14) مصرفا عراقيا خاصا ومشاركة وبنسبة مساهمة بلغت (99.55%) وشركة وساطة مالية واحدة بنسبة مساهمة (0.28%) و (16) شخص مساهم بنسبة مساهمة (0.17%) لعام 2014.

3- انخفض عدد القروض المضمونة الى (1076) قرضا مضمونا كما في نهاية عام 2014 مقارنة بعدد القروض المضمونة البالغة (2865) قرضا مضمونا في نهاية عام 2013 اي نسبة انخفاض (62.2%).

4- بلغ عدد القروض المضمونة حسب المصارف المانحة (11825) قرض مضمون منذ بدأ العمل بالشركة في عام 2006 لغاية 2014/1/31 وكما موضح ادناه :

تقدم مصرف بغداد بالمرتبة الاولى من حيث عدد القروض المضمونة التي بلغت (2725) قرضا مضمونا وبأهمية نسبية (23%) منذ بداية عمل الشركة لغاية 2014/1/31 وهي نسبة ارتفاع كبيرة، يليه مصرف الخليج بالمرتبة الثانية بلغت (2414) قرضا مضمونا بأهمية نسبية (20.4%)، اما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب مصرف اشور والتي بلغت (2369) قرضا مضمونا وبأهمية نسبية (20%) ، اما المرتبة الرابعة فكانت من نصيب مصرف الشرق الاوسط بلغت (1368) قرضا مضمونا وبأهمية نسبية (11.6%)، اما المصارف (الهدى والموصل وبابل وسومر والبصرة والمتحد والاستثمار والاهلي والشمال) فكان عدد القروض فيها يتراوح ما بين (21-896) وبأهمية نسبية بلغت (25%).

5- وكان التوزيع الجغرافي للقروض المضمونة منذ بداية عمل الشركة 2006 لغاية 2014/12/31 كما موضح ادناه:

تصدرت محافظة بغداد المرتبة الاولى لعدد القروض المضمونة البالغة (5411) قرضا مضمونا، والتي بلغت اهميتها النسبية (45.8%) ، تليها المحافظات في اقليم كردستان، حيث بلغ عدد القروض المضمونة في محافظة السليمانية فقد بلغ عدد القروض المضمونة (1146) قرضا مضمونا تليها محافظة اربيل (950).

وفيما يخص المحافظات الشمالية الباقية يتراوح العدد فيها بين (66 - 309) قرصاً مضموناً ، بأهمية نسبية (23.2%) ، تليها المحافظات الجنوبية بعدد يتراوح بين (136-359) قرصاً مضموناً بأهمية نسبية (8.2%)، ويتراوح العدد في المحافظات الوسطى بين (105 - 692) قرصاً مضموناً بأهمية نسبية (22.8%).

6- تركزت القروض المضمونة في القطاعات التجارية والخدمية ،والانشائية المتمثلة بأستيراد المواد الاستهلاكية والكمالية بأهمية نسبية (56% ، 20.8% ، 16.3%) ولا تشكل هذه القروض المضمونة قيمة اضافية الى الناتج المحلي الاجمالي الامر الذي يحتاج الى تشريع قوانين وتعليمات تحمي المنتج الوطني لتشجيعه للحد من الاستيرادات وتفعيل التعرفة الكمركية لتشجيع الصناعة الوطنية.

7- انخفض عدد القروض المضمونة في جميع القطاعات الاقتصادية (التجاري والخدمي و الانشائي والصناعي والصحي والزراعي والسياحي) لعام 2014 بنسب (59.1% ، 72.3% ، 51.7% ، 66.15% ، 39.1% ، 33.3% ، 90.47%) على الترتيب مقارنة مع عام 2013.

8- ارتفع عدد فرص العمل في المشاريع القائمة الى (20289) فرصة عمل قائمة في عام 2014 مقارنة بالعدد (19021) فرصة عمل قائمة في عام 2013 ، اي (1268) فرصة عمل قائمة خلال عام 2014 ، وكذلك ارتفعت فرص العمل في المشاريع الجديدة الى (5479) فرصة عمل جديدة في عام 2014 مقارنة بالعدد (5129) فرصة عمل جديدة لعام 2013، اي (350) فرصة عمل جديدة ، وهي مساهمة طفيفة في تخفيض معدل البطالة في العراق .

9- انخفض عدد القروض المضمونة الممنوحة لفئة الذكور في عام 2014 الى (824) قرض مضمون بعد ان كان (2354) قرض مضمون اي بنسبة (64.9%) عن عام 2013 ، وكذلك انخفض هذا العدد لفئة الاناث في عام 2014 الى (252) قرض مضمون بعد ان كان (511) قرض مضمون اي بنسبة (50.7%) عن عام 2013.

10- انخفضت المحفظة الائتمانية للشركة الى (21.8) مليار دينار في عام 2014 بنسبة (21.9%) عن عام 2013 والبالغ (27.9) مليار دينار، وبلغت قيمة المحفظة التراكمية للشركات المساهمة في الشركة (135.1) مليار دينار.

تأسس مركز الإبداع العراقي سنة 2009، لأستكمال مشروع التداول الإلكتروني، وهو مؤسسة ذات نفع عام والجهة الوحيدة المخولة بموجب القانون رقم (74) لسنة 2004 بتسجيل الاوراق المالية وحفظ ونقل ملكياتها وايداعها واجراء المقاصة والتسوية عليها، باعتماد المعايير الدولية لتوفير بيئة استثمارية آمنة ومستقرة وداعمة للاقتصاد الوطني، ويهدف المركز بصورة خاصة الى تعزيز ثقة المستثمرين بالاوراق المالية ووضع تعليمات وقواعد تحد من مخاطر عمليات الايداع والتسوية تتسم بالعدالة والشفافية والسرعة والامان والمهنية العالية.

وفي عام 2014 انجزت المرحلة الاولى من مشروع ادارة بيانات مركز الابداع العراقي المتمثلة في انجاز نظام المساهمين الموحد للشركات المساهمة المدرجة من قبل (فريق عمل قسم الانظمة في مركز الابداع) وتوزيعه الى (60) شركة مدرجة لتحقيق متطلبات ادارتها في ضوء التعليمات والقوانين التي نشرتها هيئة الاوراق المالية.

بلغ عدد الاسهم المودعة للعراقيين في الشركات المساهمة المسجلة في مركز الابداع العراقي (3,982.9) مليار سهم، من مجموع رؤوس اموالها البالغ (5,732.1) مليار سهم بنسبة ايداع (69.5%)، وبلغ عدد الاسهم المودعة لغير العراقيين (1,296.9) مليار سهم اي بنسبة (22.6%)، وبذلك يكون اجمالي نسبة ايداع الاسهم (92.1%).

ارتفع عدد المودعين للشركات المتداولة في سوق العراق والمسجلة في مركز الابداع في نهاية عام 2014 الى (77,157) مودع مقارنة بعدد المودعين (37,402) مودع في نهاية عام 2013 ، وبنسبة ارتفاع (106%)، ويعود سبب هذا الارتفاع الى زيادة عدد الاشخاص المودعين في عام 2014 الى (75,645) مودع، وبنسبة ارتفاع (3.7 %) عن عام 2013، بينما انخفض عدد الشركات والدوائر الحكومية المودعة الى (1,507) شركة مودعة في عام 2014 وبنسبة انخفاض (6.6%) عن عام 2013.

بلغ عدد المساهمين المودعين من خارج سوق العراق للاوراق المالية والمسجلة في مركز الابداع العراقي لغاية 2014/12/31 (28,117) مودع ، وكان عدد الاشخاص المودعين (27,799) فردا وعدد الشركات والدوائر الحكومية المودعة (318) شركة ودائرة حكومية وصندوق استثمار.

ولتطوير العلاقات الخارجية والداخلية مع المؤسسات والاتحادات المعنية بالسوق المالي ومراكز الابداع العربية والعالمية، شارك مع مركز الابداع العراقي في مؤتمر الاستثمار لسوق العراق للاوراق المالية- الامارات العربية المتحدة اضافة الى مشاركته في الاجتماعات الخاصة باعتماد مراكز الابداع في الشرق الاوسط وشمال افريقيا (AMEDA) عمان- مسقط، وتم الاتفاق مع شركة مصر للمقاصة والابداع والقيد المركزي لتدريب كادر مركز الابداع.

- يخطط مركز الايداع العراقي مستقبلاً الى القيام بالاتي:

- الاستمرار في فتح حسابات المساهمين غير المودعين وتسجيل اسهمهم للشركات المدرجة ، وتسجيل اسهم الشركات التي ستدرج مستقبلاً بالاعتماد على الاجراءات المتبعة في المركز لتنظيم عملية التسجيل والايداع لتلك الأسهم ، وتسجيل الاسهم بعد زيادة رؤوس الاموال للشركات المدرجة.
- استمرار التعاون مع مراكز الايداع العربية والعالمية وتبادل الخبرات والتدريب.
- اطلاق خدمة الاستعلام عن رصيد المساهم عبر الموقع الالكتروني في مركز الايداع (ComWWW.idc.stocs).
- مراقبة وضع تداولات المستثمرين عبر اكثر من شركة وساطة على نفس الورقة المالية خلال المدة نفسها.
- استكمال المرحلة الثانية من مشروع نظام ادارة بيانات مركز الايداع العراقي واتمته عمل جميع اقسام المركز.

جدول (16)

يوضح الجدول الاتي مؤشرات مركز الايداع العراقي منذ بدء التداول الالكتروني في سوق العراق للاوراق المالية في 2009/4/19 لغاية 2014 /12/31 .

عدد الشركات المسجلة		83
راس المال المسجل (مليار سهم)		5,732,1
مجموع الاسهم المودعة (مليار سهم)		5,279.9
نسبة الاسهم المودعة الى المسجلة		%92.11
المؤشر	عراقي	غير عراقي
ملكية المساهمين (مليار سهم)	3,982.9	1,296.9
عدد المستثمرين (المفتوح لهم حساب)	38,446	1,333
عدد المستثمرين (أفراد)	38,119	1,226
عدد المستثمرين (شركات)	327	72
عدد المستثمرين (محافظ استثمارية)	0	35
عدد المستثمرين (المالكين للأسهم المودعة)	70,732	6,425

المصدر/التقرير السنوي عن مركز الايداع العراقي لعامي 2013 و 2014

13- الشركة العالمية للبطاقة الذكية

هي اول شركة في الوطن العربي والشرق الاوسط تقوم باستخدام تقنية البايومترية في مجال خدمات الحلول التكنولوجية، يبلغ رأسمالها (3) مليار دينار مايعادل (2.6) مليون دولار، تأسست من خلال الشراكة بين مصرفي الرافدين والرشيد مع المنظومة العراقية للدفع الالكتروني، وتخضع حساباتها لديوان الرقابة المالية وضوابط وقانون البنك المركزي العراقي، وتعمل وفق اعتماد استراتيجية جديدة لتطوير اعمال مؤسسات ودوائر الدولة لتعزيز المنافسة واستمرارية عملهم في اطار تقني من خلال توظيف التكنولوجيا واستثمارها في تحقيق حاجات الجمهور والتواصل مع التطورات والمستجدات العالمية. ساهمت الشركة في توظيف (595) موظفاً من ذوي الكفاءة في مجال هندسة المعلومات والاتصالات والقطاع المصرفي وادارة الاعمال بزيادة مقدارها (57) موظفاً عن عام 2013، كما وفرت اكثر من (5000) فرصة عمل للمصارف الحكومية والخاصة ونقاط البيع التي تقدم الخدمات في جميع محافظات العراق.

تسعى الشركة الى تقديم افضل الخدمات للمواطنين في كافة القطاعات وفي مناطق العراق كافة، من خلال متابعتها مع وزارة المالية لآخر المستجدات والتطورات التقنية الحديثة وصولاً لتحقيق هدفها (اصدار عشرة ملايين بطاقة الكترونية) يمكن استخدامها عبر (30,000) نقطة بيع، وصدار بطاقات متخصصة مثل (البطاقة المالية ، البطاقة الصحية، البطاقة التموينية ، البطاقة الشخصية ، والسكن ، بطاقة ملكية وقيادة المركبات ، بطاقة كي كمحفظة توفير).

تمتلك هذه البطاقة سعة عالية لحفظ وتحميل بيانات المواطنين المختلفة كبصمة الاصابع وبصمة العين التي توفر حماية عالية جداً من التلاعب والتزوير ، كما تقدم هذه البطاقة خدمات مصرفية وغير مصرفية التي تضمن لحاملها استلام مستحقاته من اي فرع لمصرفي الرافدين والرشيد اضافة الى (13) مصرفاً خاصاً وامكانية الحصول على سلف الصغيرة بضمان الراتب ، وتوفير حركة آمنة لتناقل النقد والمصارف والدول للقضاء على ظاهرة النقد المزور والتالف.

انشطة الشركة

1- ارتفع عدد الجهات المتعاقدة مع هذه الشركة الى (337) جهة في عام 2014 بزيادة مقدارها (123) جهة عن عام 2013، ويفسر هذا اعتماد غالبية الدوائر على خدمات هذه البطاقة من خلال تأمين ونشر اعداد كبيرة من اجهزة نقاط البيع في عموم العراق. حيث ارتفع عدد مراكز البطاقة في محافظة بغداد الى (95) مركزاً لعام 2014 بنسبة (43.94%) مقارنة مع عام 2013 والبالغ (66) مركز، تليها محافظة النجف الى (55) مركز لعام 2014 بنسبة (7.84%) مقارنة مع عام 2013 والبالغ (51) مركز، وجاءت محافظة ذي قار بالمرتبة الثالثة بـ (31) مركز لعام 2014 بنسبة (14.8%) مقارنة مع عام 2013 والبالغ (27) مركز، فيما جاءت محافظة بابل في المرتبة الرابعة بـ (20) مركزاً لعام 2014 وبنسبة (17.65%) مقارنة

مع عام 2013 والبالغ (17) مركزا، وتوزعت (136) مركزا على بقية محافظات العراق عدا محافظات اقليم كردستان .

2- ارتفع عدد البطاقات الالكترونية المستخدمة في جميع الدوائر الحكومية (3,494,714) بطاقة الكترونية في عام 2014 بزيادة مقدارها (802,880) بطاقة الكترونية مقارنة بعام 2013، وذلك لأعتماد احد عشر مجلس محافظة على بطاقة كي كارد.

3- ارتفع عدد منافذ تقديم خدمات بطاقة كي الى (2,158) منفذا في عام 2014 وبزيادة مقدارها (645) منفذا في عموم مناطق العراق، وذلك لزيادة فتح التراخيص لفتح منافذ تقديم البطاقة.

4- ارتفع عدد المصارف المرخصة لاصدار البطاقة وتقديم خدماتها الى (13) مصرفا في عام 2014 بزيادة مقدارها مصرفا واحد مقارنة بعام 2013.

5- ارتفع اجمالي النقد الموزع الى حاملي البطاقة الى (14,941) مليار دينار في عام 2014 بزيادة مقدارها (4,519) مليار دينار عن عام 2013.

14- شركة اموال لخدمات الصيرفة الالكترونية

وهي شركة عراقية ذات مسؤولية محدودة تضم (14) مصرفا عراقيا خاصا كمساهمين ومستفيدين من خدمات الصيرفة والدفع الالكتروني واخذ دور الريادة في توفير تلك الخدمات للسوق المحلي العراقي، يبلغ رأسمالها (180) مليون دينار عراقي وعدد فروعها (فرع واحد في بغداد) ، ولديها (35) جهاز صراف آلي تملكها المصارف (5) اجهزة لمصرف اشور، (5) المصرف التجاري العراقي، (22) مصرف الخليج، و(3) مصرف الموصل)، وصدرت المصارف (اشور، التجاري العراقي، مصرف الخليج، مصرف الموصل) (9224) بطاقة الكترونية، ولدى الشركة عدد من نقاط البيع العاملة (POS) (800) نقطة بيع منتشرة في عموم العراق .

كما تعمل شركة اموال وفق ترخيص من قبل وزارة التجارة العراقية وموافقة البنك المركزي العراقي للعمل كمجهز لخدمات الدفع الالكتروني للقطاع المصرفي والسوق العراقي .
الخطة المستقبلية للشركة :

- تسعى شركة الاموال لخدمات الصيرفة الالكترونية للانضمام الى منظومة الدفع الالكترونية والتي هي الان قيد الانشاء من قبل البنك المركزي العراقي .

- العمل على التوسع بالعمل في الخدمات والمدفوعات الالكترونية عن طريق زيادة حجم العمل في الآتي:

1. اصدار عدد اكبر من البطاقات الالكترونية .

2. نشر وتنصيب اجهزة صرافات آلية اكثر (ATM).

3. نشر وتنصيب اجهزة نقاط بيع اكثر (POS).

الدفع بواسطة اجهزة الهواتف النقالة

العوامل المشجعة على استخدام وسيلة الدفع بواسطة الموبايل

- 1- تمثل الوسائل والادوات المصرفية الالكترونية اضافة جديدة ومتميزة للعمل المصرفي، وليست بدائل عن ادوات الصيرفة التقليدية، بل انها تتكامل معها لاشباع حاجات الجمهور.
- 2- تعتبر قناة حديثة للمدفوعات اضافة الى الوسائل التقليدية الاخرى.
- 3- تعتبر وسيلة اضافية لتقديم المزيد من الخدمات المصرفية في العراق.
- 4- اداة لتحسين الوعي المصرفي والمالي .
- 5- وسيلة ناجحة ولا تحتاج الى مستلزمات يجب توفيرها من قبل الافراد، خاصة وان غالبية البالغين لديهم اجهزة اتصال حديثة يمكن استخدامها.
- 6- توفير الخدمات المصرفية المتعلقة بالدفع بشكل ميسر وعادل.

مستلزمات نجاح المشروع

- 1- خفض التكاليف ، حيث يعد خفض التكاليف من العوامل الرئيسة المساعدة في نجاح الشركة.
2. وضع مخططات تفصيلية حول خطوات العمل في استخدام الهاتف لتسديد المدفوعات مع الكلف المتعلقة بكل خطوة لغرض استخراج (مركز الكلفة) الذي تتطلبه محاسبة التكاليف.
- 3- قيام الشركة بوضع ستراتيجيات متوسطة وطويلة الاجل لاكتساب المزيد من الاسواق، اضافة الى اعتماد مبدأ الاستمرارية وتحسين جودة الخدمة المقدمة وشفافيتها.
- 4- اعتماد الشركة لنظام رقابة فعال يمكن من خلاله المحافظة على سرية المعلومات، ومنع اختراق حسابات الزبائن
- 5- المراعاة الدقيقة للضوابط والتعليمات الصادرة من قبل البنك المركزي العراقي المستندة الى احكام قانون مكافحة غسل الاموال رقم 93 لسنة 2004.
- 6- اختيار عناصر بشرية مدربة تدريبا متطورا وفق احدث التجارب الدولية وتحسينها ضد عملية الاختراق.
- 7- وضع سياسات امنية داخلية وارشادية لسلامة الامن الالكتروني والعمليات.
- 8- اعتماد الشركة لنظام الادارة ومواجهة المخاطر المحتملة ذات العلاقة بعملها.
- 9- قيام الشركة باجراء دراسات واستبيانات توزع على المتعاملين للاطلاع على آراءهم بخدماتها والمشاكل التي يواجهونها لغرض معالجتها.
- 10- قيام الشركة بتصميم صفحة تتناسب مع حجم شريحة موبايل الزبون لغرض ضمان استيعابها للمعلومات المتعلقة بعمليات الدفع.

15- المركز العراقي للاستشارات المالية والمصرفية

يمثل مركز الدراسات والاستشارات المالية والمصرفية أحد المراكز المستقلة ذات القاعدة الراسخة في مجال الاستشارات المالية والمصرفية ، حيث يمثل المركز فريق من الخبراء الإستشاريين العراقيين من المصرفيين واساتذة الجامعات والمهنيين المحترفين في مجال الإدارة المالية بوجهيها التمويل والإستثمار

كمركز متخصص في تقديم كافة الإستشارات التمويلية والإستثمارية ، ويعمل المركز وفق الثوابت المهنية والأخلاقية التي يؤمن بها اتحاد المصارف العراقية الخاصة من خلال اهدافه المتمثلة بالالتزام بالمعايير الأخلاقية والدينية و المهنية والشفافية في التعامل وصولا لتحقيق الانجازات المتكامل.

اولا: الاستشارات المالية
إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لكافة المشروعات الصغيرة والكبيرة الحجم القائمة منها ، او الجديدة.

2- تقييم الفرص الإستثمارية المتاحة في العراق.

3- تحليل وإدارة مخاطر النشاط الإستثماري.

4- تقييم البدائل المتاحة لتمويل التوسعات الإستثمارية المقترحة.

ثانيا : الإستشارات المصرفية

1- إختيار و ترشيح المصرف أو المؤسسة المناسبة لطبيعة العمل والنشاط التجاري.

2- إعداد الملف الإئتماني المتكامل المطلوب والتوصية بحجم ونوعية وشروط التسهيلات الإئتمانية المطلوبة وإعداد كافة الدراسات المالية المطلوبة في هذا الشأن .

3- مناقشة المصرف في شروط التمويل و ضماناته نيابة عن الزبون ومتابعة إجراءات الحصول على التمويل المعني سواء في مراحل الإستعلام أو التقييم أو الدراسة أو المعاينة وغيرها .

4- إعداد دراسات الجدوى التي تطلبها المصارف عند تقدم الزبون اليها للحصول على الإئتمان سواء التمويل مشروعات جديدة أو التوسع أو الإحلال.

5- إعداد الدراسات بشأن أوضاع مديونيات الزبائن مع المصارف وتقديم الإقتراحات بشأن أساليب العلاج وتقديم الإستشارات والدراسات في مجال الديون المصرفية .

6- القيام بإجراء الدراسات اللازمة لحسابات الزبائن مع المصارف وبصفة خاصة حسابات القروض والتسهيلات الائتمانية وذلك بغرض الوقوف على صحة الأرصدة والحسابات ومدى الالتزام بالعقود الموقعة بين الطرفين ومراجعة عقود القروض والتسهيلات قبل إبرامها مع المصارف وابداء الرأي الفني بشأنها .

7- تقديم الإستشارات في مجال المشاكل المرتبطة بالإعتمادات المستندية وخطابات الضمان وذات العلاقة بالمصارف وإعداد الدراسات والتصورات لحل هذه المشاكل .

8-المعاونة في تخفيض الأعباء المرتبطة بالمصاريف والعمولات والفوائد التي تخصمها المصارف على حسابات الزبائن وذلك من خلال تقديم المشورة بشأن أسعار الفائدة والعمولات والمصاريف وآلية الإحتساب المرتبطة بحيث يمكن في النهاية تخفيف العبء الحقيقي المترتب على التمويل.

16- مركز التدريب المصرفي في مصرف الخليج التجاري

استمر مصرف الخليج التجاري بتركيزه على النشاط التدريبي وذلك بأقامة دورات تدريبية في مختلف الانشطة المصرفية والاختصاصات المتنوعة لرفع كفاءة الاداء للعاملين في المصارف الحكومية والخاصة من خلال تطوير الانظمة والبرامجيات بما يخدم مسيرة المصرف لغرض تقديم افضل الخدمات للزبائن مع وضع اهداف علمية دقيقة لنمو وتطوير الصناعة المصرفية والموارد البشرية في المصارف (الحكومية ، الخاصة) بما يساهم في التنمية والتطوير في العراق من جانب وإثراء الكادر الوظيفي بالمعلومات الحديثة من جانب اخر ، ولاسيما التي تتعلق بالجانب الائتماني (خطابات الضمان) والتصاميم الحديثة لها من اجل تقليل حالات التزوير وتخفيض الخسائر الناجمة عنها وبدون مقابل لتعزيز اواصر الثقة بين المصرف ودوائر الدولة المختلفة، ومواكبة التطور الذي تشهده البنى الهيكلية للمصارف الذي بالنتيجة سيقود الى التوسع العمودي والافقي مع بناء استراتيجيات وسياسات حديثة مع تفعيل للأجهزة التخطيطية والبحثية والاحصائية.

تتلخص الانشطة التي قدمها المركز في مصرف الخليج خلال عام 2014 والمنفذة من خطة التدريب:

1- بلغت عدد الدورات المنفذة في الاختصاصات المصرفية كافة (15) دورة في عام 2014 مقارنة مع (12) دورة لعام 2013 ، وبلغ عدد المتدربين من الادارة العامة وفروع المصارف والمصارف الاخرى (الحكومية، الخاصة) و(الوزارت والجهات الاخرى) (316) موظف وكما مبين في الجدول (19) .

2- تم مشاركة (31) موظف من المصارف الحكومية والدوائر الرسمية و(94) موظف من المصارف الخاصة في هذا العام في الدورات المنفذة.

3- تشمل مواضيع الدورات (اصدار خطابات الضمان) النموذج الجديد الذي تم تصميمه وطبعه بمواصفات خاصة واكثر امانا ومميزة غير قابلة للتزوير، فضلا عن التدريب حول الاعتمادات المستندية ، اضافة الى التدريب على ادارة الجودة الشاملة والائتمان والاقرض ونظام المقاصة الالكترونية المحدث وتعلم اللغة الانكليزية.

4- بلغت نسبة تنفيذ خطة التدريب لعام 2014 بالمقارنة مع المخطط (95%) ونسبة النمو لعدد الدورات (30%).

مؤشرات الخطة التدريبية لعام 2015

- 1- التخطيط لتنفيذ (2) برنامج تدريبي في كافة اختصاصات العمل المصرفي الضرورية وعدد المتدربين المخطط (250) متدرب من موظفي المصرف و(50) متدرب من المصارف الاخرى.
- 2- اعداد مناهج الدورات من قبل الخبراء الاختصاصيين في مختلف المجالات التي تضمنتها مواضيع الدورات ووفق اسس علمية حديثة تواكب التطور الذي يشهده عالم المصارف حالياً.
- 3- زجّ موظفي المصرف بالدورات التي ينظمها مركز الدراسات المصرفية في البنك المركزي العراقي وذلك من اجل اكسابهم الخبرات.
- 4- التخطيط والتركيز على اقامة دورات وورش عمل تخص المواضيع المصرفية الائتمانية لتحسين الوضع الاقتصادي للبلد من خلال مساهمتها في زيادة التدفقات النقدية لخلق فرص عمل وحل الازمة المالية التي يمر بها البلد.

جدول (17)

الدورات التدريبية الداخلية المنفذة في مركز التدريب المصرفي لمصرف الخليج التجاري في عام

2014

المجموع	عدد المتدربين من المصارف (حكومية والدوائر وخاصة الحكومية)		عدد المتدربين من المصرف			موضوع الدورة او الندوة	
			الفروع		اقسام الادارة العامة		
	خاص	حكومي	المحافظات	بغداد			
42	4		12	13	13	الدورة التدريبية للقيادات المصرفية الوسطى	1
23	19		2		2	ورشة العمل في الاعتمادات المستندية لمشروع التنمية الامريكي	2
47	29	2	7	7	2	الدورة التدريبية لانظمة المدفوعات ومشروع المقسم الوطني	3
29	10			2	17	دورات تدريبية للغة الانكليزية	4
39				13	26	يوم تدريبي لأدارة الجودة الشاملة	5
33	18	4	5	3	3	الدورة التدريبية في الائتمان والاقراض وخطابات الضمان	6
24	14	2	4	2	2	الدورة التدريبية في الاعتمادات المستندية والحوالات الخارجية	7
8				8		الدورة التدريبية لاعداد وتأهيل الموظفين الجدد	8
43			20	20	3	الدورة التدريبية لأمناء الصناديق	9
23		23				الدورة التدريبية في خطابات الضمان والاعتمادات المستندية	10
5			5			الدورة التدريبية لنظام المقاصة الالكتروني	11
316	94	31	55	68	68	المجموع	

قائمة الجداول

- 1 جدول (1) التوزيع القطاعي للائتمان النقدي لعام 2014
- 2 جدول (2) التوزيع القطاعي للائتمان التعهدي لعام 2014
- 3 جدول (3) كفاية رأس المال للمصارف كافة لعام 2014
- 4 جدول (4) نسبة السيولة لعام 2014
- 5 جدول (5) النظام المصرفي الشامل
- 6 جدول (6) عدد الخدمات والعمولات المصرفية للمصارف كافة العاملة في العراق كما في 2014/12/31

ملحق جداول احصائية

جدول (1) التوزيع القطاعي للانتماء النقدي كما في 2014/12/31

(مليون دينار)

ت	المصارف	الزراعة والصيد والغابات	المناجم واستخراج الفحم	الصناعات التحويلية	الكهرباء والغاز	تجارة الجملة والمفرد والمطاعم والفنادق	النقل والتخزين والمواصلات	التمويل والتأمين والعقارات والخدمات	خدمات المجتمع	العالم الخارجي	التشييد والبناء	المجموع الكلي
1	الرافدين	282,218	10	15,554	40	178,115	712,170	559,747	9,842,054	657	2,773,463	14,364,028
2	الرشيد	40,718	0	561,893	2,753	160,891	1,207,971	0	1,115,995	0	2,977,302	6,067,523
3	الزراعي التعاوني	1,541,061	0	0	0	108,370	8,944	0	0	309	0	1,658,684
4	الصناعي	0	21,973	55,048	0	18,602	0	0	46,736	0	21,273	163,632
5	الغفاري	0	0	0	0	0	0	0	0	0	868,564	868,564
6	العراق للتجارة TBI	480	0	786,772	769,486	804,417	6,565	285,670	130,357	0	971,703	3,755,450
	مجموع الحكومي	1,864,478	21,983	1,419,266	772,279	1,270,395	1,935,650	845,417	11,135,142	966	7,612,305	26,877,881
1	بغداد	701	174	597	43,516	199,493	28,666	228	1,034	0	0	274,409
2	التجاري العراقي	58	0	1,670	6,951	5,634	1,289	18	532	37	693	16,881
3	العراقي الاسلامي	17	0	504	633	120,416	280	0	5,309	0	2,886	130,045
4	البصرة الاهلي	0	0	0	37,610	46,633	73,703	18,628	152,504	0	106,751	435,829
5	الشرق الاوسط	643	0	5,792	0	83,106	12,555	3,800	80,739	0	7,196	193,831
6	الاستثمار العراقي	78	0	2,337	0	166,243	1,065	6,051	3,042	0	27	178,843
7	المتحد للاستثمار	7,041	0	77,318	10,296	169,416	49,055	23,128	40,125	0	104,214	480,592
8	الاهلي العراقي	57	0	0	1,870	64,474	1,997	0	90,973	0	20,106	179,477
9	الانتمان العراقي	0	0	988	0	0	0	0	4,533	0	0	5,521
10	الاقتصاد	12,603	0	3,442	643	7,910	0	5,028	19,703	30	153,682	203,041
11	دار السلام	0	0	15,052	0	51,773	0	10,262	51,269	0	3,703	132,059
12	بابل	0	0	0	0	166,529	0	550	6,650	0	50	173,779
13	سومر التجاري	0	0	0	0	144,469	0	0	0	0	0	144,469
14	الوركاء	0	0	0	0	488,324	0	0	0	0	0	488,324
15	الخليج التجاري	26,404	0	34,542	0	147,259	17,941	35,496	20,370	0	36,332	318,345
16	ايلاف الاسلامي	0	0	0	0	109,129	0	0	0	0	0	109,129
17	الموصل	1,848	0	16,657	3,176	88,411	29,892	30,290	27,164	0	26,683	224,121
18	الشمال	5,270	0	91,791	0	206,894	0	0	29,781	0	183,770	517,506
19	الاتحاد العراقي	0	0	0	0	363,957	0	0	0	0	0	363,957
20	كورديستان	0	0	0	0	0	0	0	145,008	0	0	145,008
21	اشور الدولي للاستثمار	0	0	23,257	0	71,922	0	0	4,409	0	92	99,680
22	المنصور	1,001	0	2,955	0	93,614	0	0	9,278	0	6,268	113,116
23	البلاد الاسلامي	0	0	0	0	49,912	0	0	0	0	118,714	168,626
24	بجلة والفرات	337	0	12,897	61,418	93,080	0	3,605	0	3,605	43,138	218,080
25	التعاون الاسلامي	136	0	4,964	8	44,712	994	454	14,719	0	36,191	102,178
26	ملي ايران	0	0	0	0	25,548	0	0	0	0	0	25,548
27	عبر العراق	0	0	0	0	98,359	0	0	450	0	0	98,809
28	الوطني الاسلامي	0	0	0	0	0	0	82,650	165,302	0	93,490	341,443
29	الهدى	0	0	0	0	69,707	0	0	4	0	970	70,682
30	بيبلوس	163	0	0	466	95,628	583	0	306	2	0	97,148
32	الزراعي التركي	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
33	جيهان	0	0	0	0	0	0	0	42,159	0	196,792	238,951
35	التركوتننتننتال	0	0	7,840	0	5,959	0	0	1,562	0	8,296	23,657
36	اريل	0	0	0	0	0	0	0	108,923	0	0	108,923
37	أبو ظبي الاسلامي	15,954	0	70,087	0	60,700	0	0	107	0	0	146,849
38	الاقليم التجاري - أميرالد سابقاً	0	0	200,615	0	874	0	0	3,499	0	37,423	242,411
39	بيروت والبلاد العربية	8	0	2,847	103	13,314	755	0	14,537	0	76,494	108,058
40	بارسيان	0	0	0	0	0	0	0	2,532	0	0	2,532
41	التنمية الدولي	0	0	0	0	224,195	0	0	0	0	0	224,195
43	الاعتماد اللبناني	0	0	0	0	8,490	0	0	0	0	0	8,490
44	اللبناني - الفرنسي	0	0	0	0	14,205	0	0	0	0	0	14,205
45	البحر المتوسط	0	0	0	0	0	0	0	11,006	22,381	0	33,387
46	ستاندرد چارترد	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
47	إش التركي	0	0	0	11,384	410	0	0	27,070	0	1,444	40,308
48	فرنسبنك	0	0	0	0	0	0	0	8	0	0	8
49	الشرق الأوسط وأفريقيا	0	0	0	0	0	0	0	1,548	0	0	1,548
50	لبنان والمهجر	0	0	0	0	0	0	0	1,192	0	0	1,192
	مجموع الاهلي	72,319	174	576,152	178,074	3,600,699	218,775	220,188	1,087,346	26,055	1,265,406	7,245,188
	المجموع الكلي	1,936,796	22,157	1,995,418	950,354	4,871,094	2,154,425	1,065,605	12,222,489	27,021	8,877,710	34,123,069

بيانات أولية

2- المصدر: الكتب الرسمية للمصارف كافة العاملة في العراق لشهر كانون الأول عام 2014

جدول (2) التوزيع القطاعي للانتماء التعمدي كما في 2014/12/31*

(مليون دينار)

ت	الزراعة والصيد والغابات	المناجم وإستخراج الفحم	الصناعات التحويلية	الكهرباء والغاز	تجارة الجملة والمفرد والمطاعم والفنادق	النقل والتخزين والمواصلات	التمويل والتأمين والعقارات والخدمات	العالم الخارجي	التشييد والبناء	المجموع الكلي
1	الرافدين	50.00	177.00	0.00	4,789.00	3,273.00	62.00	5,588,043.84	2,726.12	5,615,916.96
2	الرشيد	0.00	0.00	39.00	16,588.00	121.00	0.00	0.00	848.00	18,588.00
3	الزراعي التعاوني	0.00	0.00	0.00	47.00	0.00	0.00	0.00	0.00	47.00
4	الصناعي									0.00
5	العقاري	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	290.00	290.00
6	العراق للتجارة TBI	0.00	0.00	0.00	5,580,285.00	28,780,313.00	62.00			34,360,598.00
	مجموع الحكومي	50.00	277.00	39.00	5,601,709.00	28,783,707.00	62.00	5,588,043.84	3,864.12	39,995,439.96
1	بغداد	0.00	181,786.00	0.00	177,058.00	0.00	0.00	0.00	0.00	358,844.00
2	التجاري العراقي	0.00	96.00	0.00	705.00	25.00	0.00	12,751.00	0.00	13,790.00
3	العراقي الإسلامي	530.00	7,431.00	29,819.00	53,346.00	5,937.00	200.00	85,489.00	111,008.00	293,912.00
4	البصرة الاهلي	0.00	0.00	29,147.00	3,847.00	0.00	19,235.00	0.00	29,398.00	102,099.00
5	الشرق الأوسط	0.00	1,491.00	0.00	1,822.00	0.00	0.00	18,234.00	1,204.00	156,542.00
6	الاستثمار العراقي	0.00	49,003.00	18,568.00	96,561.00	4,161.00	696.00	0.00	2,230.00	172,266.00
7	المتحد للاستثمار	39,783.00	0.00	309,313.00	199,657.00	0.00	0.00	116,349.00	117,307.00	929,621.00
8	الاهلي العراقي	0.00	0.00	0.00	228,148.00	0.00	0.00	0.00	0.00	228,148.00
9	الانتماء العراقي	0.00	14.00	0.00	8,825.00	45,362.00	76,895.00	33.00	58.00	131,187.00
10	الاقتصاد	63,247.00	625.00	145,917.00	2,500.00	74,997.00	14,999.00	2,000.00	276,581.00	913,225.00
11	دار السلام	0.00	7,250.00	16,442.00	15,640.00	28,719.00	33,610.00	1,560.00	5,231.00	110,832.00
12	بابل	0.00	7,004.00	705.00	27,563.00	0.00	0.00	5,428.00	10,829.00	52,845.00
13	سومر التجاري	0.00	0.00	0.00	4,454.00	0.00	0.00	0.00	0.00	4,454.00
14	الوركاء	0.00	0.00	0.00	134,824.00	0.00	0.00	0.00	0.00	134,824.00
15	الخليج التجاري	11,819.00	0.00	27,821.00	112,761.00	11,990.00	13,044.00	30,455.00	45,065.00	253,090.00
16	ايلاف الإسلامي	0.00	0.00	0.00	256,794.00	0.00	0.00	0.00	0.00	256,794.00
17	الموصل	0.00	69.00	525.00	55,975.00	9,383.00	323.00	4,348.00	8,908.00	79,633.00
18	الشمال	0.00	51,263.00	0.00	156,579.00	0.00	0.00	69,643.00	190,027.00	467,512.00
19	الإتحاد العراقي	0.00	0.00	0.00	537,036.00	0.00	0.00	0.00	0.00	537,036.00
20	كوردستان	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	326,594.00	0.00	326,594.00
21	أشور الدولي للإستثمار	0.00	0.00	0.00	0.00	107,412.00	0.00	0.00	0.00	107,412.00
22	المنصور	0.00	1,789.00	9,594.00	40,835.00	1,783.00	3,777.00	16,799.00	29.00	74,606.00
23	البلاد الإسلامي	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	407,871.00	407,871.00
24	نجدة والفرات	0.00	0.00	0.00	192,130.00	0.00	0.00	0.00	0.00	192,130.00
25	التعاون الإسلامي	0.00	0.00	1,943.00	9,581.00	59.00	25.00	1,909.00	55,369.00	68,886.00
26	ملي ايران									0.00
27	عبر العراق	0.00	0.00	0.00	109.00	0.00	0.00	0.00	0.00	109.00
28	الوطني الإسلامي	0.00	0.00	0.00	307,173.00	0.00	246,349.00	466,697.00	220,348.00	1,240,567.00
29	الهدى	0.00	0.00	0.00	195,453.00	0.00	0.00	0.00	0.00	195,453.00
30	ببيلوس	0.00	0.00	0.00	41,158.00	25,737.00	1,641.00	0.00	1,166.00	192,996.00
31	الزراعي التركي	0.00	83.00	663.00	0.00	0.00	0.00	114,360.00	0.00	115,106.00
32	جبهان	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	134,527.00	242,662.00	377,189.00
33	انتركونتيننتال	0.00	10.00	0.00	351.00	0.00	0.00	84.00	0.00	445.00
34	اربيل	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	324,279.00	0.00	324,279.00
35	ابو ظبي الإسلامي	5,513.00	0.00	0.00	45,649.00	0.00	0.00	583.00	29,387.00	81,132.00
36	الإقليم التجاري - أميرالد سابقاً	0.00	7,571.00	306.00	673.00	7.00	0.00	17,700.00	0.00	26,257.00
37	بيروت والبلاد العربية	0.00	0.00	0.00	21,690.00	0.00	0.00	19,893.00	26,218.00	67,801.00
38	بارسيان	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	372.00	0.00	372.00
39	التنمية الدولي	9,564.00	0.00	17,664.00	96,931.00	17,505.00	15,566.00	24,453.00	5,646.00	295,909.00
40	الإعتماد اللبناني	0.00	0.00	0.00	27,626.00	0.00	0.00	0.00	0.00	27,626.00
41	اللبناني - الفرنسي	0.00	0.00	0.00	10,214.00	0.00	0.00	0.00	0.00	10,214.00
42	البحر المتوسط	0.00	0.00	2,754.00	72.00	0.00	0.00	76,853.00	10,919.00	90,613.00
43	ستاتنارد جارتزد	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	1,433,062.00	1,433,062.00
44	إش التركي	0.00	0.00	0.00	53,013.00	773.00	5.00	52.00	1,081.00	58,132.00
45	فرنسينك	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	228.00	0.00	228.00
46	الشرق الأوسط وأفريقيا	0.00	0.00	0.00	541.00	0.00	0.00	0.00	0.00	541.00
47	لبنان والمهجر	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	769.00	0.00	769.00
	مجموع الاهلي	130,080.00	2,471.00	815,575.00	3,117,294.00	333,850.00	426,365.00	2,164,909.00	1,805,431.00	10,912,953.00
	المجموع الكلي	130,080.00	2,521.00	815,852.00	3,117,294.00	333,850.00	426,427.00	7,344,555.84	1,809,295.12	50,908,392.96

بيانات أولية

المصدر: الكتب الرسمية للمصارف كافة العاملة في العراق لشهر كانون الأول عام 2014

جدول (3)
جدول كفاية رأس المال لاشهر عام 2014

ت	المصارف الحكومية	كانون الثاني	شباط	آذار	نيسان	ايار	حزيران	تموز	اب	ايلول	تشرين الاول	تشرين الثاني	كانون الاول
1	الرافدين	3%	3%	لم يرسل	لم يرسل	3%	لم يرسل	3%	3%	3%	3%	3%	لم يرسل
2	الرشيد	14%	14%	17%	16%	17%	17%	11%	11%	11%	11%	11%	10%
3	الصناعي	132%	130%	125%	122%	34%	180%	175%	114%	165%	109%	109%	153%
4	العقاري	17%	17%	17%	16%	16%	16%	16%	16%	17%	17%	16%	16%
5	الزراعي التعاوني	60%	65%	33%	53%	64%	53%	52%	56%	53%	50%	50%	52%
6	العراق للتجارة	42%	40%	41%	41%	41%	لم يرسل	34%	33%	34%	39%	39%	37%
	المصارف الخاصة												
1	مصرف بغداد	80%	80%	64%	64%	63%	63%	60%	62%	64%	57%	57%	58%
2	التجاري العراقي	569%	468%	516%	473%	463%	474%	698%	698%	707%	826%	808%	760%
3	مصرف الاستثمار العراقي	66%	65%	62%	91%	90%	117%	99%	91%	89%	84%	لم يرسل	93%
4	الشرق الاوسط	84%	82%	75%	75%	104%	106%	151%	151%	115%	115%	116%	109%
5	العراقي الاسلامي	56%	56%	68%	لم يرسل	58%	62%	62%	66%	54%	56%	62%	70%
6	المتحد للاستثمار	31%	31%	31%	30%	30%	30%	31%	31%	34%	34%	35%	38%
7	الاهلي العراقي	111%	121%	102%	149%	149%	142%	135%	135%	110%	106%	110%	111%
8	الائتمان العراقي	120%	173%	172%	173%	196%	187%	215%	217%	222%	237%	275%	286%
9	دار السلام	143%	182%	203%	209%	208%	161%	لم يرسل	174%	188%	144%	125%	102%
10	الاقتصاد للاستثمار	15%	16%	14%	16%	16%	لم يرسل	20%	لم يرسل	19%	19%	20%	لم يرسل
11	بسابل	97%	100%	100%	48%	78%	لم يرسل	78%	77%	162%	81%	86%	87%
12	الوركاء	35%	36%	37%	37%	37%	37%	37%	37%	37%	37%	38%	39%
13	سسومر	262%	261%	206%	222%	216%	210%	204%	215%	220%	220%	220%	186%
14	الخليج التجاري	64%	75%	76%	77%	76%	74%	71%	72%	75%	72%	72%	74%
15	ايلاف الاسلامي	42%	42%	42%	42%	42%	43%	43%	46%	50%	52%	54%	54%
16	الموصل	162%	133%	132%	145%	153%	153%	182%	157%	159%	159%	160%	149%
17	الشمال	41%	41%	40%	35%	43%	40%	41%	41%	55%	54%	55%	58%
18	الاتحاد العراقي	31%	29%	35%	36%	35%	35%	33%	39%	41%	39%	39%	39%
19	كوردستان	154%	170%	189%	167%	161%	163%	158%	182%	182%	210%	193%	207%
20	اشور	116%	115%	154%	185%	175%	157%	187%	135%	140%	133%	172%	138%
21	المنصور	222%	221%	233%	233%	228%	225%	226%	227%	226%	225%	220%	210%
22	أربيل	110%	109%	89%	87%	76%	76%	81%	83%	لم يرسل	لم يرسل	لم يرسل	74%
23	دجلة والفرات	37%	36%	50%	54%	54%	54%	60%	59%	59%	59%	58%	58%
24	البلاد الاسلامي	38%	38%	37%	40%	42%	41%	38%	42%	43%	47%	41%	43%
25	التعاون الاسلامي	63%	65%	68%	69%	70%	69%	70%	72%	73%	74%	72%	78%
26	مصرف الهدى	128%	124%	127%	123%	124%	171%	146%	146%	148%	152%	152%	154%
27	جيهان	63%	64%	65%	56%	62%	59%	63%	65%	62%	لم يرسل	65%	67%
28	المصرف الوطني الاسلامي	26%	32%	27%	لم يرسل	28%	30%	30%	لم يرسل	29%	27%	27%	24%
29	مصرف عبر العراق	2069%	2073%	2075%	2079%	3776%	566%	571%	403%	420%	517%	515%	342%
30	التنمية الدولي	58%	59%	83%	72%	59%	60%	61%	59%	54%	53%	53%	64%
31	مصرف الاقليم التجاري للاستثمار	143%	142%	141%	137%	136%	120%	120%	126%	126%	124%	121%	120%

	المصارف الاجنبية	كاتون الثاني	شباط	اذار	نيسان	أيار	حزيران	تموز	اب	ايلول	تشرين الاول	تشرين الثاني	كاتون الاول
32	مصرف ملي ايران	604%	580%	557%	467%	375%	292%	279%	288%	290%	277%	269%	258%
33	مصرف الزراعي التركي	12%	11%	10%	10%	10%	12%	12%	14%	15%	15%	15%	15%
34	مصرف بيبيلوس	22%	21%	24%	25%	24%	23%	23%	24%	لم يرسل	24%	23%	25%
35	مصرف انتركوننتال	110%	99%	174%	170%	52%	64%	57%	98%	132%	136%	129%	130%
36	وقفلر	12%	12%	14%	14%	14%	14%	15%	15%	15%	14%	15%	15%
37	أبو ظبي	24%	21%	32%	28%	31%	33%	30%	29%	23%	26%	25%	37%
38	بيروت والبلاد العربية	24%	32%	32%	31	21	25	لم يرسل	22%	23%	23%	23%	23%
39	مصرف ايسش	16%	17%	16%	33%	26%	32%	31%	31%	31%	31%	31%	34%
40	البركة التركي	41%	40%	41%	37%	38%	36%	37%	37%	34%	34%	32%	33%
41	بارسيان	187%	186%	لم يرسل	190	185%	182%	184%	187%	لم يرسل	763%	755%	743%
42	الاعتماد اللبناني	100%	104%	97%	83%	94%	103%	106%	70%	60%	64%	64%	63%
43	البحر المتوسط	121%	153%	120%	94%	120%	100%	89%	90%	108%	131%	111%	لم يرسل
44	اللبناني الفرنسي	452%	695%	768%	126%	146%	122%	217%	185%	106%	123%	120%	102%
45	أسسيا التركي	22%	22%	22%	22%	23%	22%	24%	25%	27%	28%	31%	32%
46	بنك ستاندرد تشارترد	100%	100%	100%	3543%	13%	لم يرسل	لم يرسل	لم يرسل	لم يرسل	لم يرسل	3%	3%
47	بنك الشرق الاوسط وافريقيا	لم يرسل	لم يرسل	لم يرسل	لم يرسل	لم يرسل	لم يرسل	لم يرسل	لم يرسل	لم يرسل	631%	432%	302%
48	بنك لبنان والمهجر	لم يرسل	لم يرسل	لم يرسل	لم يرسل	لم يرسل	لم يرسل	لم يرسل	لم يرسل	لم يرسل	204%	213%	207%
49	فرنسبنك	لم يرسل	لم يرسل	لم يرسل	163%	165%	لم يرسل	166%	167%	170%	165%	161%	169%

المصدر: المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان
الكتب الرسمية الواردة من المصارف العاملة في العراق

جدول (4)
جدول نسب السيولة لعام 2014

ت	المصارف الحكومية	كاثون الثاني	شباط	اذار	نيسان	أيار	حزيران	تموز	اب	ايلول	تشرين الاول	تشرين الثاني	كاثون الاول
1	الرافدين	70%	50%	49%	52%	49%	53%	54%	54%	55%	54%	53%	54%
2	الرشيد	83%	84%	85%	84%	84%	83%	84%	82%	82%	82%	82%	79%
3	الصناعي	100%	99%	98%	99%	111%	90%	90%	382%	225%	237%	236%	76%
4	العقاري	64%	64%	64%	63%	63%	63%	64%	63%	16%	63%	63%	63%
5	الزراعي التعاوني	32%	31%	27%	27%	28%	24%	21%	20%	20%	21%	23%	24%
6	العراقي للتجارة TBI	97%	39%	95%	93%	92%	93%	244%	211%	202%	90%	90%	91%
ت	المصارف الخاصة												
1	بغداد	61%	58%	72%	70%	71%	66%	64%	66%	62%	62%	62%	57%
2	التجاري العراقي	98%	58%	132%	132%	129%	126%	129%	215%	195%	180%	177%	174%
3	الاستثمار العراقي	70%	76%	84%	83%	86%	82%	92%	91%	80%	86%	89%	85%
4	الشرق الاوسط	61%	63%	46%	45%	62%	67%	62%	60%	65%	67%	66%	67%
5	العراقي الاسلامي	92%	86%	104%	103%	94%	99%	90%	90%	90%	90%	96%	111%
6	المتحد للاستثمار	31%	34%	38%	33%	25%	16%	12%	25%	39%	30%	4%	4%
7	بابل	51%	50%	52%	48%	52%	49%	38%	36%	28%	31%	33%	34%
8	الوركاء	2%	2%	2%	2%	2%	2%	2%	4%	4%	4%	4%	5%
9	سومر	109%	205%	167%	177%	146%	176%	181%	157%	150%	167%	154%	184%
10	الخليج	82%	80%	74%	78%	77%	77%	70%	70%	72%	68%	66%	75%
11	ايلاف الاسلامي	113%	123%	110%	106%	84%	83%	80%	86%	89%	86%	87%	89%
12	الموصل	37%	35%	78%	73%	76%	71%	69%	66%	65%	65%	71%	50%
13	الشمال	66%	68%	57%	54%	54%	55%	52%	52%	56%	62%	60%	62%
14	الاتحاد العراقي	82%	66%	61%	66%	63%	61%	41%	47%	55%	52%	44%	52%
15	كوردستان	82%	83%	115%	111%	111%	116%	120%	125%	125%	126%	126%	125%
16	اشور	135%	132%	148%	129%	133%	137%	147%	146%	145%	148%	146%	162%
17	أربيل	161%	150%	165%	212%	178%	199%	199%	241%	197%	199%	193%	162%
18	دار السلام	108%	111%	110%	111%	111%	102%	107%	107%	100%	98%	97%	94%
19	الاقتصاد	18%	19%	9%	9%	5%		13%	12%	13%	12%	12%	—
20	الاهلي العراقي	104%	111%	98%	120%	122%	127%	123%	118%	117%	124%	140%	116%
21	الائتمان العراقي	129%	148%	140%	150%	145%	105%	149%	146%	146%	143%	143%	149%
22	مصرف المنصور	126%	107%	98%	116%	126%	116%	114%	113%	111%	109%	108%	107%

	المصارف الخاصة	كاثون الثاني	شباط	اذار	نيسان	أيار	حزيران	تموز	اب	ايلول	تشرين الاول	تشرين الثاني	كاثون الاول
23	دجلة والفرات	6%	10%	7%	6%	9%	7%	7%	6%	6%	6%	6%	5%
24	البلاد الاسلامي	70%	62%	48%	52%	37%	26%	31%	21%	28%	31%	35%	34%
25	التعاون الاقليمي للاستثمار	63%	54%	54%	55%	65%	63%	63%	62%	59%	63%	69%	66%
26	الهدى	242%	240%	183%	192%	192%	237%	220%	218%	216%	218%	214%	222%
27	جيهان	46%	35%	57%	68%	67%	67%	60%	54%	50%	54%	64%	68%
28	الوطني الاسلامي	64%	72%	71%	53%	60%	65	63%	72%	70%	71%	65%	65%
29	عبر العراق	391%	389%	387%	382%	149%	333%	164%	162%	156%	246%	207%	161%
30	ملي ايران	236%	255%	155%	155%	176%	130%	109%	114%	113%	102%	97%	97%
31	الزراعي التركي	125%	110%	82%	118%	115%	117%	140%	110%	152%	136%	133%	136%
32	بيبلوس	102%	101%	71%	71%	70%	70%	68%	66%	66%	64%	64%	54%
33	انتركونتيننتال	59%	76%	75%	54%	60%	40%	57%	55%	55%	51%	50%	61%
34	وقفقر	76%	85%	93%	101%	156%	105%	102%	93%	85%	82%	75%	89%
35	أبو ظبي	44%	53%	144%	130%	132%	165%	118%	96%	98%	90%	96%	110%
36	التممية الدولي للاستثمار	68%	63%	98%	88%	78%	75%	72%	82%	76%	78%	74%	80%
37	الاقليم التجاري للاستثمار والتمويل	119%	124%	80%	97%	97%	78%	73%	76%	79%	79%	74%	75%
38	أش التركي	253%	187%	118%	113%	146%	103%	63%	81%	119%	88%	69%	76%
39	البركة التركي	61%	48%	15%	47%	42%	39%	26%	66%	62%	67%	66%	66%
40	بيروت والبلاد العربية	39%	39%	65%	57%	69%	55%	62%	59%	63%	57%	58%	45%
41	بارسيان	176%	160%	184%	171%	167%	175%	91%	91%	91%	197%	194%	177%
42	الاعتماد البناني	102%	119%	129%	137%	136%	112%	123%	82%	92%	77%	73%	70%
43	البحر المتوسط	120%	85%	90%	90%	89%	80%	86%	80%	84%	82%	85%	
44	اسيا التركي	41%	66%	29%	39%	40%	20%	19%	14%	26%	34%	16%	23%
45	ستاندر تشارتر			43750%	42589%	206%	105%	68%	63%	65%	65%	177%	168%
46	فرنسبنك					160%	158%	143%	253%	246%	204%	213%	217%
47	بنك لبنان والمهجر									118%	161%	203%	165%
48	اللبناني الفرنسي	151%	162%	137%	96%	101%	75%	127%	127%	109%	117%	125%	100%
49	الشرق الاوسط وافريقيا										206%	410%	285%

المصدر: المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان
الكتب الرسمية الواردة من المصارف العاملة في العراق

جدول (5) معلومات وبيانات عن الخدمات والممارسات عن خدمات المصارف العراقية كما في عام 2014

ت	اسم المصرف	نوع النظام	المجموع الكلي لاجهاز الصراف الآلي	عدد اجهزة الصراف الآلي في بغداد	عدد اجهزة الصراف الآلي في المحافظات	عدد البطاقات المدنية Debit card	عدد البطاقات الائتمانية Credit card	عدد بطاقات الدفع المسبق Prepaid	الملاحظات
المصارف الحكومية									
1	الرافدين		* لا يوجد صراف آلي بل هناك عدد من نقاط البيع (pos) منتشرة في فروعه لأغراض البطاقة الذكية (كي كارد) وبلغ عدد اجهزة نقاط البيع له (495) جهازاً للبطاقة الذكية (pos)			2,228,184	لا يوجد	لا يوجد	تم التعاقد من قبل المصرف مع شركة B-plan لتزويدهم بنظام مصرفي شامل منذ عام 2007 وتوقف العمل به منذ عام 2010 بسبب متاعض له المصرف من حادث اضافة الى معوقات فنية ظهرت خلال التنفيذ وقدمت الشركة حلولاً بديلة ولم يتم التنفيذ لحد الآن وهناك عدة مخاطبات مع وزارة المالية حول الموضوع.
2	الرشيد	لا يوجد	* هو شريك مع مصرف الرافدين في اصدار بطاقة ال (كي كارد) وبلغ عدد اجهزة نقاط البيع له (484) منتشرة في عموم العراق			لديه بطاقات مدنية	لا يوجد	لا يوجد	اتفق المصرف مع الشركة العالمية للبطاقة الذكية على تجهيزه بالنظام المصرفي الشامل واحيل العقد الى دائرة المفتش العام للمصادقة عليه وانتظار النتائج.
3	الصناعي	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد		
4	العقاري	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	عدم وجود اي نوع من الاجهزة المذكورة .
5	الزراعي التعاوني	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يقوم المصرف في اصدار اي بطاقات ائتمان كونه مصرف تخصصي يمارس نشاطه في مجال الاقراض العقاري .
6	العراقي للتجارة	Equation3.8	72	30	42	33,275	427	لا يوجد	
المصارف الخاصة									
1	بغداد	Banks	52	17	26	33,268	لا يوجد	لا يوجد	(43) جهاز صراف آلي داخلية للخدمة و (9) اجهزة صرافات آلية احتياطية ، وعدد الخدمات التي يقدمها النظام هي (13) خدمة
2	التجاري العراقي	equation	5	4	1	1,116	لا يوجد	لا يوجد	ان الخدمات المستخدمة في النظام هي خدمات الجاري والتوفير وخدمات الودائع وخدمات التسهيلات وخدمات القروض والائتر براج والحوالات بأنواعها وخدمة البطاقات الالكترونية .
3	البصرة الدولي للاستثمار								لا توجد بيانات
4	مصرف الاستثمار العراقي	BANKS	لا يوجد			لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	الخدمات التي يستخدمها المصرف من خلال النظام خدمة التبادل المالي بين الفروع INTER BRANCH MIS SYSTEM ، ونظام برمجة التقارير
5	الشرق الاوسط	Capital Global Banking	42	18	24	1,058	825	لا يوجد	يقدم المصرف كافة الخدمات المصرفية اضافة الى (Core banking) منها السيطرة على فقرة الائتمان المصرفي ، غسل الاموال ، اعرف زبونك ، استخراج كافة التقارير الخاصة بالبنك المركزي العراقي ، اضافة الى التقارير الخاصة بالمصرف ، امكانية الربط مع اي نظام اخر ، خدمة البنك البيئي ، خدمة مكائن الصراف الآلي ، الخ ... حسب متطلبات العمل .
6	العراقي الاسلامي								لا توجد بيانات
7	المتحد للاستثمار	BANKS	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	بالنسبة لاجهزة الصراف الآلي وبطاقات الائتمان فالعمل جاري لتطبيق نظام البطاقات الائتمانية في الوقت القريب علماً انه تم استيراد الصرافات الآلية وتم تصميم نماذج البطاقات واجهات شاشات الصرافات الآلية من شركات عالمية .
8	الاهلي العراقي	(integrated computerized banking system) ICBS	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	الخطوات التي قطعها المصرف لتطوير اعماله هي تطوير البنية التحتية للانظمة العاملة في البنك والشبكات واجهزة الخوادم الرئيسية، وتم تطبيق انظمة وخدمات جديدة منها خدمة الانترنت البنكي وخدمة الهاتف البنكي ونظام ادارة شؤون الموظفين ونظام ادارة المستودعات والمشتريات .

لا توجد بيانات	9	الائتمان العراقي	Equation3.9	11	7	4	4,510	لا يوجد	لا يوجد	الاشترك الفعال في انظمة البنك المركزي وفي نظام المدفوعات العراقي الخاص بالحوالات الداخلية ونظام المقاصة الالكترونية باستخدام الصكوك المرمزة ، وتوفير خدمة الصيرفة الالكترونية المباشرة عبر الانترنت للراغبين من زبائن المصرف علما بان هذه الخدمة توفر لمستخدميها التسهيلات في الخدمة المصرفية .
	10	دار السلام	BANKS	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	كل الخدمات المصرفية ماعدا خدمات الصراف الالي وخدمات الانترنت بـBANING والتي سوف يبدأ العمل بها في سنة 2015
	11	الاقتصاد للاستثمار	(integrated computerized banking system) ICBS	14	13	1	373	لا يوجد	لا يوجد	عدد اجهزة الصراف الالي (14) جهاز ATM موزعة (13) في بغداد وواحدة في اربيل والمكانن جمس
	12	بابل	ORION							
	13	الوركا	BANKS	186			6,205	522	26,167	تم استخدام وتطبيق النظام منذ عام 2006 وقد حقق المصرف الاستخدام الامثل للنظام وتطبيقاته المختلفة وفقا الى اعلى المعايير المستخدمة للخدمات المصرفية المختلفة ، وتم خلال ذلك تهيئة البنى التحتية لغرض استخدام النظام الشامل من اتصالات واجهزة تدريب المستخدمين ، اضافة الى ذلك تتوفر لدى المصرف اجهزة نقاط البيع (pos) وعددها (56) جهازا .
	14	سومر	ORION	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	
	15	الخليج التجاري	BANKS	28	15	13	لا يوجد	1934	لا يوجد	تم تطبيق النظام بشكل كامل والاستغناء عن العمل اليدوي ، ويقدم المصرف العديد من الخدمات من خلال الانظمة الموجودة في النظام المصرفي وهي (نظام الودائع بكافة انواعها ،ونظام الحوالات بانواعها ، ونظام القروض ، ونظام الائتمان بنوعيه النقدي والتعدي ،ونظام الموجودات الثابتة ،ونظام الموارد البشرية) ، وحساب الدائنون بانواعها وحساب المدينون بانواعها بالاضافة الى انظمة احتساب التخصيصات وغلظ الحسابات اليومية والحسابات الختامية .
	16	ايلاف الاسلامي	Temenos T-24	12	5	7	351	لا يوجد	لا يوجد	
	17	الموصل	(integrated computerized banking system)	10	3	7	لا يوجد	1778	لا يوجد	
	18	الشمال	ORION	15	3	12	4436	لا يوجد	لا يوجد	علما ان عدد مكائن الصراف الآلي الموجودة لدى المصرف هي (28) ماكينة منها (15) ماكينة تعمل فعليا مقسمة (3) في بغداد و(12) في المحافظات ، علما ان المصدرة البطاقات المدينة هي (4436) منها (675) صدرت عام 2014 .
لا توجد بيانات	19	الاتحاد العراقي	(integrated computerized banking system) ICBS	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	
	20	كوردستان								
	21	اشور	BANKS	8	2	6	4,769	لا يوجد	لا يوجد	ICSFS هو من شركة اردنية وهناك العديد من النماذج (MODULES) المتطورة في هذا النظام والتي جاري العمل على تفعيلها لتواكب المصارف في المنطقة العربية وبما يخدم تطور وتقدم الصناعة المصرفية .
	22	المنصور	FOXPRO	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	النظام الحالي المستخدم هو نظام (FOXPRO) والمصرف يعمل على استخدام نظام مصرفي حديث (MISYS) من خلال الشريك الاستراتيجي للمصرف (بنك قطر الوطني)الذي يملك 50.7 % من رأس المال وهناك مخاطبات مع المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان بصدد وقد قطع المصرف مراحل فيه ولم تحسم لحد الان تكاليفه مع بنك قطر الوطني المساهم في مصرفنا .
	23	أربيل	ICBS	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	قطع المصرف خطوات كبيرة في استخدام والاستفادة من كل الوسائل المتاحة والموجودة في النظام لاغراض العمل المصرفي ومنها كل انواع الائتمانات النقدية والتعهدية وليس للمصرف اجهزة صراف الالي وبطاقات ائتمانية في الوقت الحاضر .
	24	دجلة والفرات	PHOENIX	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	
	25	البلاد الاسلامي	FLEXY BANKING	20	17	3	1,100	لا يوجد	لا يوجد	ادارة حسابات الزبائن وتشمل (جميع العمليات المصرفية المرتبطة بالزبائن ، انظمة التقارير الخاصة بالمصرف والبنك المركزي ، وخطابات الضمان ، المقاصة) وتحديث النظام الحالي بالمستجدات وحسب تطورالعمل في المصرف .
	26	التعاون الاسلامي	PHOENIX	5	1	4	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	يستخدم المصرف 90% من خدمات النظام وهو في صدد تحديث النظام الحالي للوصول الى جميع الخدمات الحديثة التي يوفرها النظام

لا توجد بيانات

27	الهدى	قواعد البيانات HEBS ORACLE	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	
28	الوطني الاسلامي	Temenos T-24	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	ان عدد الخدمات التي يستخدمها المصرف حالياً من خلال النظام (7) خدمات ، ويعمل المصرف باتجاه تطوير عمل النظام ، والمصرف لا يعمل بأنظمة الصراف الآلي لا يصدر بطاقات الائتمان
29	عبر العراق	ORION	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	علما ان المصرف توجه الى شراء نظام جديد وهو نظام (BANKS) وسيطبق خلال سنة 2015 لغرض تقديم خدمات الكترونية مصرفية جديد ومنها اصدار بطاقات الائتمان وكذلك العمل على شراء صرافات آلية لدعم هذا المنتج .
30	التممية الدولي	IMAL	121	104	207	5	9	14	
31	الاقليم التجاري للاستثمار والتمويل								
	المصارف الاجنبية								
32	ملي ايران	FOXPRO	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا توجد لدى المصرف اجهزة الصراف الآلي كذلك لا توجد بطاقات ائتمانية .
33	الزراعي التركي	BANKS		لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	
34	مصرف بيبيلوس	Temenos T-24	لا يوجد	1325	759	6	1	7	
35	انتركوننتال	BANKS	لا يوجد	848	835	4	1	5	ان نظامنا المصرفي قد تم تطويره بالكامل ويتم تحديثه دوريا (MODULE SYSTEM) كما ويشمل كافة الخدمات المصرفية .
36	وقفلر	BANKS	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	
37	أبو ظبي الاسلامي	PHOENIX	لا يوجد	63	لا يوجد	6	1	7	يستخدم المصرف (5) خدمات التي يقدمها النظام
38	بيروت والبلاد العربية	BFEQ (BANK FUSION Equation)	لا يوجد	2905	905	4	لا يوجد	4	
39	ايش	BANKS	لا يوجد	لا يوجد	734	2	1	3	
40	البركة التركي	BANKS	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	
41	بارسيان	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	ان المصرف لا يستخدم نظام مصرفي في الوقت الحالي لكن سيتم شراء نظام مصرفي موحد خلال عام 2015 والمصرف لا يحتوي على جهاز الصراف الآلي في بغداد والمحافظات فقط في مصرف بارسيان الام في ايران يمتلك جهاز الصراف الآلي لانه مصرف متطور ويواكب تطور العمل المصرفي في العالم وان مصرف بارسيان فرع بغداد لا يصدر بطاقات ائتمان (دائنة ومدينة) ، فقط يمنح ائتمان نقدي (سلف لموظفي دوائر الدولة) وائتمان تعهدي (اصدار خطابات ضمان واعتمادات مستندية).
42	الاعتماد اللبناني	Equation version 3.8.1	4	لا يوجد	104	1	لا يوجد	1	عدد الخدمات التي يستخدمها المصرف من خلال النظام (9) خدمات ويتم حاليا تطوير النظام الى equation 4 وسيجري تشغيله في فروع العراق من بعد تطبيقه في المؤسسة الام في لبنان.
43	البحر المتوسط	MISYS	لا يوجد	127	212	2	لا يوجد	2	
44	اللبناني الفرنسي	Temenos T-24	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	
45	آسيا التركي	IMAL	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	علما ان النظام المصرفي اسلامي ويقدم عدد من الخدمات منها خدمات الجاري ونظام الحوالات المربوط بالسويقت والتقارير والاعتمادات وخطابات الضمان .
46	ستاندرد تشارترد	EBBS	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	إن النظام المصرفي الاساس لدى المصرف هو eBBS والذي يستخدم من قبل مجموعة ستاندرد تشارترد بنك في 70 بلادا، وتم تطوير هذا النظام داخليا و العمل به لسنوات عديدة ، ويقدم النظام (11) خدمة.
47	الشرق الاوسط وافريقيا	(integrated computerized banking system) ICBS	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	

جدول (6) يبين العمولات المصرفية كما في 2014 / 12/31

ت	المصارف الحكومية	عدد الخدمات المصرفية	مجموع المبلغ المستحصلة عن الخدمات (الف دينار)
1	الرافدين	16	لم ترد
2	الرشيد*	12	لم ترد
3	الزراعي التعاوني	19	21,264,860
4	الصناعي	19	10,271,283
5	البنك العراقي للتجارة	8	202,841,580
مجموع المصارف الحكومية			234,377,723
المصارف الخاصة			
1	بغداد	19	53,039,371
2	التجاري العراقي	31	4,362,173
3	الشرق الاوسط	27	35,664,099
4	الاستثمار العراقي	19	48,228,828
5	المتحد للاستثمار *	24	لم ترد
6	الاهلي العراقي	21	19,688,729
7	الائتمان العراقي	19	50,301,407
8	الاقتصاد		
9	دار السلام	19	16,475,171
10	بابل *	20	لم ترد
11	سومر	8	16,566,526
12	الوركاء	18	3,629,960
13	الخليج التجاري *	14	لم ترد
14	الموصل	19	5,681,653
15	الشمال	18	79,900,296
16	الاتحاد العراقي		
17	اشور	19	23,618,558
18	المنصور	19	12,245,164
19	اربيل	21	20,363,018
مجموع المصارف الخاصة			389,764,953
المصارف الاسلامية			
1	العراقي الاسلامي	17	20,903,039
2	كوردستان الدولي		
3	البلاد الاسلامي	11	34,280,947
4	دجلة والفرات	19	2,167,435
5	ايلاف الاسلامي	27	17,897,481
6	التعاون الاقليمي	29	13,915,413
7	جيهان للاستثمار	11	51,074,636
8	الوطني الاسلامي		
9	الهدى	20	28,929,902
10	عبر العراق	19	10,675,053
11	التنمية الدولي*	27	لم ترد
مجموع المصارف الاسلامية			179,843,906
المصارف الاجنبية			
1	ملي ايران		
2	ابو ظبي *	18	لم ترد
3	الاقليم التجاري	12	19,424,297
4	بيروت والبلاد العربية		
5	بارسيان	6	51,379
6	اللبناني الفرنسي	19	3,201,111
7	البحر المتوسط	18	9,641,786
8	ايش	19	2,031,066
9	وقفقر	15	3,615,163
10	البركة التركي	10	8,438,004
11	الزراعي التركي	25	4,638,314
12	انتر كونتيننتال	9	2,743,431
13	الاعتماد اللبناني	26	3,412,821
14	بيبلوس	35	7,191,368
15	الشرق الاوسط وافريقيا		
16	اسيا		
17	ستالدر تشاترد		
مجموع المصارف الاجنبية			64,388,740
المجموع الكلي			868,375,322

المصدر : الكتب الرسمية الواردة من المصارف لشهر كانون الاول لعام 2014

بالنسبة لهذه المصارف لم يؤدوا بالمبالغ المستحصلة فقط سعر الخدمة و عدها

يصدر عن قسم بحوث السوق المالية التقارير التالية:

- 1- التقارير الفصلية لتطور هيكل اسعار الفائدة للمصارف العاملة في العراق كافة
 - 2- التقارير الفصلية لتطور تداول القطاع المصرفي في سوق العراق للاوراق المالية
- للاستفسار عن الاصدارات اعلاه يمكنكم مراجعة المديرية العامة للإحصاء والابحاث في البنك المركزي العراقي.

لمراسلتنا يرجى اعتماد عنوان البريد الالكتروني:

cbi@cbi.iq

موقع البنك المركزي العراقي:

www.cbi.iq